المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص : إدارة النزاعات الدولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

الصراع العرقي و بناء الدولة في إفريقيا
دراسة حالة مالي

من إعداد الطالبة :

علي عباس فاطمة

تحت أشراف الأستاذة :

د. العاقل رقية

الأستاذة العاقل رقية .....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .....مشرفة

الأستاذة مسيح الدين تسعديت.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .....رئيسة

الأستاذ جنوحات حسين .....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ....مناقشا

جوان 2017

شـــــــــــكر و عـــــــــرفان

نحمد الله عز و جل أولا على إتمام هذه المذكرة

كما نتوجه بالشكر و العرفان إلى الأستاذة المشرفة

الـــــــعاقـــــــــل رقـــــــيـة

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

الإهــداء

إلى الوالدين الكريمين وتشجيعهما لي

بكل أوقاتي وإلى كل أفراد أسرتي

وأحبابي الصغار أسامة، سمية راضية،

هديل منال، محمد منصف وإلى العزيز

الغالي محمد يونس

وإلى الكتكوتة مريم

إلى أخوتي كلا باسمه

و الأصدقاء و الزملاء

من الواضح أن الصفة الغالبة على القارة الأفريقية خلال العقود الأخيرة هي ابتلاؤها بالصراعات و الحروب الأهلية مع ما يرافق هذه الصراعات من مجازر و مأسي و تهجير ، و أن التحدث عن الحروب الأهلية في أفريقيا فهذا يعني أننا نتحدث عن حبكة متشابكة الخيوط شديدة التعقيد في خلفياتها و أسبابها و نتائجها ، فالأسباب الكامنة وراء اندلاع الحروب الاهلية في أفريقيا تتميز بالتعقيد الشديد و المتداخل مع بعضها البعض بشكل يصعب الفصل بينها فيه و متداخلة معه و في المقدمة الأسباب التركيبة العرقية للمجتمعات و أن هذه التركيبات تتلاءم بسهولة مع المواقف السياسية و تستطيع تبديل ولاءها مع السياسيات الطارئة بسهولة .

و يعود انتشار الحروب و الصراعات في القارة الإفريقية من حيث الجوهر و الأساس إلى أزمة الهوية و ضعف الاندماج الوطني الناجم عن تخطيط عشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية. فقد قطعت أوصال المجتمعات و الثقافات و اللغات مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة ، أزمة بناء دولة متماسكة الأطراف و منسجمة الجنوب و الشمال ، حيث لا تزال كل دولة فيها تعاني أزمة تكامل وعجز في التعامل مع التنوع العرقي و التعدد الثقافي ، و أمام فشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل بحكمة و فاعلية مع هذا الظلم الذي طال كل شيء : الهوية و اللغات و الثقافات و التنمية و البناء ...إلخ . هذا ما يدفع الجماعات العرقية التي تشعر بالغبن و الطرد و الحرمان إلى اللجوء إلى العنف المسلح أكثر من مرة ضمن مسار تاريخي لتتحول الأزمة إلى صراع واكب ميلاد القارة و استمر إلى يومنا هذا .

الكلمات المفتاحية

افريقيا . صراع .مالي .الدولة .بناء الدولة .ازمة .العرقية

It is clear that the dominant feature of the African continent in recent decades is the conflicts and civil war that are accompanied by massacres, tragedies and displacement, and that talking about civil wars in Africa means that we are talking about a knotted complex of very complex threads in its backgrounds and Causes and consequences, the reasons behind the outbreak of civil wars in Africa are characterized by a very complex and intertwined with each other in a way that is difficult to separate them and overlaps with it and in the forefront causes the ethnic composition of societies and that these structures are easily compatible

with political positions and can show Loyalty with emergency policies easily.

And because the proliferation of wars and conflicts in the African continent in terms of substance and basis to the identity crisis and the weakness of national integration resulting from the random layout of the border during the colonial era. In each of the countries of the region, societies, cultures and languages have been cut off. The crisis of building a cohesive and harmonious South and North, where each country continues to suffer a crisis of integration and inability to deal with ethnic diversity and multiculturalism, ruling after independence in dealing wisely and effectively with this injustice that has long everything: identity and languages and cultures, development and construction ... etc. This is what drives the ethnic groups that feel the injustice and deprivation of expulsion and to resort to more than once armed violence in a historic path to turn the crisis into a conflict and accompanied the birth of the continent and has continued to this day.

Africa . Conflict. Financial . Country .State building . Crisis. Iraq.

لقد عرف عالم ما بعد الحرب الباردة ؛ ظاهرة الدولة العاجزة سواء كمصدر أو محصلة للنزاع و الصراع بين المجموعات العرقية و التي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها و قد قال أحمد وهبان في كتابه الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر عن الصراعات العرقية (لا سبيل إلى استقرار سياسي دائم و لا إلى وحدة وطنية حقا في ظل مجتمع أسس بنيانه علي التجميع الإجباري لشعوب غير متجانسة قوميّا) وهذا ما نراه جليا في الدول المستعمرة من قبل الاستعمار الأوربي حيت إنشاء دول و رسم حدود بين الدول في إفريقيا و أسيا وفق مبدأ المصلحة و الاتفاق خاصة اتفاقيات التقسيم فقسمها دون مراعاة الظروف الاجتماعية و العرقية و الدينية و التاريخية للمجتمع المستعمر لذلك برزت الكثير من القضايا و الأزمات بعد فترت الاستقلال و ذلك بعد إن وجد بعض المجتمعات أنفسها مجتمعة في دولة واحدة مجبورين إن يتعايشوا مع بعض ، و تزيد الأزمة سوء عندما تُفرض احد الأعراق علي البقية بصفتها العرق ذا أغلبية أو أقلية ذات نفوذ ، فقد وجدت القبائل المستفيدة وقت الاستعمار نفسها في حالة قوة و اعتبرت أحقيتها لتولي شؤون الدولة أمرا مشروعا نظرا لكفاءتها و عدم أحقية القبائل الأخرى لعدم نضجها الفكري .الأمر الذي اعتبرته الجماعات العرقية المستهدفة اعتداء و هضما لحقوقها و جعلها تعتمد علي العنف كإلية لتجسيد حقوقها و إيصال مطالبها إلي النظام الحاكم أو الجماعة العرقية المهيمنة .و تتشابه الظروف في الدول الإفريقية من تخلف سياسي و اقتصادي و انهيار الاندماج الوطني فيها سمح بزيادة الصراعات العرقية أمر سهل و ذلك لسهولة اختراق هذه الدول .

و باعتبار أفريقيا القارة الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة و التي تدعمت استنادا إلي عوامل تاريخيةكالاستعمار ، و عوامل آنية تتمحور في مجملها حول طبيعة النظم السياسية الإفريقية و طرق تعاملها السلبي مع القضية ، ساهم ذلك في تعميم الظاهرة و انتشارها علي المستوي القاري، و لا تشكل العرقية تهديدا لاستقرار الدولة إلا إذا تم تسييسها أي استعمال الورقة العرقية من طرف الزعماء السياسيين للوصول إلي الحكم و يكرس ذلك أكثر عند انهيار احتكار الدول لاستعمال و سائل العنف أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلي إثارة الثغرات العرقية في المجتمع و في حالات أخري فإن الأمور تؤول إلي تعقيد أكثر عندما يتعلق الأمر بتطور نزاع المسلح بين حركة انفصالية و قوات حكومية لدولة ذات سيادة ، يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية و الدولية و نكون أمام دولة فاشلة لا تسيطر علي جميع مناطقها و لعل ما يجري في جمهورية مالي يعكس لنا علاقة التعدد العرقي بالدولة المنهارة أو الفاشلة في التحكم بكل التراب الوطني للدولة . و تداعيات هذا الفشل بالنسبة عليها و علي جيرانها مثل الجزائر باعتبار هذه الأخيرة تعرف تواجد للطوارق في مالي الذين هم علي تواصل مع ذويهم . ويبدو أن تصاعد حدّة الصراعات والحروب الداخلية، التي شاهدتها القارة خلال العقد المنصرم، أسهمت بدورها في تأكيد توقعات جاكسون ومن يسيرون على دربه، في إطار ما يُسمّى

«نزعة التشاؤم الإفريقي»Afro Pessimism ، فقد شهدت جمهورية الكنغو الديمقراطية حرباً إقليمية كبرى، شاركت فيها عشر دول إفريقية، وهو ما دعا البعض إلى وصفها بأنها: «الحرب العالمية الإفريقية الأولى»، كما شهدت المنطقة من جنوب السنغال حتى ليبيريا حروباً وصراعات أخرى، تورطت فيها نحو خمس دول إفريقية أخرى. حيث أصبح العنف هو الطابع الأكثر انتشارا في المنطقة و أضحي مسارا تتابعينا في الحياة اليومية و هذا ما يظهر في الاغتيالات السياسية و الدينية و العرقية بتبريرات علي نحو الخيانة أو الزندقة و الاختلاف ليصبح هناك ظاهرة إنا و الأخر الذي يوصف بصفة العدو غالبا ليوجه نحوه اغلب أشكال العنف الموجه للغيرإماإن يكون العنف من قبل الدولة أو يكون خارج الدولة من قبل منظمة أو جماعة إرهابية أو منظمات الاتجار بالمخدرات أو السلاح ...الخ من المنظمات غير الشرعية .

أهمية الدراسة :

- تتجلي أهمية الدراسة في معرفة ، إلى أي مدي وصلت القضية المالية بتأصيل نظرية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية في اثارة الصراع و تأجيجه كل مرة و كذلك تأثيرها على الدول المجاورة لها .
- صراع القضية المالية تداعيات على الجيران خاصة الجزائر و موريتانيا و النيجر و كذلك بوركنافاسو .
- ظهور الصراع الممتد الذي كانت معالمه واضحة في القضية المالية .

أسباب اختيار الموضوع :

الدوافع الذاتية:

1) هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع.

. باعتباري فرد من القارة الإفريقية فأول لي دراسة المشاكل التي تحول دون اعتبار القارة كباقي القارات الأخرى من حيث التطور و التمدن رغم أنها ليست أقل شأن من باقي القارات .

. النزاع المالي يؤثر على الجزائر بصورة مباشرة خاصة منطقة الصحراء و تأثيرها على الأمن و الاستقرار الوطني دون ذكر الخسائر الاقتصادية الكبيرة بسبب الصراع .

الدوافع الموضوعية :

. تتعدد النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية و تتنوع من النزاعات العادية إلي النزاعات الخطيرة إلي الحادة و ما يميزها ضخامة عدد الضحايا مما أدى إلى تقلص و هشاشة دور القارة على المستوى الدولي

. تعتبر النزاعات الأطول أمد مقارنة بباقي النزاعات الدولية الأخرى

. البحث في إمكانيات إيجاد حلول ناجعة تحد من النزاعات الإثنية

. تعتبر أحد أهم الصراعات الممتدة التي تتسم بالعنف و كذلك تعدد الأطراف و يعتبر من أهم الصراعات المغذي و المتغذي من الحركات الإرهابية و الجريمة المنظمة و كذلك كل أنواع الفساد.

الإشكالية : لقد تفاقمت الأوضاع بالقارة الإفريقية أكثر من الحدود من أنهار للنظم السياسية للدول و انتشار الفقر و المجاعة و الحروب الأهلية و حركات التمرد و الانفصال و كان الدافع و رائه الاختلاف العرقي داخل هذه المجتمعات .

. كيف يمكن للصراعات العرقية عرقلة بناء الدولة في أفريقيا؟ و كيف للصراع في شمال مالي أن يؤثر على الاستقرار و بناء الدولة في جمهورية مالي ؟

أ . هل الصراعات العرقية تمنع بناء دولة حقيقية بكل معايير الدولة الحديثة ؟

ب . هل يمكن بناء دولة حقيقية في القارة الإفريقية في ظل تعددية عرقية و عدم استقرار دائم ؟

ج . هل الصراع بين الحكومة و الطوارق في شمال مالي بسبب غياب لتوافق و طني و لتعدد العرقية؟

فرضيات الدراسة : هشاشة الدولة و ضعفها هو من يفسح المجال للتعدد العرقي في تحطيم الدولة أكثر فأكثر .

أ . التعدد العرقي أحد أهم الأسباب عدم بناء الدولة .

ب . فساد الأنظمة السياسية الإفريقية يعتبر العامل الرئيسي في تأجيج الصراعات العرقية بكل القارةالأفريقية .

ج . اللإعدالة الاجتماعية في مالي و تهميش و إقصاء المركز لإقليم الطوارق في الشمال أدي إلي ثورات و دخوله في متاهات التمرد و العصيان

الاطار النظري

الذي يرى ان الحرمان من الحاجات الاساسية هو السبب الرئيسي للصراع الممتد و المتجذر و يصف ان الاحقاد الناجمة عن الحرمان من الحاجات الانسانية يكون جماعة و يؤدي عجز الدولة عن معالجة تلك الاحقاد الى بيئة ملائمة للصراع

الاطار المنهجي

المناهج المستخدمة خلال البحث و الكتابة : أثناء القيام بموضوع الدراسة لابد من انتهاج مناهج ملائمة و الدراسة كفيلا بالإحاطة بالحقيقة و قد استخدما

المنهج الوصفي : هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ، و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها كيفيا بوصفها و بيان خصائصها ، و كميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام و جداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى[1] .

المنهج المقارن : يركز هذا المنهج من البحوث على مقارنة جوانب التشابه و الاختلاف بين الظواهر اجتماعية لغرض اكتشاف أي العوامل أو الظروف التي تصاحب حدوث طاهرة اجتماعية أو ممارسة معينة على أن تكون المقارنة في حقبة زمنية واحدة أو بمقارنة ظاهرة واحدة في نفس المجتمع في فترة زمنية مختلفة لمعرفة تطورها و تغيرها[2] .

المنهج التاريخي : يقوم المنهج التاريخي في البحث على أساس دراسة أحداث الماضي و تفسيرها و تحليلها بهدف التوصل إلى قوانين عامة تساعد على تحليل أوضاع الحاضر و التبوء بالمستقبل. وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية و يحاول أن يربطها في سياق زمني من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضي إلى الحاضر و المستقبل[3] .

منهج دراسة حالة : هي الدراسة التي تهتم بحالة الفرد أو جماعة أو مؤسسة يصعب على الباحث استخدام المناهج الأخري من أجل جمع معلومات عن أفراد مجتمع الدراسة بأسلوب معمق ، دراسة الحالة نوع من الدراسات الوصفية أو أسلوب من أساليب البحث الوصفي[4].

---

[1] سامي محمد ملحم ، مناهج البحث في التربية و علم النفس ، www.alawg50.wordpress.com/2016/06/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%D86%D9%87%D9%80%D9%80%D9%8

[2] نفس المرجع

[3] نفس المرجع

[4] نفس المرجع

الاطار الزمني :قد تطرقنا إلى دراسة الصراع العرقي في القارة الإفريقية في الفترة الممتدة بين 1959م إلى سنة 2013 و ذلك لصعوبة الحصول على المعلومات بعد هذه الفترة لنقص في المراجع .

تعريف الصراع و النزاع و الفرق بينهما :

أن الالتباس الواقع بين مفهومي النزاع و الصراع متعلق بالجانب و المفاهيم في دراسة العلوم السياسية باللغة العربية حيث يطرح علي هذا الصعيد مشكل الترجمة بعض المفاهيم إلي اللغة العربية و منها مفهوم conflit و الذي ينطبق مفهوم النزاع مع مضمونه حسب التعاريف الواردة في الدراسات الإنجلوساكسونية فمفهوم conflit لا يعني بالضرورة استخدام العنف و القوة مثلما هو الحال في مفهوم الصراع و لكنه يدل علي حالات متنازع حولها بين هذه الأطراف كما أن النزاع بحد ذاتها ظاهرة قابلة للتطور حيث يمكن أن تبدأ من الحالة الكامنة وصولا إلي حالة الصراع (النزاع المسلح) كذلك أن مفهوم النزاع أكثر تعبيرا و انضباطا علي درجات المقياس المعتمد في الدراسات حيث لا يظهر عامل العنف و القوة .

1. كتاب: **"الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية "** ، للمؤلف احمد وهبان، وهدف هذا الكتاب يتمحور حول التعريف بظاهرة الحركات العرقية في العالم المعاصر من حيث طبيعتها وأسبابها وأهدافها ووسائلها وأثارها على الحياة السياسية في البلدان التي توجد بها، ولا سيما فيما يتصل بآثارها على الاستقرار السياسي وتداعياتها على الوحدة الوطنية فصلب هذا الكتاب إنما يتمثل في ظاهرة الحركات العرقية في العالم المعاصر من حيث كنهها وأسبابها وأثارها في الحياة السياسية وذلك كله من خلال العرض لبعض النماذج المعبرة عن هذه الظاهرة .

2. و كذلك كتاب "المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات" لبرهان غليون الذي تناول فيه تعريف للمصطلحات المشابهة للطائفية الأقلية ، الأغلبية الأمة و مسألة توزيع السلطة كما تطرق للنزاعات الطائفية و ذلك من خلال طرح بعض الأسئلة كما تطرق الكتاب على المواد النظرية لدراسة المجتمع الطائفي

3 . وهناك مقال " لبرهان غليون " تحت عنوان الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية في مجلة التسامح، العدد الثاني ربيع. 2003 والذي ركز فيه على منطقة المشرق العربية،وبحيث فضل استخدام مصطلح الطائفية والعشائرية عوض الإثنية لأنه الأكثر استخداما فيما كتب من تحليلات حول الأزمة السياسية العامة التي تحيق بالمجتمعات العربية،ويرى أن في وقتنا الراهن كثيرا ما يركز المحللون على الانقسام الطائفي لتفسير الأزمة الطاحنة التي تواجهها معظم الدول والمجتمعات العربية في مساعيها لإقامة نظم ديمقراطية

.4 كما يمكن الإشارة أيضا في هذا الصدد إلى أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية للطالب مرابط رابح ، جامعة الحاج لخضر بباتنة، تحت عنوان: اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول،دراسة حالة كوسوفو،بحيث تتركز الدراسة بالدرجة الأولى حول العلاقة مابين المجموعة العرقية الألبانية والصربية والتي اتسمت بالعداء والتوتر، وينصب التحليل على أسباب اندلاع النزاع السلمي ثم العسكري بين الألبان والصرب،وخاصة في الفترة الزمنية الممتدة من 1989 م إلى أواخر 2007م

مـقـدمــة

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي و النظري

المبحث الأول : مفهوم العرقية و علاقتها بالمفاهيم ذات صلة

المطلب الأول: العرقية و المجموعة العرقية .

المطلب الثاني : القومية و الأقلية .

المطلب الثالث : الأمة و الهوية .

المبحث الثاني : خلفيات الصراعات العرقية .

المطلب ألأول: أسباب الصراعات العرقية .

المطلب الثاني : مطالب المجموعة العرقية .

المبحث الثالث : قصور الدولة و طرق بنائها .

المطلب الأول : تعريف الدولة و خصائصها .

المطلب الثاني : : أزمة الدولة و أنواع الدول الضعيفة .

المطلب الثالث : بناء الدولة وفق المعايير الصحيحة .

الفصل الثاني : الخصوصية العرقية في الدول الإفريقية و أثرها عليها .

المبحث الأول : تنامي حدة الصراع العرقي مقابل بناء الدولة في إفريقيا .

المطلب الأول : المكونات العرقية للمجتمعات الإفريقية .

المطلب الثاني : أسباب الصراعات العرقية الإفريقية .

المبحث الثالث : الدول الإفريقية و تحقيق المتطلبات التنموية .

المطلب الأول :الدولة في إفريقيا بعد الاستقلال

المطلب الثاني: أزمات بناء الدولة في أفريقيا .

المبحث الثالث : آليات معالجة الصراعات العرقية في افريقية و حالات تم تسويتها .

المطلب الثاني : آليات معالجة الصراعات العرقية الدولة في افريقية .

المطلب الأول : حالات من التجارب الإفريقية تم فيها التسوية

الفصل الثالث : الصراعات العرقية في مالي و تأثيرها علي الدولة .

المبحث الأول : نبذة تعريفية لدولة مالي

المطلب الأول: نبذة تاريخية وجغرافية لدولة مالي

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية و النظام الداخلي لجمهورية مالي

المطلب الثالث: إقليم الأزواد و تركبانه العرقية

المبحث الثاني:صراع الطوارق في جمهورية مالي

المطلب الأول: جذور صراع الطوارق في جمهورية مالي

المطلب الثاني: تطور صراع الطوارق

المبحث الثالث: تأثير صراع الطوارق في مالي على دول الجوار، ودور الوساطة في محاولات التسوية (الجزائر نموذجا)

المطلب الأول :**تأثير صراع الطوارق في مالي على دول الجوار**

المطلب الثاني :**دور الوساطة في محاولات التسوية (الجزائر نموذجا)**

الفصل الأول :الإطار ألمفاهيمي و النظري .

لقد ظل التنوع هو السمة الأساسية التي تميز المجتمعات و المجموعات البشرية منذ أن ظهر البشر لأول مرة في قارة أفريقيا قبل حوالي مليوني سنة ، و بقدر ما ازدادت المجتمعات البشرية تطورا و ازدادت حركة تنقل الأفراد من مكان إلى آخر صارت تلك المجتمعات أكثر تنوعا و تباينا . و للتنوع أنواع شتي ، مثل التنوع الثقافي ، التنوع العرقي ، و التنوع الديني و التنوع الاجتماعي ، و التنوع السياسي [1].

وهنا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول حيث نقدمه كمباحث بالشكل التالي :

المبحث الأول : مفهوم العرقية و علاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

المبحث الثاني :خلفيات الصراعات العرقية .

المبحث الثالث : الصراعات العرقية و بناء الدولة .

[1] نصر الدين عبد الباري ، تعددية الهويات في السودان و عدم انحيازية الدولة ، حقوق المواطنة في افريقيا (CRAT) ، 2013 ، ص 11 .

المبحث الأول :. مفهوم العرقية و علاقتها بالمفاهيم ذات الصلة .

يعتبر مفهوم العرقية من المفاهيم الغامضة التي يتداخل معناها مع العديد من المفاهيم الأخرى سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى دلالته اللغوية ، و الاصطلاحية وإلى الفرق بينه و بين بعض المفاهيم المشابهة ، ثم نقدم تعريفا إجرائيا ترتكز عليه هذه الدراسة . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك - من الباحثين العرب - من دعا إلى التفرقة بين الإثنية والعرقية على حصر بعضهم الإثنية بأنها تمتاز بعنصريين اللغة والدين، عكس العرقية التي قد تضم عناصر أخرى [1].

المطلب الأول : العرقية و المجموعة العرقية

يقودنا تعريف العرقية إلى تحليل كلمة عرق و تعريفه و قد عرفه العديد من الفلاسفة و المفكرين في العديد من مراحل الحياة و نبدأ تعريفنا بأهم التعاريف القريبة من الواقع و هو تعريف أنطوني سميث (ANTHONY SMITH) الذي عرف العرقية بأنها **(مجموعة السكان لها أسطورةُ MYTH الأصل المشترك و تتقاسم ذكريات تاريخية ، و لها عناصر ثقافية و مرتبطة بإقليم خاص و متضامنة)** فإذا قمنا بتحليل التعريف نجد التالي :[2]

. مجموعة السكان : و هذا يعني التركيز علي العدد أي علي نسبة معينة معتبرة من السكان

. الأصل المشترك : فهذا العنصر جوهري و لا يمكن الاستغناء عنه و هو الركيزة الأساسية للمجموعة العرقية .

. الارتباط بإقليم خاص : أي وجود وطن و بلد تقطنه المجموعة العرقية .

. متضامنة : إن التضامن و التلاحم و التكتل شروط جوهرية لوجود المجموعة العرقية ، لان العرقية الموحدة هي الغراء الاجتماعي للأمة و استقرارها السياسي و الاقتصادي[3] .

فمفهوم العرقية ethnicity كلمة لم تظهر في القواميس و المعاجم إلا في نهاية الستينيات و بداية السبعينات و الدليل علي ذلك لم يظهر في المنجد الانجليزي المشهور اوكسفور « Oxford Dictionnary" إلا في 1972 يعود الأصل اللغوي للفظ الأصل العرقي Ethnicity الي اللفظة اليونانية القديمة Ethnos و التي تقابل في المدلول لفظة أمة Nation و قوامها . لدي اليونان . جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل .و كلمة ethnosهي مشتقة من كلمة ethnikos و تعني في الأصل ملحد و حسب أركسون فقد استعمل هذا المفهوم في اللغة الانجليزية بعد الحرب العالمية الثانية

[1] دندان عبد الغالي ، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية ، (إطار نظري و إبستمولوجي)، ص 2
[2] أحمد وهبان ، مرجع سابق، ص 106
[3] نفس المرجع ، ص 106

خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية للإشارة إلي الشعوب غير المنحدرة من الأصل الإنجليزي مثل اليهود و الايطاليين و الايرلنديين .[1]

قد يتسع هذا المفهوم ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعة العرقية بذلك بمثابة خط متواصل يبدأ بالقبيلة و ينتهي بالأمة ، كما أنه قد يضيق ليقتصر علي التمايز العرقي دون سواه ،و هذا ما لا يقبله بعض الكتاب من بينهم أحمد وهبان في كتابه "الصراعات العرقية " ومهما يكن الأمر فإنه من ثنايا كتابات جمهرة يعتد بها من المنشغلين بالدراسات الاجتماعية ، يمكننا تقديم تعريف للجماعة العرقية على أنها " **تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة) أو ثقافية (حال وحدة اللغة أو الدين أو الثقافة) و يعيش أفراد هذا التجمع مدركين لتمايز مقومات هويتهم و ذاتيتهم ، عاملين دوما من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف و التحلل**" [2].

و يري بيتر ويد (Peter Wed) في كتابه Race Nature and Culture أن مفهوم العرق مفهوم غير واضح و أن الكثير من النظريات التي تخص دراسة العرقية لا تمتلك الأساس الواضح ، و أن الكثير من التعريفات نزعت لاستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية و اجتماعية تخلق التمايز بين البشر و تحكم سلوكهم و تجاهلت الجانب الجسماني و الطبيعي البيولوجي و الجيني في فهم العرق فالعرق قائمة على الأصل السلالي أو العرقي المشترك فهويُعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة و المعتقدات وقد استخدم مفهوم العرق و هو مصطلح بيولوجي في النقاشات العامة لتوصيف جماعة من البشر يطورون تشابهات وراثية بين بعضهم البعض و يكرسون الاختلافات في الشعوب بغية تأسيس عرق منفصل أو متميزة .[3]

2) الجماعة العرقية : هي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات و التقاليد أو الدين أو أي سمات أخري مميزة بما في ذلك الأصل و الملامح الفيزيقية الجسمانية ، كما يكون هؤلاء الأفراد و كذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة . مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات على نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته .[4]

تشير الموسوعة بريتانكا BRITAUICE للجماعة العرقية أو الإثنية إلي أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد تعيش في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق و اللغة ، و الروابط القومية أو

[1] مرابط رابح ،أثر المجموعة العرقية علي استقرار الدولة دراسة حالة كوسوفو ، (أطروحة دكتوراه كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية ،باتنة ،جامعة لحاج لخضر ،2009/2008) ، ص 11

[2] أحمد وهبان ، نفس المرجع ص 107

[3] سمية بلعيد ، النزاعات في إفريقيا و تأثيرها علي مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا ،(مذكرة ماجستير، كلية الحقوق منتوري قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسنطينة 2010/2009) ص ص 10،11.

[4] سعد الدين إبراهيم ، تأملات في مسألة الأقليات ، (القاهرة : دار السعاد الصباح 1992)، ص 23

الثقافية . لكن هناك تعريفات أخري ترتكز علي علاقات القوة في المجتمع ، فترى الجماعة الإثنية علي أنها تلك الجماعة التي تُعرف نفسها و تُعرف من جانب الآخرين علي أساس أنها حائزة لمعلومات ثقافية مختلفة عن الجماعات المسيطرة ، الأمر الذي يؤثر في حقوقها في المساواة السياسية و الاجتماعية الاقتصادية في محيطها الأشمل .[1]

كما يعرفها البعض الأخر على أنها هي فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها المتمايزة ، تشعر بذاتيتها ، و يرتبط أفرادها معها إما بروابط السلالة أو الثقافية أو القومية [2].و هذا ما يتفق مع تعريف أخر يشبهه في التعريف للجماعة العرقية و هو " أن الجماعة الإثنية هي : تجمع بشري يترابط أعضاؤها فيما بينهم من خلال روابط مشتركة كوحدة الأصل أو القومية ، و هم يعيشون معا داخل إطار حضاري ثقافي مخالف لإطارهم الحضاري الثقافي بيد أنهم يظلون محتفظين بتميزهم الثقافي.[3]

كما انه هناك تعريف أخر للمجموعة العرقية " جماعة ذات أعراف ثقافية و حضارية مشتركة يسود أفرادها الشعور بالهوية الواحدة و هذه الجماعة تعيش كجماعة فرعية **subgroup** داخل مجتمع أوسع . و لكن عرفوا علماء الاجتماع الأمريكيين المجموعة العرقية على انها "تجمع بشري يشترك أفراده في أنماط و معايير السلوك المتعلقة بشتى الأنشطة الحياتية كالزواج و المصاهرة ، و الصداقة و ممارسة الطقوس و الشعائر و غيرها من أنماط و معايير السلوك التي تنطوي عليها ثقافة الجماعة و يمثل هذا التجمع جزءا من تجمع بشري أكبر ، كما أنه يتفاعل مع غيره من التجمع البشرية التي يشملها النسق الاجتماعي **social system**.[4].

و كذلك في قوله الإمام محمد عبده :إذا ضعفت العصبية في قوم رماهم الله بالفشل ، و غفل بعضهم عن بعض ، و أعقب الغفلة تقطع في الروابط ، و تبعه تقاطع و تدابر[5] ، فيتسع للأجانب و الأطراف الغريبة مجال التدخل فيهم ، و لن تقوم لهم قائمة من بعد حتى يعيدهم الله كما بدأهم بإفاضة التعصب فيهم في نشأة ثانية [6].وهنا يُقصد بالتعصب صورته المعتدلة ذلك بأن الإفراط في التعصب للجماعة يكون بالقدر الذي يحفظ للجماعة تماسكها ، و يقوي شوكتها ، و يلهب حماستها و يجمع شتاتها في مواجهة أولئك الذين يريدون لها الهزال و الزوال.[7]

---

[1] إيدابير أحمد ، التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي ـ دراسة حالة مالي ،(مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية و الأعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2012/2011)ص 12

[2] نفس المرجع ، ص 110

[3] نفس المرجع ، ص 110

[4] أحمد وهبان ، نفس المرجع ص113

[5] نفس المرجع، ص120 .

[6] نفس المرجع ، ص 120 .

[7] كلود ليقي شتروس، ترجمة سليم حداد ،العرق و التاريخ ،(المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع) ، ص 16

المطلب الثاني : الأقـلـيـة و الـهويـة .

الأقـلـيـة :

يرتبط موضوع الأقلية أو الأقليات بمفهوم مثل العنصر أو العرق **Race** و المجموعات الإثنية **Ethnic groups** و يهتم بالروابط العرقية **Racial Relationals** و العنصرية **Racism** .

و التمييز العنصرية ،كما كان الحال في جنوب أفريقيا . و هو موضوع قديم على أساس إيدولوجي بمعني ضمن رؤية شاملة للعالم و الإنسان . ومن ثم يصف الإنسان الأخر حسب أصله و عرقه أو ثقافته بالمفهوم الشامل . و يقوم على مثل هذا التصنيف تحديد جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى من العشيرة أو القبيلة حتى الدولة الوطنية مثلا أو العلاقات بين المجتمعات أو الدول المختلفة على الصعيد العالمي أو الإنساني العام .[1]

إذ يختلف الوضع الذي توجد فيه أقلية واحدة عن الوضع الذي توجد فيه أقليات متعددة في مجتمع واحد ، فبينما تواجه الأقلية الواحدة كل أنواع القلق و الإحباط ، و تصبح هدفا لكل أنواع القوة من جانب الجماعة المسيطرة ، يستطيع الفرد . حيث يوجد العديد من الأقليات ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية . أن يهرب بسهولة نسبية من مركزه الحالي و أن يترقي إلى أعلى و بالإضافة إلى ذلك ، فأنه في حالة وقوع أقليات متعددة قد يحدث أن نقوم جماعة الأغلبية بالإيقاع بين أقلية و أخرى ، مما يؤثر على أسلوب تعامل كل أقلية تجاه الأخرى .[2]

هناك صعوبة في تحديد تعريف حصري أو جامع مانع لمفهوم الأقليات أو الأقلية و هذه إشكالية تسود في ميادين العلوم الإنسانية و الاجتماعية والعلوم النظرية عموما . لذلك لا نكتفي بتبني تعريف بعينه و لكن سنستعرض عددا من التعريفات من تركيب تعريف أو معني أكثر شمولا . تقدم الموسوعة البريطانية الجديدة تعريفا يقول " الأقلية هي مجموعة متميزة ثقافيا أو أثنينا أو عرقيا ، تعيش ضمن مجتمع أكبر" و هذا المفهوم عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة ، يحمل داخله شبكة من الآثار السياسية و الاجتماعية " [3]

و يرى لويس ويرث **WIRTH .L.** أن الأقلية هي جماعة من الناس تنفصل عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما ، نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية تعيش في مجتمع في ظل معاملة مختلفة غير متساوية مع بقية أفراد المجتمع . ثم ترى هذه الجماعة نفسها عرضة للتمييز **Desuimintion** ومن هنا يرى هذا التعريف أن وجود أقلية تستلزم بالضرورة وجود جماعة مسيطرة تقابلها تمتاز بوضع اجتماعي أحسن أو

[1] حيدر إبراهيم علي ، ميلاد حنا ،أزمة الأقليات في الوطن العربي حوارات لقرن جديد ، (سوريا : دار الفكر) ، ص14
[2] سميرة بحر ، المدخل لدراسة الأقليات ،(مصر: مكتبة الانجانو المصرية ، 1982) ، ص 08
[3] حيدر إبراهيم علي ، ميلاد حنا ، مرجع سابق ص 16

أعلى و يكون وضع الأقلية عكسها أي الحرمان من الاشتراك الكامل في حياة المجتمع [1].ويقول تعريف " اللجنة الفرعية لإلغاء و حماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة " على أساس أن الأقليات هي (جماعات) تابعة داخل شعب ما ، تتمتع بتقاليد و خصائص أثنية أو دينيةلغوية معينة ، تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان و ترغب في دوام المحافظة عليها" [2].

و لأن لمفهوم " الأقلية" يستخدمه علماء السياسة و الاجتماع فالأقلية بالضرورة خاضعة لمجموعة مهيمنة ضمن المجتمع ووصف التبعية أو الخضوع . أكثر من كونه عدديا . هو الأصل في التعريف و الخاصية الأساسية المعرُفة للأقلية ، مثال عن ذلك جمهورية جنوب أفريقيا ، فالسود كانوا أقلية كيفية رغم الكثرة ، فهذا يعني أنها أقلية بحكم هيمنة الأمة البيضاء إذ قد تكون الأكبر حجما من المجموعة المهيمنة [3].

عند الاجتماعيين ، فإن الأقلية لابد أن تكون متميزة ليس بالضرورة مميزة (من الامتياز) أي التمايز بمعني الاختلاف فقط أو مختلفة اجتماعيا و بهذا التفسير فهي لها أحكام و شروط معينة للعضوية و توجيهات محددة للسلوك الثقافي تفرقها عن الأغلبية و لابد أن تكون لها خصائص واضحة تميزها عن بقية المجتمع ،و بانفصالهم عن القوى المهيمنة في المجتمع ، و في الوقت نفسه قد يحرمون من نصيبهم من الحقوق و الأقل تملكا أو حيازة للسلطة و الثروة مقارنة بالأغلبية مع وجود استثناءات نادرة[4] .

تذكر الموسوعة البريطانية الحديثة أن غياب بعض الخصائص يجعل من الصعب اعتبار بعض المجموعات أقليات، ففي أمريكا المعاصرة نجد أن الدين نادرا ما يصلح كمعيار للأقلية بسبب علمانية الدولة ، التي تجعل الدين عاملا مؤثرا في التمايز أو التصنيف مثال ذلك مجموعة الماسونيين في الغرب ، رغم اشتراكهم في معتقدات تختلف عن الآخرين ، ولكنهم يفتقرون لخصائص مميزة تجعل منهم أقلية متماسكة ، نادرا ما تعتبر أي مجموعة اجتمعت لأسباب اقتصادية أولية أقلية . إذ لا يكفي الوجود في مكان مشترك . إلا إذا أرتبط نشاطهم بعناصر موحدة مثل القرابة و العرق أو الثقافي ، و يختلف دور مجموعات الأقليات من مجتمع ألي أخر اعتمادا علي بناء النظام الاجتماعي ، و علي القوة النسبية للأقلية .[5]

[1] سميرة بحر ، مرجع سابق ، ص 10
[2] نفس المرجع ، ص 11
[3] حيدر إبراهيم علي ، ميلاد حنا ، مرجع سابق ، ص 16
[4] نفس المرجع ، ص17
[5] نفس المرجع ، ص18

ويفترض كل من شارلس واجلي و مارفن هاريس أن للأقليات صفات خمس هي :

√ أنها أجزاء تابعة داخل مجتمع الدولة التي تنضوي تحت لوائها .
√ حتى في حالة عدم وجود خصائص ثقافية أو بيولوجية خاصة واقعية فإن العضوية داخل الأقليات تنتقل بالوراثة عبر الأجيال
√ تخلق السمات الخاصة المشتركة بين أفراد الأقليات نوعا من الشعور بالنقص أو العجز يؤدى إلى وجود نوع من الشعور بالذات فيما بينهم .
√ يتجه أفراد الأقليات طواعية أو بالضرورة إلى التزاوج الداخلي فيما بينهم [1].

يقدم المعجم النقدي لعلم الاجتماع تعريف للأقليات على أنها عبارة "تذكر أولا بتجزئة مجموعة ألي مجموعتين داخلتين علي الأقل ، تكون إحداهما أكثر عددا من الأخرى ، أو إذا كان ثمة أكثر من مجموعتين داخليتين أكثر عددا منها كلها و لابد أن تضاف إلي الأكثرية خصائص أخرى ، و نلاحظ هنا أن تعريف و تحديد الأقلية معكوسة ، أي بتحديد الأكثرية ،لكي تكون الأقلية ما هو غير ذلك أو التعريف بالسلب ، فالأكثر عددا يمكن أن يكونوا الأقوى " وذلك ما يحصل من وجهة نظر سياسية حصرا في الأنظمة الديمقراطية ؛ و يمكن أن يحصل العكس ، أن تعتبر الأقل عددا هم الأفضل ، كما في الأنظمة الأرستقراطية أو في المجتمعات ذات التوجه النخبوي "[2]

كما نجد **klinloch** يعرف الأقلية من الناحية السوسيولوجي و مركزا على العلاقات الاجتماعي حيث يري " الأقلية هي الجماعة التي تعرف علي أنها مختلفة عن الأغلبية حسب افتراضات مرتبطة بمعايير جسمانية أو ثقافية أو اقتصادية أو سلوكية . و نتيجة لذلك تعامل و تضبط بصورة سلبية " ، و ينتهي هنا التعريف إلي أن الأقليات ليست مسألة عدد فهي معرفة و خلقت و كرست من قبل نخبة ناقدة ضمن عملية تقوم خلالها الأغلبية بتقوية بناء السيطرة و الخضوع و نضيف أن الأقليات ظاهرة عامة في كل المجتمعات التاريخية و المعاصرة تتميز حاليا بالوضوح و أمكانية الملاحظة ، و هي أساس التنظيم الاجتماعي لأن جماعات الأقلية تخضع لأشكال معينة من التفرقة و تمنح أدوارا محدودة في السياسة و المجتمع و الاقتصاد [3].

وينبغي أن لا نخلط بين مشكلات الأقلية الدينية و الأقليات القومية الكبرى التي تتمتع بلغة و تاريخ و ثقافة خاصة بها ، فهذه الأخيرة لا تطرح المشكلات ذاتها على مستوي الدولة الواحدة ، فكل أقلية تتميز

[1] سميرة بحر ، مرجع سابق ، ص 12
[2] حيدر إبراهيم علي ، ميلاد حنا ، مرجع سابق ، ص 18
[3] نفس المرجع ، ص 18

بذاتها عن الأخرى ، كما أن مشكلة الأقليات هي أذن في الدرجة الأولي مشكلة الأغلبية أي مشكلة المجتمع العام ذاته .[1]

أن لفظ (أقلية) لا يعني جماعة (تابعة) بصفة مطلقة . إلا أن هذا لا ينفي الدور الذي يلعبه الحجم العددي في الصراع للحصول على السلطة بين الجماعات الإثنية . و لذلك فليس من المستبعد أن تكون الجماعات الأصغر عددا في معظم المجتمعات أقليات من الناحية النفسية في واقع الأمر ، و أن تكون الجماعات الأكبر من الناحية العددية في العادة هي المسيطرة .... و هو أن السلطة الاجتماعية لا تعتمد على متغير الحكم وحده ، و إنما هناك متغيرات أخرى مثل القوة العسكرية ، و المهارة التنظيمية و الزعامة ، و الموارد ، و التعليم إلخ ... فهذه كلها يمكنها أن تغير من وزن القوة العددية بحيث تصبح الأغلبية العددية أقلية من الناحية النفسية أيضا[2] .

الهــوية

تزخر الكتابات العربية و الأجنبية بالكثير من البحوث و الدراسات التي تتناول موضوع الهوية التي قد توقع الباحث في نوع من اللبس عند تناول هذا المفهوم بالبحث،و تأتي صعوبة إيجاد تعريف محدد لمفهوم الهوية ، و ذلك لتعدد المدارس التي تناولت الموضوع ، فضلا عن سعته و شموليته ، إذ تتشارك في تكوينه عوامل و متغيرات عدة و لاسيما المتغيرات المجتمعة التي تطرأ في حقب زمنية و التي تشكل طبيعة الوعي البشري في ظرفيه الزمني و المكاني ومن جانب أخر فإن [3]. مفهوم الهوية له ترميز اجتماعي لا يشترط الانتماء البيولوجي بل تعبير عقيدي حسي و شعوري داخلي تختاره الذات الإنسانية تجاه الواقع الطبيعي أو الواقع الاجتماعي

مفهوم الهوية Identity: يولي منظرو المدرسة البنائية في العلاقات الدولية اهتماما خاصا بالعنصر الثقافي في العلاقات الدولية ، ويعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم الأساسية عند تيار البناء الاجتماعي،وتعد بمنزلة رابط مهم بين البيئات الهيكلية[4] .

أ- **المفهوم اللغوي للهوية :** الهوية هي لفظ مركب من ضمير الغائب "هو " مضاف إليه " ياء " النسبة التي تتعلق بوجود الشيء المعني كما هو في الواقع بخصائصه التي تعرف بها [5].

[1] برهان غليون ، المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات ، ط 2 (بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012)، ص 25
[2] سميرة بحر ، مرجع سابق ، ص 14
[3] نفس المرجع ، ص 38
[4] سامية شابوني،" النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية"، (مذكرة ماجستير" : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2010)،ص. 23
[5] أحمد وهبان ، *الهوية الوطنية* ، (الجزائر دار الأمة ، 1999)، ص. 21

ب- **المفهوم الاصطلاحي للهوية** : هي اسم الكيان أو الوجود لشخص أو لشعب أو لأمة على حاله ، وهي تمكن من إدراك صاحب الهوية بعينه دون اشتباه بأمثاله من الأشباه بناءا على مقومات ومواصفات و خصائص معينة[1].

تتحدد مفهوم " الهوية " بناء على الدلالة اللغوية و الفلسفية و السوسيولوجية و التاريخية لهذا المصطلح . و يقابل مصطلح الهوية العربي ، كلمة Identite و Identity في الفرنسية و الانكليزية على التوالي ، و هو من أصل لاتيني و يعني : الشيء نفسه ، أو الشيء الذي هو ما هو عليه ، أي أن الشيء له الطبيعة نفسها التي للشيء الأخر ، كما يعني هذا المصطلح في اللغة الفرنسية : مجموع المواصفات التي تجعل من شخص ما هو عينه شخص معروف أو متعين [2].

وهذا ما دفع لابلاتين Laplatine إلي أن يعترف بحقيقة ضبابية مفهوم الهوية بقوله " أنما من أكثر المفاهيم الفلسفية فقرا علي المستوي الأبستمولوجي ، لكنه بالمقابل يتمتع بفاعلية أيديولوجية كبرى" [3] . فجدل الهوية الذي يتمحور حول اختلافات العرق و اللغة و الدين و الثقافة ، من دون النظر إلي الصورة الكلية لحقيقة صراع العالم النامي مع الدول الصناعية ، أو ما يسمي في تجليات أخري صراع الشمال و الجنوب ، ومن دون فهم أزمة الرأسمالية في ظهورها الراهن [4].

هذا المفهوم طاقة كشفية لفهم العالم بما يشمل عليه من كينونات الأنا و الآخر كما يرى جون أوستان john Austin[5]. و يعرفها بيير تاب ، pierre tap الهوية أنها نظام من التطورات و المشاعر الذاتي حول الذات نفسها . و يورد جان فريمون تعريفا للهوية قوامه " ان الهوية إحساس متماسك بالذات ، و هي تعتمد على قيم مستقرة ، وعلى قناعة بأن أعمال المرء و قيمته ذات علاقة متناغمة ،فالهوية شعور بالكلية و بالاندماج و بمعرفة ما هو خطأ و ما هوصواب"[6].

ج - أنواع الهوية :

1- هوية فردية أو ذاتية : وهي هوية طبيعية تعتمد على المميزات الجسدية التي تميز كل كائن بشري عن الآخر ، وتعد هذه الهوية مجالا لتفاعل الهويات الأخرى [7].

---

[1] نفس المرجع ، ص 22

[2] أحمد بعلبكي و آخرون ،الهوية و قضاياها في الوعي العربي المعاصر ، ط 1 ،(سلسلة كتب المستقبل العربي العدد 68 ، 2013) ص 23

[3] منتدى الشروق الجزائرية ، الخصوصية الإثنية في الدول الإفريقية ، www.chourok.net/vb/showthead

[4] نفس المرجع .

[5] علي أسعد وظفة ، تحديات الهوية الوطنية و الشعور بالانتماء الوطني لدي عينة من طلاب جامعة الكويت ، كلية التربية جامعة الكويت ، (الكويت : سلسلة الإصدارات الخاصة ، العدد 34 مارس 2013) ، ص 44

[6] نفس المرجع ، ص 45

[7] منتدى الشروق الجزائرية ، مرجع سابق .

2- هوية وطنية أو قومية جماعية: وهي نسبة إلى الوطن أو الأمة التي ينتسب إليها الشعب،أي أن هوية أمة من الأمم هي مجموعة الصفات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها،والتي تجعلهم يتميزون بتلك الصفات عما سواهم من أفراد الأمم الأخرى وعليه فإن الهوية تهدف إلى التأكيد على شيء مشترك ومستمر بين الأفراد،كما أنها تفضي إلى ترسيخ التماسك والاستقرار والاستمرارية بين المواطنين ، ويعتقد و أندت أن الهوية الجماعية هي في الأصل خاصية ذاتية ، تكون لها دلالة إذا اعترف بها الآخرون ، وفي هذه الحالة ترتبط الهوية الذاتية بالهويات الأخرى مشكلة هوية جماعية مشتركة بفعل دمج الأفكار التي تعتنقها الذات، والأفكار التي يعتنقها الآخر، فتصبح هوية جماعية .

3- هوية النوع : وتشير إلى الصنف الاجتماعي أو الأشخاص الذين يشتركون في سمات وخصائص كالسلوك أو القيم أو العرق أو التاريخ أو اللغة أو المعرفة أوالثقافة أو المجال الجغرافي ، ولهذه الهوية بعد ثقافي [1].

4- هوية الدور : وهي أصلية التكوين مثل هوية النوع ، وتعتمد في تكوينها على الآخرين ، ويرى وأندت أن هناك حاجة لإعطاء البعد الاجتماعي لهيكل السياسة العالمية دورا أكبر بإتباع سلوك وتقاليد محددة في العلاقات الدولية [2].

الهوية الوطنية :مفهوم الهوية الوطنية ،فكل مجتمع يتضمن نسقا من الهويات الفرعية الصغرى مثل الهويات الإثنية و الطائفية و العرقية و القومية و الدينية و السياسية ، و لكن المجتمع لا تقوم له قائمة ما لم يمتلك هوية عامة جامعة توحد بين أفراده و تنظيم سلوكهم و مشاعرهم في دائرة التفاعل و التواصل الإنساني و غالبا ما نأخذ هذه الهوية صورة ثقافية جامعة تؤصل ما هو مشترك و جوهري و حيوي بين الناس الذين ينتمون إلي هوية ما أي السمات و الخصائص المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد ، و لا يكون المجتمع مجتمعا واحدا إذا لم يمتلك في ذاته علي حالة عامة من التجانس في المعطيات و المتغيرات الثقافية بين أفراده ، أي ما لم تكن هناك هوية واحدة يتميز بها جميع أفراد المجتمع ، و ما لم تكن هناك روابط حيوية و مصيرية بين مختلف أفراد المجتمع و تكويناته الإنسانية ، إن المعيار الأساسي في التعريف بهوية ما يعتمد علي أمرين متناقضين ، هما الاختلاف و التجانس . فالهوية ترمز إلي حالة من التجانس الجوهري ثقافيا و اجتماعيا بين أفراد المجتمع ، جميع أفراد المجتمع الواحد[3].

[1] أحمد وهبان ، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر ، مرجع سابق ، ص 86 .
[2] نفس المرجع ، ص 86 .
[3] منتدى الشروق الجزائري ، مرجع سابق

المطلب الثالث : الأمـــة و القومية .

الأمـــة :

مصطلح الأمة Nation مشتق من الكلمة الإغريقية Natio و هي بدورها مشتقة من Natus و التي تعني الولادة ، و تشمل علاقة دموية مشتركة ، فبعض الصفات و المميزات الخاصة بالأمة و العرقية و هذا ما وضحه راسموسن Rasmussen.

1) علاقة افتراضية مشتركة أو مسلم بها ، علاقة الأم بالأعضاء و يمكن أن تكون رابطة الدم حقيقية لكن ما تستنبطه من الخيال
2) ميراث ثقافي مشترك ، فهذا الميراث الثقافي يشكل القومية للأمة و ينسجم مع القيم العاطفية إلى درجة أن أي اعتداء عليها ينجم عنه شعور بالعنف .
3) يتضح لنا من هذا أن الأمة لها علاقة بتاريخ الأفراد و لا يمكن بناء الأمم بدون ميراث ثقافي لأن عناصر العرقية تلعب الدور الأساسي في ظهور الأمم [1].

هناك عرف منتشر جدا بين الأمة و الشعب الذي يؤلف دولة و من وجهة النظر هذه كل دولة تؤلف أمة و كل مواطن عضو في أمة و هذا التعبير طبعا تعبير قانوني بحت ، و هو مثل كثير من التعبيرات الخاصة بالمساواة القانونية يتجاهل عدم المساواة الواقعية . و كثير من الدول كانت تتألف أو هي تتألف الآن ، من أمم أو جنسيات مختلفة[2] .

تعريف الأمة :علي أنها مجموعة من الناس الذين يرتبطون فيما بينهم بجامع مشترك أو عدة جوامع كاللغة ، و الأصل المشترك و الدين و التاريخ و ما إلي ذلك ، كما و يرتبط هؤلاء الأفراد فيما بينهم بالمصالح المشتركة التي تجمع شملهم ، و تجعلهم و كأنهم علي قلب رجل واحد[3].

أن أول ما يتطلبه الأمر كنقطة بداية للدراسة هو تكوين فكرة واضحة عن روح الجنسية ، ولا يساعدنا كثيرا أن تسمع أن هذه الروح متأصلة في الأمة ، و تمتد جذورها في تقاليدها ، و أن الجنسية تتألف من إرادة تكوين الأمة[4] . فذلك لا يفسر لنا الطبيعة الخاصة بالمجتمع الذي يسمي أمة أكثر مما يفسر مجتمع الكنيسة بالإرادة في الانتماء إليها، و قد جرت مؤخرا محاولة لتحديد روح الجنسية بواسطة آرنولد توينبى فهو يعرف بأنها " روح تجعل الناس يشعرون و يتصرفون و يفكرون حيال جزء من أي مجتمع بذاته كما

[1] مرابط رابح ، مرجع سابق ،ص 18
[2] ديفيد ماك كرون ، ترجمة سامي خشبة ، علم اجتماع القومية ، ط 1 ،(القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2008)، ص 13
[3] محمد روان ، تعريف الأمة ، موقع موضوع ، http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%
[4] ديفيد ماك كرون ، مرجع سابق ، ص 14

لو كان هو المجتمع كله " و هذا التعريف ينطوي علي قدر عظيم من الحقيقة ، و لكنه يبدو مبهما إلي حد ما[1] .

أهمية الانتماء إلي الأمة :

أن الانتماء إلي الأمة يضيف إلي الإنسان أمرا مهما يعرف بالهوية . فهوية الإنسان مستمدة من أمته التي ينتمي إليها ، و نمط تفكيره مرتبط بالعوامل الثقافية التي ساهمت في توليد الأمة[2].

ولما كانت الأمة هامة جدا للإنسان ، فقد وجب عليه الإخلاص في الذود عنها و الانتماء إليها . لا أن يكتفي برفع الشعارات الفارغة التي لا نجد لها تطبيقا علي أرض الواقع ، و المطلوب من الإنسان العمل ، و بذل الجهد و التعليم و التحلي بالأخلاق الفاصلة حتى يرتقي بأمته إلي مصاف الأمم المتقدمة[3].

ظهرت و تطورت الأمة عبر المراحل المختلفة للشعوب ، و بشكل واضح أثناء الثورتين الفرنسية والأمريكية ، و الشيء الذي يمكن ملاحظته في تلك الفترة هو أن مصطلح الأمة كان يعني الدولة والشعب . وفي الحقيقة فمعنى الدولة يختلف عن الشعب ، فالأمة مصطلح يدل و يشير إلى عرقية مشتركة وهوية ثقافية يتقاسمها شعب واحد بينما الدولة هي وحدة سياسية تعرف بالأركان الأساسية وهي الإقليم والشعب وحكومة مستقلة تراقب إقليمها وسكانها دون الأخذ بعين الاعتبار التجانس و التنافر العرقي [4].عادة لا تتقاسم دائما الدول و الأمم الحدود الثقافية و الإقليمية المشتركة .

الـــقومـيـة .

من الصعب جدا وجود تعريف للقومية مجمع عليه بسبب اختلاف نظرة دعاتها إلي ركائز القومية لذلك تعددت تعريفات القومية و ذلك لتعدد الباحثين المنشغلين بهذا المفهوم ، فمصطلح القومية حديث النشأة و لم يكن شائعا إلا في العصر الحديث ، مصدرها اللغوي من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة و في الدلالة السياسية للمفهوم يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة في الانتماء إلي الأمة المحدد ..فهناك تلازم بين مفهوم القومية و مفهوم الأمة و الشعور القومي أي الشعور بالانتماء إلي الوطن إلى أمة [5].

كما أن هناك تعريف آخر " الميل و الشعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة ورغبة في المجتمع و الترابط لتحقيق غايات و أهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير.و هناك من يقول بأن للقومية مفهومين أحدهما اجتماعي والأخر سياسيا حيث يبرز المفهوم الاجتماعي كيان القومية باعتبارها رابطة تربط الفرد بكائن اجتماعي يتحد أفراده في اللغة و التاريخ و الثقافة و المصالح المشتركة ، و يتمثل

[1] نفس المرجع، ص 14
[2] محمد روان ، مرجع سابق
[3] نفس المرجع
[4] رابح مرابط ، مرجع سابق ، ص 19
[5] نفس المرجع ، ص 20

هذا الكائن الاجتماعي في الأمة. مع حلول التسعينات انفجرت الصراعات العرقية التي يمكن إرجاعها دون صعوبة إلي الكيانات التعسفية، التي استخدمها الاستعماريون بهدف تحقيق سياسة " فرق تسد "[1] .

أن الصراع الدائر في وسط أفريقيا بين قبيلتي التوتسي و الهوتو، يرجع بنسبة كبيرة إلي تخطيط الشبكة العرقية التي استخدمت لتوزيع شعوب تلك المنطقة بنسبة أكبر بكثير من رجوعه أي نوع له مغزاه أو طويل المدى من الكراهية الثقافية بين الناس الذين صنفوا على هذا الأساس.[2]

القومية اصطلاحا : صلة اجتماعية عاطفية تنشأ من الاشتراك في الوطن و اللغة ووحدة التاريخ و الأهداف(السياسة) مبدأ سياسي اجتماعي يفضل معه صاحبه كل ما يتعلق بغيرها ، أو هي الاعتقاد السائد لدي الشعب في أنه يشكل جماعة متميزة ذات سمات خاصة تميزه عن الآخرين ، مع توفير الرغبة في حماية هذا التميز و الارتقاء به ضمن حكومة ذاتية [3].

. نجد أن التعريفات للقومية تشترك في بعض الخصائص و تختلف في الأخر حيث نستعرض التعريفات لنقوم بتحليل كل تعريف علي حدا لنظهر خصائص كل تعريف و نقائصه كالتالي :

القومية : تعني مجتمع طبيعي من البشر يرتبط ببعضه البعض بوحدة الأرض و الأصل و العادات و اللغة من جراء الاشتراك في الحياة و في الشعور الاجتماعي و جغرافية مشتركة و مصير مشترك و مصلحة اقتصادية مادية مشتركة و ثقافة مشتركة نفسية مشتركة [4].

القومية هي فكرة سياسية وجهة نظر فلسفية تري أنه توجد لكل (شعب) قومية هوية مشتركة ، ويوجد لها حق في أن تكون لها دولة خاصة بها." القومية هي مجموعة ذات خصائص متجانسة و مميزة تتطلع إلي تجسيد حقها في تقرير المصير ضمن دولة سيادية و علي رقعة أرض محددة و ذلك بخلاف المجموعة الإثنية التي لا تتطلع إلي قيام دولة خاصة بها [5].

و نجد " هنسلي " "**hinsley** " في كتابه " "**system Nationalisme and international**

يعرف القومية بأنها حالة عقلية من خلالها يصبح الولاء السياسي للفرد يكون نحو أمته [6].

القومية : شعور بهوية اجتماعية مشتركة بفعل متغير من متغيرات (الدين ، اللغة ، أو تضافر سلسلة من المتغيرات) القومية العرقية [7].

---

[1] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 51
[2] ديفيد ماك كرون ، مرجع سابق ص 15
[3] المعاني ، تعريف و معني القومية في معجم المعاني الجامع معجم عربي - عربي ، www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
[4] نفس المرجع
[5] القومية ، عن جريدة هآرتس ، 1995/10/20 ، ص 2
[6] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 54 .
[7] القومية ، عن جريدة هآرتس ، 1995/10/20 ، ص 2

القومية العرقية : شعور و إحساس المجموعة العرقية بالأصل المشترك . و يمكن القول أن القومية العرقية مازالت أهم عامل مؤثر في العلاقات الدولية و استقرار الدول[1] .

. توجد للمجموعة العرقية أسس إنتمائية فقط فإن للقومية أسسا إنتمائية و مكتسبة أيضا يمكن للهوية المشتركة لأبناء القومية الارتكاز إلي أساسين : أثنية ثقافية و سياسية / مدنية .أي أسس أثنية و أسس سياسية :

ترتكز القومية علي أساسين واضحين :

الأول : هو الاعتراف و الرغبة في العيش المشترك لأبناء القومية أي الاعتراف و الوعي ، بأن لأبناء المجموعة مقومات مشتركة تشكل بالنسبة لهم مصدرا للتعاطف و الانتماء .

الثاني : الرغبة في إقامة دولة ذات سيادة لأبناء القومية [2].

لم تكن النزعة القومية فقط ذات نتائج معملية ضئيلة و متضائلة باستمرار، إنما كانت شرا بوضوح . فقد كانت مغروسة عند جذور الحرب ، و قد أدت النزعة القومية المتعصبة .

التقسيم المعاصر للقومية هي :قومية مدنية و قومية عرقية و هناك اختلاف بينهما فالأولي تؤدي دورا أساسيا إيجابيا ، بينما القومية العرقية قد تؤدي أساسيا إيجابيا و سلبيا . فالقومية المدنية ترتكز علي تكوين الأمة ككل دون أخذ بعين الاعتبار السلالة و اللون و اللغة و الإثنية ، المنتمين إلي معتقدات الأمة السياسية و الأمة مجموعة متساوية الحقوق و مواطنوها متحدون ، أما القومية العرقية فنعتقد أنها ساهمت في ظهور ألمانيا كدولة ، فالقومية الألمانية . اعتمدت علي رابطة الدم و لم تعتمد علي التطور السياسي مثل القومية المدنية ، لأن المواطنة في ألمانيا كانت مبنية علي أسس عرقية و لهذا فالوعي العرقي كان مبنيا علي رابطة الدم قبل الوعي المدني .[3]

[1] رابح مرابط ، مرجع سابق ، ص 22
[2] القومية ، عن جريدة هآرتس ، 1995/10/20 ، ص 2
[3]، مرجع سابق ، ص 20 رابح مرابط

المبحث الثاني : خلفيات الصراعات العرقية

تتنوع أسباب الصراعات تبعا لتنوع الأهداف والمصالح الكامنة أو الظاهرة لأطراف الصراعوهذا ما يسمى بموضوع الصراع ، حيث قد تكون تلك الأهداف ناشئة عن التراكيب الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية والاقتصادية للأطراف بما تؤثر على مصالحهم، وانه لابد من ترصد ومعالجة أسباب الصراع ونزع فتيلها في الوقت المناسب وبصورة جذرية وليس مجرد التوصل إلى هدنة أو اتفاق لوقف إطلاق النار وإلا نشبت الصراعات من جديد واستمرت بما يحول دون تحقيق الاستقرار[1].حيث تبدأ المطالب الانفصالية و كذلك الحكم الذاتي في اغلب هذه الصراعات خاصة ما تعلق بالعرقية حيث يلاحظ التميز بين إفراد المجتمع فيستغل هذا الاختلاف للتفرقة بين الأمة الواحدة و تستغل داخليا أو خارجيا و هذا ما ندرسه الصراع تحت الوازع العرقي الذي يتصاعد لتحقيق مطالب إنشاء دولة مستقلة أو استغلال قطعة ارض تحت ترفهم من خلال الحكم الذاتي .

المطلب الأول : أسباب الصراعات العرقية.

و يمكن تلخيص أسباب الصراع العرقي في معظم دول العالم و ذلك لاستنادها على احد هذه الأسباب أو جملة من الأسباب التي أما تكون ظاهرة أو تُطفي على السطح عن طريق أطراف ذات مصلحة و تتفرع إلى عدة جوانب حياتية نذكر النقاط التالية :

1) الأسباب السياسية

تعد الأسباب السياسية من أهم الأسباب إلى قيام الصراعات العرقية العنيفة خاصة إذا ما ظهربوادر وعلامات الضعف والوهن على الحكومات المركزية، فهناك أربعة عوامل سياسية رئيسية تكمن فيما يأتي:

1.1 إشكالية الشرعية السياسية للسلطة الحاكمة:

لا بد لأية سلطة لكي تقترب من الحد الأدنى المطلوب منها لتكون قانونية ومنطقية وفاعلة ومقبولة وحرة، أن تنطلق من مرجعية سياسية اجتماعية واقتصادية تعبر عن هوية الوطن الذي هي منه وترد إليه مضمون احتياجاته بما يواكب المتغيرات المحيطة، وان تتمتع بقدر مقبول من الشرعية المنصوص عليها في الدستور، وأية إشكالية تعترض مسيرة السلطة وفق معيار الرضا والقبول تشكل في الحقيقة فراغا جزئيا، وان مجموع الفراغات بالنتيجة يمكن أن تؤدي إلى فراغ كبير يعمق الهوة ولا يغطي الفجوة بين الشعب والسلطة[2].

[1] لعله خير و أخرون ، أسباب نشوب الصراعات ، مركز دراسات السلام ، 2016/03/18 موقع www.web.uod/obutpresident-universty/peace-and-conflict

[2] نفس المرجع

ويعود تفشي أنماط السلوك غير السوي في المجتمعات المقهورة إلى ممارسات العنف والاضطهاد لسلطة الاستبداد وان غلبة الضعف والهشاشة الشرعية على السلطة السياسية الحاكمة نابعة بشكل رئيسي من أن الأنظمة الحاكمة لم تصل إلى السلطة بوسائل ديمقراطية حقيقية، بمعنى أن العلاقة بين السلطة الحاكمة وبين الشعب لم تكن ذات طبيعة تعاقدية نابعة من صلب الوثيقة الدستورية التي تعرف كل طرف بحقوقه وواجباته بشكل واضح دون إجحاف، مع وجود الآليات التي تلزم كل طرف بتطبيق بنود هذه العلاقة التعاقدية، إضافةإلى تبني السلطة الحاكمة نظام توريث الحكم.

لذا فان انتماء الشعب للنظام السياسي كان هامشيا أو محدودا يكاد ينحصر في الخوف أو المصالح الضيقة لبعض فئات الشعب، فغياب الشرعية يعني في الوقت ذاته غياب أسس الطبيعة الديمقراطية للسلطة السياسية كما أن تعامل تلك السلطة مع التنوع القومي و الديني والطائفي داخل الدولة لم يكن ديمقراطيا بل كان التعامل عن طريق القوة، تجاه كل جماعة رافضة لشرعية النظام السياسي أو رافضة لقوى التنوع في المجتمع إن كانت مناصرة ومؤيدة للنظام السياسي، وكلتا الحالتين قد تسببتا في نشوب الصراعات العنيفة، وان الأنظمة المستبدة حين تشعر بأنها استنفدت كل سبل تصعيد حالة الاستنفار لدى الأفراد تلجا إلى شن الحروب على جيرانها من اجل خلق سبل جديدة تعمل على تصعيد حالة الاستنفار إلى أقصى حدودها، وان شعور الفرد بحالة التهديد والفناء الكامل يؤسس لحالة أكثر تعقيدا تتجاوز حالة اليأس والعجز إلى حالة الإيمان بالقدرية وبعدم جدوى المقاومة.[1]

من جانب آخر فان معظم قيادات الكيانات الحزبية في الدول المتخلفة هم من غير الموهوبين ويعانون ضعفا في ثقافتهم السياسية، وان الطبيعة الدكتاتورية للنظام السياسي ذي الشرعية الهشة ترفض مشاركة الشعب والمثقفين أو القوى السياسية التي تمثل الشعب في صناعة القرار، وغالبا ما تلجا الدكتاتورية إلى القوة في التعامل مع الشعب والى تقييد حرياته، هذه الطبيعة التسلطية كانت من الأسباب الأساسية وراء ردود الأفعال الشعبية العنيفة ضد النظام السياسي، وفي أحيان كثيرة كان حمل السلاح والعنف هو الحكم في العلاقة ما بين السلطة السياسية الدكتاتورية وفئات أو حركات سياسية معارضة لسياسات وقرارات النظام السياسي الحاكم[2].

2.1 التوزيع غير العادل للمناصب داخل المؤسسات السياسية:

يرى الكثير من المختصين والباحثين أن احتمالات نشوب الصراع في بلد ما تتوقف على نوعية مؤسساتها السياسية ونزاهتها، فالنظم الدكتاتورية والمستبدة المغلقة تزيد فيها احتمالية تولد مشاعر الاستياء مع الوقت، وخاصة في حالة خدمة مصالح بعض الجماعات العرقية في الوقت الذي يتم فيه تجاهل مصالح غيرها كما هو الحال بالنسبة لجماعة التأميل في سريلانكا، وحتى في البلدان الديمقراطية قد يتولد الشعور بالاستياء إذا كان تمثيل بعض الجماعات غير كاف في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية

[1] نفس المرجع .
[2] نفس المرجع

والمؤسسات الأخرى، وان احتمالات نشوب الصراع العنيف تظهر أكثر إذا لجأت الدولة إلى أساليب القمع والعنف والى سياسات التمييز في توزيع المناصب في المؤسسات السياسية، أو إذا شهد النظام السياسي بعض التحولات الايجابية[1] .

3.1 الطبيعة الأيديولوجية السائدة في البلاد:

يتوقف الكثير من أسباب الصراعات على الطبيعة الأيديولوجية السائدة في البلاد، ففي بعض البلدان تعتمد الوطنية والمواطنة على الاختلافات القومية والدينية والطائفية بدلا من اعتمادها على فكرة أن جميع من يعيشون في البلاد يتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات، وبالرغم من أن وجود المفاهيم المدنية والوطنية لا يضمن الاستقرار، كما هو الحال في الوطنية المدنية السائدة في اندونيسيا، إلا أن احتمالات نشوب الصراع تزداد عندما تسيطر المفاهيم الطائفية أو القومية أو الدينية على الوطنية، حيث أن الوطنية المدنية تظهر في الكيانات الديمقراطية المؤسسية التي تؤمن بالتعددية وفكرة المساواة بين جميع الفئات التي يتكون منها المجتمع دون تمييز، بينما تظهر الوطنية القائمة على المفاهيم الطائفية والقومية والدينية بشكل عفوي عند حدوث فراغ مؤسسي داخل الدولة ناتجة بشكل أساسي من الفكرة النابعة من سيطرة تلك المفاهيم، فالوطنية القائمة على حقوق المواطنة العامة والمساواة في إقليم أو دولة تعتمد على وجود إطار قانوني يدعمها لضمان تلك الحقوق كالدستور، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفعالة التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم، وعلى العكس فالوطنية القائمة على التمايز بين الجماعات في المجتمع لا تعتمد على المؤسسات بل إنها تسود عندما تنهار المؤسسات داخل الدولة، وبالتالي تعجز عن تلبية الاحتياجات الرئيسية للشعب، وتكون الخيارات والهياكل البديلة المناسبة غير متوفرة. لذا فانه لا يفاجئنا وجود تيارات وطنية تمييزية قوية قائمة على أساس القومية والديانة والطائفية و العرقية في مناطق من البلقان وأوروبا الشرقية والوسطى والاتحاد السوفيتي السابق، حيث اضمحلت قدرات هياكل الدولة والمؤسسات السياسية، كذلك الحال في بعض المناطق من العالم النامي كما هو الحال عليه في العديد من الدول الأفريقية وبعض الدول الآسيوية[2].

4.1 السياسات بين الجماعات التعددية وسياسات النخبة الحاكمة:

يرى الكثير من العلماء أن احتمالات اندلاع أعمال العنف في بلد ما تتوقف على قوى التغيير المحلية والسياسات بين الجماعات، وتكون تلك الاحتمالات كبيرة إذا كان للجماعات أهداف طموحة وشعور قوي بالهوية الذاتية، واستراتيجيات تميل للمواجهة سواء كانت الجماعات قائمة على أساس تشابهات سياسية أو أيديولوجية أو طائفية أو دينية أو قومية، وتزداد احتمالات نشوب الصراعات العنيفة إذا تعارضت الأهداف وتمتعت الجماعات بالقوة والتصميم، وكان الصراع مجديا لتحقيق المصالح والغايات المتنوعة

[1] الصراعات العرقية في أفريقيا ، ويكيبيديا ،.www.ar .m.wikibd
[2] نفس المرجع .

وتوفرت فرص النجاح وكانت المفاضلات بين الجماعات تؤدي إلى المنافسة ووجود اضطراب ومخاوف من الوقوع تحت سيطرة الآخرين كما هو الحال في رواندا بين الهوتووالتوتسي، ويمكن أن يؤدي ظهور جماعات جديدة وحدوث تغييرات في توازن القوى بين الجماعات إلى فقدان الاستقرار وبالتالي نشوب المزيد من الصراعات[1].

كما أن دور سياسات النخبة وبشكل خاص التكتيكات المستخدمة من قبل السياسيين الضعفاء والانتهازيين في أوقات الاضطراب السياسي والاقتصادي كثيرا ما يثير الصراع العنيف، وذلك من اجل تجنب ظهور معارضين محليين، ويعتبر العنف والصراع وإلقاء اللوم على الأطراف الخارجية من أدوات التعامل بهذا الأسلوب، حيث يتم استغلال وسائل الإعلام بأساليب متحيزة ودعائية، وتعد أفعال (سلوبودان ميلو سوفيتش) في صربيا و(فرانكو) في كرواتيا من ابرز الأمثلة على ذلك.

2) الأسباب الاقتصادية

إن الفقر واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية سببان جذريان يؤديان إلى الصراعات العنيفةولا بد من فهم الطريقة التي تدار فيها الموارد وتوزع بين الجماعات، لفهم طبيعة التفاعل السياسي داخل هذه الجماعات وفيما بينها .

إن الوضع الاقتصادي له أثره على الاستقرار في أية دولة، لان الاستقرار يشجع على زيادة الاستثمار ويساعد على زيادة معدلات التنمية، لذلك غالبا ما تحدث هذه الصراعات في الدول النامية حيث معدلات التنمية بطيئة جدا وفي بعض الحالات منعدمة. كما أن السياسة الاقتصادية فيها تكون متخبطة لعدم وجود الكفاءات وسيطرة الدكتاتورية في إدارة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والسياسية، وتسخير معظم أو كل موارد الدولة للسلطة الحاكمة، وهذا هو الحال في العديد من الدول الأفريقية، فضلا عن انتشار الرشوة والمحسوبية. وهناك ثلاثة عوامل اقتصادية شاملة تم تحديدها كمصادر محتملة لقيام الصراعات العنيفة داخل المجتمعات[2]:

1.2 المشاكل الاقتصادية:تعد المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول وبشكل خاص ذات التنوع القومي والديني والطائفي و العرقيمن الأسباب الرئيسية في نشوب الصراعات العنيفة، فمن هذه المشاكل الفقر والبطالة والرشوة والمحسوبية والفساد الإداري والمالي، والجدير بالذكر أن معظم المجتمعات تواجه مشاكل اقتصادية، ففي الدول الصناعية مثلا يمكن أن تظهر المشاكل حتى مع النمو الاقتصادي للبلاد في حالة ما إذا كان النمو أبطا من معدلاته السابقة أو لا يواكب المتطلبات الاجتماعية، ففي أوروبا الشرقية وأجزاء من أفريقيا وأماكن أخرى، أدت التحولات من النظم الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي إلى تلك القائمة على آليات السوق إلى خلق مجموعة كبيرة من المشاكل الاقتصادية تتراوح ما بين معدلات البطالة المرتفعة إلى التضخم المتفشي، وتسهم البطالة والتضخم والتنافس على الموارد في

[1] عله خير و اخرون ، مرجع سابق
[2] نفس المرجع

حدوث التوترات المجتمعية ويمكن أن توفر تربة خصبة لنشوب الصراع .

2.2 الأنظمة الاقتصادية التمييزية: يمكن أن تولد النظم الاقتصادية التمييزية، سواء كان التمييز طبقيا أو عرقيا، مشاعر استياء ومستويات من الإحباط تجعل البلاد عرضة لاندلاع العنف، وان عدم التكافؤ في الفرص الاقتصادية والوصول إلى الموارد مثل الأرض ورأس المال والاختلافات الشاسعة في مستويات المعيشة تعتبر كلها علامات للنظم الاقتصادية التي سيعتبرها الأفراد المتضررون من المجتمع ظالمة وربما غير شرعية، وليس بالضرورة أن تكون التنمية الاقتصادية هي الحل بل يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع، فالنمو الاقتصادي دائما ما يفيد بعض الأفراد والجماعات والمناطق أكثر من غيرها، ويكون هؤلاء الذين في القمة في وضع أفضل من المسحوقين ويمكنهم الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة، وحتى إذا كانت الصورة الاقتصادية الكلية للبلد تتحسن، فان الإجحاف والفجوات المتزايدة يمكن أن تزيد من حدة التوترات الداخلية[1] .

3) أسباب ثقافية: تلعب الثقافة دورا حاسما في التوترات والصراعات. يمكن للغة والدين كاثنين من عناصر وملامح الثقافة البارزين، أن يلعبا أدوارا أكبر في تصعيد حدة الصراعات أو التخفيف منها.ومع ذلك، هنالك عوامل أخرى تلعب أدوارا هامة في التعجيل بالصراعات

1.3 . عندما تتصور الجماعات بإهانات موجهة لشرف مجتمعها وكرامته

2.3. عندما يكون هناك تهديد ملموس لمصالح جماعة عرقية من قبل جماعة عرقية أخرى أو من قبل الحكومة. على الرغم من حقيقة أن الجماعات العرقية المضطهدة في بعض الأحيان قد لا تكون قادرة على التصدي المباشر لهذه الأعمال العدوانية لأنها ضعيفة جدا أو أنها سيئة التنظيم، مع ذلك ليس هناك أي ضمان بأن هذه الجماعات سوف تتحمل وتلزم جانب الصمت إلى الأبد.

بوجود الأسباب المذكورة أعلاه، يمكن لحوادث غير متوقعة أن تؤدي إلى تحويل الصراع العرقي إلى أسوأ مستوى، أي إلى أعمال العنف والقتال العرقي. قد تتجسد تلك الحوادث في أي واحدة مما يلي: خطابات بعض القادة السياسيين الاستفزازية التي تسبب الاضطراب بين المجموعات الأخرى، انتخابات غير ناجحة، تغيرات غير متوقعة في أمن المنطقة والزيادة السريعة في أعمال العنف خلال أعمال الشغب.بعد الإشارة إلى النقاط أعلاه يمكن القول أن نظرة الجماعات تحدد نوع العلاقة بينها[2] فيما إذا كان يشوبها العنف أم السكينة، فيما إذا كانت على استعداد للتواصل أم لا، فيما إذا كانت ترتاب من أية تحركات للجماعات الأخرى أم تعتبرها عادية. وفقا لذلك، يمكن القول بوجود ثلاث تصورات:

[1] نفس المرجع

[2] جلال حسن مصطفي و نوشيروان حسين سعيد ، الصراع العرقي : الأسباب و الحلول كركوك كنموذج ، منتدى كركوك نيو :مقال دكتورا جامعة نيوكاسل تم تصفح الموقع هي 2017/04/15 WWW.KIRKUKNOW.com/arabic/?P=11225

أ – التصور الجوهري: من خلال هذا النوع من التصور يؤخذ كل تحرك من المجموعات المقابلة مأخذ التهديد لمصالحها المادية، الثقافية والإجتماعية، وبالتالي فإن التسوية لديهم علامة على ضعف جماعتهم.

ب – التصور العملي: وفيها لا يزال التضارب في المصالح قضية حيوية ولكن الحل الوسط يبدو معقولا، وخصوصا على بعض القضايا التي تبدو للجماعة من الهوامش وغير أساسية.

ج – التصور التبادلي: يتلخص في نية المجموعات تحويل علاقاتها بحيث تصب في الصالح العام للجميع، ويتم لهذا الغرض الاستفادة من الدولة كأداة[1].

4) تاريخ الجماعات المعقد:

إن لكل جماعة داخل المجتمع تاريخها المميز في تعايشها مع الجماعات الأخرى من خلال إدراكها لطبيعة ثقافتها وتاريخها تجاه الجماعات الأخرى، وبالتأكيد هناك شكاوي حقيقية للعديد من الجماعات ضد الأخرى نتيجة جرائم من نوع أو آخر ارتكبت مؤخرا أو في الماضي البعيد، حيث أن بعض الضغائن القديمة لها أسس تاريخية ومع ذلك فان الجماعات تسعى إلى تبرئة ساحتها . وتحاول أن تعظم تاريخها، وكثيرا ما تصور جيرانها ومنافسيها بأنهم أعداء لها، ففي تبرير لمذبحة الهوتو التي أودت بحياة ما يتراوح بين ثمانية مائة ألف ومليون من التوتسي في رواندا عام 1994، أصر احد أفراد الهوتو بقوله (لم تكن إبادة جماعية بل كانت دفاعا عن النفس)، فالقصص التي تتوارثها الأجيال شفهيا من جيل لآخر تصبح جزءا لا يتجزأ من ثقافة الجماعة، وكثيرا ما يتم تحريفها والمبالغة[2].

المطلب الثاني:مطالب المجموعة العرقية (الانفصال ، الحكم الذاتي)

1) المطالب الانفصالية .

مست ظاهرة الانفصال عدة قارات في العالم و لكن بدرجات متفاوتة و أهمها على الترتيب إفريقيا ، آسيا ، أوروبا ، و أمريكا [3]، انتعشت وازدهرت مطالبها في الفترة الأخيرة ، بدءا من أسكتلندا وليس انتهاء بحركة الطوارق في مالي ولا الانفصاليين في مناطق مختلفة من آسيا وأميركا والخطر ألتقسيمي المحدق بمنطقة الشرق الأوسط حيث يندمج الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية بمايشكل تهديدا للسلام والأمن. حيث تزايدت مؤخرا الدعوات الانفصالية، في مختلف قارات العالم وتكاثرت الحركات المناديةبـ"الاستقلال" وسط فوضى عارمة تهز أركان العالم، قال عنها خبراء إنها بداية الحرب العالمية الثالثة وإعادة رسم خارطة العالم. و يستند هؤلاء الخبراء في قراءتهم لهذا الوضع على ما يجري في العالم

[1] نفس المرجع .
[2] لعله خير و أخرون ، مرجع سابق
[3] مرابط رابح ، مرجع سابق ، ص 39

اليوم، وبينما يركّز بعض المحللون والكتّاب، على الحديث عن مخططات غربية لتقسيم منطقة الشرق الأوسط ويتحدّثون عن اتفاقية "سايكس بيكو" جديدة تستهدف العراق وسوريا بالأخص، تعلو أصوات أخرى منبّهة أن العالم يتفتّت وخارطة "سايكس بيكو" الجديدة وحدودها تتعدّى هذه المنطقة لتشمل العالم بأسره من آسيا إلى أفريقيا وأيضا أوروبا ودون استثناء القارة الأميركية[1]

تعريف الانفصالية Separatism ، هي الدعوى لحالة من الانفصال الثقافي، العرقي، القبلي، الديني، الحكومية أو النوعي عن جماعة أكبر. في الوقت تشير فيه الانفصالية إلى الانفصال السياسي الكامل،فإن الجماعات العرقية قد تسعى إلى الحكم الذاتي الأكبر .في حين يساوي بعض النقاد بالانفصالية بالفصل الديني، الفصل العرقي، أو الفصل الجنسي، فإن معظم الانفصاليين يزعمون بأن الانفصالية الاختيارية ليست نفس الشيء، حيث أن الفصل يكون بإجبار من الحكومة وأنه قد يخدم أغراضاً مفيدة[2].

يطلق مصطلح الانفصالية على نشاط سياسي وشعبي تتبنّاه جماعة ما تطالب بالانفصال عن دولتها "الأم" أو الاستقلال عن دولة انضمّت إليها نتيجة ظروف تاريخية محدّدة، على غرار حروب البلقان والحرب العالمية الأولى والثانية.على عكس حركات التحرر التي تستهدف التحرير من الاستعمار والحصول على استقلالها وممارسة حقها في تقرير مصيرها والاعتراف بشرعية كفاحها تستهدف الحركات الانفصالية وحدة الدولة وسيادتها الإقليمية. ويقوم هذا التوجه الانفصالي على دوافع عرقية أو قومية أو دينية أو سياسية. وظهر نتيجة إحساس الأقليات المكوّنة لهذه الحركات بالتهميش من طرف المجموعة أو القومية الحاكمة في تلك الدولة. كما أنها تعتبر الحركات التي تظهر في الدول متعددة القوميات أو الفدرالية بسبب الشعور بالاضطهاد و التي ترغب في حكم وطني و تحاول تكوين سلطة تسعي للاستقلال عن الدولة الأم و قد تلجأ الحركات في نضالها للعنف و الإرهاب .

أن بداية القرن الواحد و العشرين كانت بداية للصراعات الانفصالية و اشتدادها حدة فقد وصلت إلى قمتها ، بداية من صربيا سنة 2008 وصولا إلى جنوب السودان 2011، لتكون بداية لهذه الحركات لتتغذي من الأزمات السياسية و الاقتصادية لكل بلد تمر بهذه الحالة من الأزمات،غير مدركين أن كانت ستتعمم هذين النموذجين على كل الحركات الانفصالية الموجودة في العالم لتؤثر على الاستقرار الدولي الهش ، و تكون مطالب الجماعات العرقية فيها يخص بالنظام السياسي بالانفصال وذلك لإقامة كيان سياسي جديد مستقل ، مثل تيمور الشرقية التي انفصلت عن إندونيسيا، وبعض الأكراد في العراق وتركيا، وجزيرة أنجوان في جزر القمر، وإقليم الباسك في إسبانيا، أو الانفصال للانضمام إلى كيان سياسي آخر مثل

[1] جمال حطابي و حست طارق ، الجهوية و التنمية ، المجلة المغربية للسياسات العمومية REMAPP العدد 6، 2010.
[2] http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30/%D8%A7%D9%84%

إقليم أو غادين الذي يطالب بالانفصال والانضمام إلى الصومال، وكشمير التي تطالب بالانفصال عن الهند والانضمام إلى باكستان (على اختلاف بين الجماعات الكشميرية) .

أن أعلى مستوي لتقرير المصير هو الانفصال فالمجموعة العرقية تنفصل حينما تبتعد عن الدولة و تأسس كيان مستقل خاص بها ، لان الانفصال يتضمن إنشاء دولة جديدة ذات سيادة . إن أية مجموعة عرقية تطالب بالانفصال هي في الحقيقة تعلن استقلالها و الحركة الانفصالية الأكثر احتمالا للنجاح هي التي تشعر بالخطر و تعاني التمييز و محرومة من المزايا السياسية و الاقتصادية و الثقافية و هي مهمشة من طرف مجموعة عرقية أخري داخل الدولة [1].كما يقول الباحث السينغالي جويتر نديايي أينما توجد حركات انفصالية توجد دول منافسة تقدم الدعم لها لأسباب تتعلق بالمكانة و الموقع الجيوسياسي من خلال سياسة الإرشاد و الدعم المالي و العسكري و اللوجستي .

و أسباب أو دوافع المطالب الانفصالية ، فهي إما أن تكون إقليمية ،أو عرقية ، أو لغوية ، أو ثقافية أو دينية أو ربما يجتمع أكثر من سبب منها في حالة واحدة . و توجد أيضا درجات و أساليب للحركات الانفصالية ، فأحيانا يتم استخدام القوة المسلحة أو العمليات المسلحة عبر تشكيل منظمات أو جماعات تحمل السلاح .

2) **الحكم الذاتي .**

يعكس مفهوم الحكم الذاتي تاريخيا جوانب متعددة لحياة بعض المجتمعات الإنسانية ،ولعل هذا هو السبب الذي من أجله لا يجد مستقرا ثابتا في نظام قانوني واحد، من هنا يعتبر الحكم الذاتي ذو تاريخ طويل في التفكير الإنساني والفلسفي ،هذا الأمر أكسبه شيئا من الغموض والتعقيد نتيجة للمعاني والأدوار التاريخية التي مر بها ، وللازدواج في مدلولها بين الجانب السياسي والجانب القانوني[2].

يصعب ضبطه الحكم الذاتي كمفهوم نظريا، فهو يثير الخلاف ويستعص بشأنه الاتفاق ، إذ هو ستيم بالغموض و الاتساع ويتضمن قدرا كبيرا من المرونة إذ يقترب أحيانا كثيرة من الإدارة والقانون ويكون بذلك حُكما ذاتيا إداريا ، وفي حالات أخرى يكتسي طابعا سياسيا ،وفي بعض التطبيقات يجمع بين الطابع السياسي والإداري والقانوني معا .

يتقاسم مفهوم الحكم الذاتي القانونين،القانون الدولي العام ،والقانون العام الداخلي، غير أن مدلوله يختلف حسب كل واحد منهما.

فمفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي العام يعني أن يحكم الإقليم نفسه،ويقصد به أيضا " صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة لأنها أصبحت من الوجهتين السياسية والاقتصادية جديرة بأن تقف وحدها مع ممارسة الدولة المستعمرة السيادة عليها". وهو ينشأ بواسطة وثيقة دولية، سواء كانت معاهدة دولية تعقد بين دولتين بشأن إقليم خاضع لسيطرتها أو عن

[1] تيدرويرت جار، ترجمة مجدي عبد الكريم و سامي الشامي،أقليات في خطر ط1 (مكتبة مدبولي 1995)،ص350

[2] جمال حطابي ، حست طارق ، الجهوية و التنمية ، المجلة المغربية للسياسات العمومية REMAPP العدد 6 ، 2010

طريق اتفاقيات تبرمها منظمة الأمم المتحدة وعصبة الأمم[1] .

لقد برز مفهوم الحكم الذاتي عندما بدأت الدول الاستعمارية تهجر سياسة اللامركزية في إدارة شؤون مستعمراتها و لجأت إلى تطبيق الحكم الذاتي بهدف تحويل رابطة الاستعمار بينها وبين مستعمراتها إلى علاقة اشتراك بمعني بقاء المستعمرات بالتبعية ، في إطار جديد هو الحكم الذاتي ، فكانت العلاقة بين الطرفين على أساس القانون الدولي العام غير أن بروز نظام حماية الأقليات بعد الحرب العالمية الأولي و تأسيس عصبة الأمم و تبنيها نظام الانتداب ، جعل لمفهوم الحكم الذاتي تطورا أساسيا فقد وجدت للحكم الذاتي صيغة قانونية للاستمرار في الهيمنة الاستعمارية .

وقد أدى هذا التطور الذي شهده مفهوم الحكم الذاتي إلى خروجه من نطاقه الضيق كعلاقة داخلية إلى المجال الدولي واكتسابه بعد ذلك بُعدا قانونيا دوليا. وتم التنصيص عليه بعد ذلك في ميثاق الأمم المتحدة في المادتين 73 و 74.

وفي الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة وفي المادتين 73 و76 أشير إلى مفهوم الحكم الذاتي، والتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين يضطلعون بإدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا من الحكم الذاتي الكامل بمراعاة العمل على تنمية هذه الأقاليم، وشمل هذا الالتزام جانبين:أولهما، كفالة تقدم هذه الشعوب، و ثانيهما إنماء الحكم الذاتي[2].

غير أن الدول الكبرى، آنذاك أصرت على ضرورة أن يكون الحكم الذاتي، وليس الاستقلال هدف هذه الشعوب والأقاليم التابعة والمستعمرة ، لكن هذا القرار قوبل بالاعتراض بعض ممثلي الدول على عبارة "الحكم الذاتي" إذ كانوا يرون فيها ذريعة لتهرب الدول المستعمرة من منح الاستقلال السياسي الكامل للبلدان المستعمرة، وفي مقابل ذلك رأوا ضرورة النص على الاستقلال السياسي الكامل، كهدف للدول التي لم تكن تمتع بالاستقلال آنذاك. وهكذا قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة في عام 1946 عرفت فيما بعد بلجنة الإعلام عن الأقاليم غير المحكومة ذاتيا،وشغل تعريف هذه الأقاليم حيزا كبيرا من المناقشات، وذلك في ضوء المادتين73 و76 من الميثاق وشارك في هذه المناقشات دول عديدة،في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ومصر، والهند والفلبين وغيرها. وأفضت هذه المناقشات إلى تبني عدد من المعايير العامة التي لا بد من توافرها في الإقليم، حتى يمكن انطباق صفة الحكم الذاتي عليه وهي[3]:

-1ضرورة وفر سلطة تشريعية في الإقليم تولى سن القوانين، ويتم انتخاب الأعضاء بحرية، في إطار عملية ديمقراطية أو أن تشكل بطريقة تتوافق مع القانون، وتجعلها موضع اتفاق السكان.

-2سلطة تنفيذية يتم اختيار الأعضاء في جهاز له هذه الصلاحية ويحظى بموافقة الشعب.

-3سلطة قضائية يناط بها تطبيق القانون واختيار القضاة والمحاكم.

[1] عبد الكبير يحيا ، تقسيم التراب و السياسة الجهوية بالمغرب : نحو اعتماد جهوية سياسية ، مقال من سلسلة مؤلفات و أعمال جامعية .
[2] نفس المرجع .
[3] نفس المرجع

أما مفهوم الحكم الذاتي في القانون العام الداخلي يقصد به صيغة للحكم والإدارة،تطبق على منطقة أو مناطق معينة ، تتميز بخصائص ذاتية،ويكون عن طريق الاعتراف بالشخصية المعنوية لهذه الأقاليم،ومنحها اختصاصات وسلطات متعددة،مع بقائها في إطار الوحدة القانونية والسياسية للدولة[1]، قام مشرعو القانون الداخلي في الدول التي أسهمت ظروفها التاريخية والاجتماعية والسياسية في وجود قوميات أو جماعات متباينة، بمحاولات للتخفيف من الطابع الاستعماري لمفهوم الحكم الذاتي، وذلك بتصويره فكرة مستمدة من مبدأ حق تقرير المصير القومي، وقاموا بتنظيمها في إطار قانوني ليكون أساسا لحل المسألة القومية ومشكلة عدم التكامل، ومن خلال ذلك ظهرت تطبيقات عديدة ومتباينة في كل من إيطاليا وإسبانيا والصين والعراق[2].

كما أن أكثر الحركات القومية والتنظيمات السياسية في الدول متعددة القوميات اقتنعت بأن الحكم الذاتي يمثل أحد أشكال التعبير السياسي القومي التي يمكن بواسطتها تنمية التراث الحضاري والثقافي، وقيام الجماعات القومية بإدارة شؤونها الداخلية في إقليمها القومي، وانطلاقا من هذا التصور للحكم الذاتي، اتجهت هذه المجموعات إلى تبني هذا النظام دون رفع شعار الطالبة بالانفصال والاستقلال التام، حفاظا على وحدة الوطن وصيانة الوحدة الوطنية، ولقد ساعدت هذه الظواهر الجديدة على التخفيف من الآثار الاستعمارية التي علقت به في ظل السياسة الدولية، إذ اتجهت معظم الدول التي تعاني من الصراع الداخلي وعدم التكامل الوطني إلى النص صراحة على الحكم الذاتي في صلب دساتيرها .ويمكن القول أن الحكم الذاتي الداخلي هو نظام قانوني وسياسي يرتكز على قواعد القانون الدستوري،وبتعبير أخر هو نظام لامركزي، مبني على أساس الاعتراف لإقليم معين قوميا أو عرقيا داخل الدولة بالاستقلال في إدارة شؤونه تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية.

2 / الحكم الذاتي مكوناته وعناصره :

إن النظم اللامركزية أيا كان شكله ،سواء أكانت لامركزية سياسية أم لامركزية إدارية تتميز بوجود عنصرين رئيسيين،هما الإستقلال الذاتي لهيئاتها،ووجود علاقة قانونية تكفل لها رقابة مركزية على هذه الهيئات وأعمالها، فإنه في حالة نظام الحكم الذاتي ينضاف العنصرين السابقين عنصراً بالغ الأهمية هو الإقليم أو النطاق الجغرافي الذي تعيش فيه الجماعة أو عرقية بذاتها وتمارس سلطاتها.وعليه يتشكل الحكم الذاتي من ثلاث عناصر هي:

-الرقعة الجغرافية حيث تمارس هيئات الحكم الذاتي سلطتها (المقاطعة أوالإقليم)

-الإستقلال الذاتي لهيئات الحكم الذاتي.

-ورقابة السلطة المركزية على هذه الهيئات .

الإقليم (المقاطعة)يُعد هذا العنصر أساسيا ضمن عناصر الحُكم الذاتي ،حيث يذهب الفقيه الإيطالي

[1] سعيد و كريم لحرش ، الجهوية الموسعة بالمغرب ، نموذج مغربي على ضوء التجارب المقارنة .
[2] عبد الكريم يحيا ، مرجع سابق.

كارلولافانيا إلى "أن الحكم الذاتي نظام خاص بالجماعة البشرية –القومية أو العرقية– التي تقطن عادة في إقليم معين" ،كما ذهب الفقيه أستاذ لدوفان وويه عندما عرَّف الحكم الذاتي "بأنه نظام يوجد حينما يعطي الدستور استقلالا للوحدة الإقليمية، يصل إلى هيئات أولة العليا مع التمتع بالسيادة ."

إن أهمية دور الإقليم في قيام الحكم الذاتي تتضح عند استعراض القواعد القانونية المنظمة لذلك المفهوم إذ أغلب قوانينه تبقى فاقدة لمعناها الدقيق مالم يُضاف إليها مُصطلح الإقليم وهو ما أكدته أكثر الدساتير التي أخذت بفكرة الحكم الذاتي.[1]

لهذا فالتكامل الجغرافي للإقليم أو المقاطعة هو شرط لبلوغ هدف الحكم الذاتي والتمايز في التكوين القومي أو التكامل الإقليمي يؤدي حتما إلى اختلاف في تطبيق عدة أنظمة الحكم الذاتي[2].

الاستقلال الذاتي: يعتبر الاستقلال الذاتي أحد المقومات الأساسية لنظام الحكم الذاتي الداخلي،إذ تتمتع فيه السلطات التشريعية والتنفيذية باستقلال ذاتي الذي من خلاله تتقلص سلطات الحكومة المركزية ،وتمنح الهيئات التي تنتخبها الجماعة القومية أو العرقية التي ستمارس الحكم الذاتي في إقليم مميز من الدولة جزءا من اختصاصاتها الدستورية،كما انه يمثل تمسك مواطني الإقليم بوجودهم المميز وحفاظهم على كيانهم الذاتي[3].

ومما تثيره فكرة الاستقلال الذاتي هو أنه يعهد لهذه الهيئات مباشرة أغلب اختصاصات السلطات الدستورية في الدولة (تشريعية التنفيذية المالية)،حيث تنص قوانين الحكم الذاتي على حق الإقليم في سن قوانينه الخاصة،عن طريق مجلس تشريعي إقليمي–عدا ما يدخل في اختصاص السلطة المركزية –إضافة إلى مهمة التنفيذ وإدارة المرافق العامة في الإقليم بواسطة هيئة تنفيذية

والحكم الذاتي كأي تنظيم لا مركزي يقوم على فكرة الشخصية المعنوية، حيث يتمتع بذمة مالية مستقلة تتميز عن الذمة المالية للحكومة المركزية ،والتي تتجلى في وجود موازنة خاصة مستقلة لها، من حيث التمويل والإنفاق الذاتي[4] .

[1] نيكول توبرفين ، ستايت كونسيس اللامركزية ، الحكم الذاتي الاقليمي الخاص ، (مفاوضات السلام ، أسس وساطة السلام CSS، 2005)،ص 3
[2] نفس المرجع
[3] عبد الكريم يحيا ، مرجع سابق.
[4] عبد الكريم يحيا ، مرجع سابق.

المبحث الثالث : الصراعات العرقية و بناء الدولة

سيطرة موجة نظم الحكم الديكتاتورية و الاستبدادية علي طبيعة الحياة السياسية في معظم الدولة الإفريقية ، بشكل أوجه صور الصراع علي السلطة و ذلك بممارسة جميع أشكال العنف ، و قد كان ذلك عبر حالات الانقلابات العسكرية و الاغتيالات السياسية و الحروب الأهلية المتكررة .

وقد عرف ماكس فيبر» « **max werber**الدولة علي أنها الدولة هي أداة حكم تحتكر استخدام القوة في إقليم معين محدد و تسيطر علي شعب محدد [1].

فالدولة الإفريقية تشهد أزمة مؤسسات شرعية و حتى مدنية ، وكذا سلبية في التواجد أي التساؤل حول واقعة الدولة الإفريقية . في ظل الاحتمالية المتزايدة للفشل الدولاتي وصور المعارضة الداخلية للنظام السياسي المتكررة و التي ولدت موجات عنف سياسي داخلي حاد التي شهدتها مختلف الدول الإفريقية

المطلب الأول : تعريف الدولة و خصائصها .

تعريف الدولة

تختلف التعريفات لمفهوم الدولة و تتعدد و تتنوع وجهات النظر المختلفة و خلفيات المفكرين و الدارسين فهناك المنظور الفلسفي و السياسي و القانوني و الاجتماعي [2].

تعريف الدولة : يعد مصطلح الدولة من بين المصطلحات الأكثر أهمية في الجانب السياسيحيث تعددت تعريفها من الناحية الاصطلاحية .

الدولة اصطلاحا :تختلف التعريفات التي أعطاها الفلاسفة و العلماء لمصطلح الدولة كالتالي :

تعريف الدولة : بأنها " شعب مستقر علي إقليم معين و خاضع لسلطة معينة و هذا ما أتفق عليه أكبر الفقهاء لاحتوائه علي العناصر الرئيسية التي لا بد لقيام أي دولة منها و هي الشعب ، و الإقليم ، و السلطة و إن اختلفوا في صياغة التعريف و مرد هذا الاختلاف إلي أن كل فقيه يصدر تعريف عن فكرته القانونية للدولة [3].

و كذلك هناك تعريفات فلسفية أخري كثيرة سنحاول التركيز على أهمها مثل :

الفقيه الفرنسي كار دي ماليبرج **carr de mailbag** عرف الدولة بأنها " مجموعة من الأفراد تستقر علي إقليم معين تحت تنظيم خاص ، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليها تتمتع بالأمر و الإكراه "

[1] عبد العالي دبلة ،الدولة رؤية سوسيولوجية ،(القاهرة دار الفجر للنشر و التوزيع) ،2004، 62 .
[2] عز الدين شكري،" أزمة الدولة في إفريقيا، "السياسة الدولية"،ع110 .أكتوبر 1992،ص68
[3] أنواع الدول و أنظمة الحكمwww.admandaher.info/Files/pULICATIONs

وكذلك تعريف الفقيه الفرنسي بارتلي**bartheley** حيث عرف الدولة بأنها " مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة " أما تعريف الأستاذ الدكتور محسن خليل يعرف الدولة بأنها " جماعة من الأفراد تقطن علي وجه الدوام و الاستقرار ، إقليما جغرافيا معينا ، و تخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية ، تشغل في أساسها عن أشخاص من يمارسها "

الأستاذ الدكتور كمال العالي يعرف بأنها " اتحاد يحافظ داخل مجتمع محدد إقليمها الظروف الخارجية العامة للنظام الاجتماعي و ذلك للعمل من خلال قانون يعلن باسطة حكومة مخولة بسلطة قهرية لتحقيق هذه الغاية "[1].

الدكتور بطرس غالي و الدكتور خيري عيسي في المدخل في علم السياسة " مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين ، تسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس علي تسميتها الحكومة و يحدد المؤلفان ثلاثة عناصر لابد منها لكيان الدولة هي : 1) مجموع الأفراد 2) الإقليم 3) الحكومة[2] .

أما ديفو**defoe** يعرف الدولة " مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم محدد تخضع لسلطة صاحبة السيادة ، مكلفة أن تحقق صالح المجموعة ، ملتزمة في ذلك مبادئ القانون و هو بذلك يحدد أربعة أركان لقيام الدولة هي : 1) مجموعة من الأفراد 2) الإقليم 3) السلطة 4) السيادة [3].

لقد عرف فرانسيس فوكوياما في كتابه بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين :" تتمتع الدولة عموما بمدي واسع من الوظائف المختلفة ، فسلطة القهر و الإكراه التي تتيح للدولة حماية الملكية و توفير الأمن و السلامة العامة هي السلطة ذاتها التي تخولها مصادرة الأملاك الخاصة و الاعتداء علي حقوق مواطنيها [4]. كما أن احتكار شرعية السلطة التي تمارسها الدولة لا تتيح للأفراد تجنب ما أسماه هوبز " حرب كل إنسان ضد كل إنسان آخر" علي الصعيد المحلي فحسب . بل يشكل أيضا أساس النزاعات و الحروب علي الصعيد الدولي . وهناك من يعرف الدولة علي انها " ذلك الشخص المعنوي الذي يرمز إلي شعب يستقر علي إقليم معين ، حكاما و محكومين حيث يكون لهذا الشخص سلطة سياسية مجردة ذات سيادة " و هناك تعريف أخر " تعتبر الدولة مجموعة دائمة و مستقلة من الأشخاص الذين يقطنون إقليما معينا ، تدير شؤونهم سلطة منظمة تهدف إلي تمكين الجماعات و الأفراد من التمتع بحقوقهم"[5].

---

[1] كامل أبو ضاهر ، مفهوم الدولة و نشأتها و مراحل نموها و نظامها السياسي ، محاضرات ،ص 6

[2] نفس المرجع ، ص6

[3] نفس المرجع ، ص 7

[4] فرانسيس فوكوياما ، ترجمة مجاب الإمام ، بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين ،(الرياض : العبيان للنشر ، 1428) ،ص 43 .

[5] نفس المرجع ،ص 44

أركان الدولة : يوجد خلاف بين الدراسات و الأبحاث علي عناصر الدولة الأساسية فمعظمهم يركز علي ثلاثة أركان أساسية لأي دولة هي :

1) الشعب : أن وجود الشعب في الدولة يعد ركن أساسيا لا غني لقيام أية دولة ، و الشعب هو ركن أساسي منى أركان الدولة . فلا يتصور وجود دولة دون وجود مجموعة من البشر ، و لابد أن ينشأ لدي هذه المجموعة إحساس بضرورة إشباع حاجات شتي ، و التعاون علي أداء لنشاطات المطلوبة لإشباع هذه الحاجات ، و يتكون شعب أي دولة من مواطنين يتمتعون بجنسية الدولة ، و تربطهم بها رابطة الولاء ، و أجانب يوجدون علي إقليم الدولة لا تربطهم بها سوي رابطة التوطن أو الإقامة حسب الأحوال .

أ) الشعب السياسي : يقصد به الأشخاص الذين يشاركون في حياة المجتمع السياسي عن طريق الانتخابات ، و الترشح لمختلف المناصب و وظائف تسير الدولة المختلفة .

ب) الشعب الاجتماعي : يقصد به كل رعايا الدولة بغض النظر عن سنهم و أهليتهم للممارسة التصرفات القانونية و السياسية [1].

2) الإقليم : لقد أختلف الفقهاء في تحديد أهمية الإقليم و يمكن إجمال الاتجاهات في ثلاث نظريات أساسية:

أ) نظرية إقليم ذات : تذهب هذه النظرية إلي القول بأن الإقليم سببا لممارسة الدولة لسلطتها فهو يشكل عنصر من شخصيتها عليه لا يمكن لأي دولة أن تقوم دون رقعة جغرافية معينة يؤكد أنصار النظرية علي أن الدولة لا يمكن أن تعبر عن إرادتها أو تحقق أهدافها إلا إذا كانت لها رقعة أرضية تستقر عليها مما يجعل من الإقليم وقعا لهذه النظرية عنصر إرادة الدولة و شخصيتها[2] .

ب) نظرية إقليم محل : و يمكن صياغتها تحت اسم النظرية الموضوعية للإقليم و هي تشير إلي أقاليم معنيين .

. يعتبر الإقليم من ناحية القانون من حقوق الدولة مما يؤدي إلى اعتباره ميدانا متميزا للدولة .

. يعد الإقليم موضوع تمارس فيه الدولة سلطاتها و تخضع ما فيه لسيادتها .

ج) نظرية إقليم حد : ترى أن الإقليم دائرة اختصاص تمارس فيه الدولة سيادتها أي الإقليم يعتبر الحد المادي لعمل الحكام و عليه فالإقليم في هذه المفهوم هو العنصر الضروري الأخير لميلاد الدولة للإستقرارها المر الذي يجعل من فقدان الإقليم بالنسبة سببا لفقدان سيادتها الفعلية .

3) السلطة: لا يكفي لقيام الدولة وجود شعب معين ، فلا بد من قيام حكومة تباشر السلطات بسم الدولة و ركن الحكومة أو السلطة هو الذي يميز الدولة عن الأمة ، فالأمة تتفق مع الدولة في ركني الشعب و

[1] أنواع الدول و أنظمة الحكم، مرجع سابق
[2] نفس المرجع .

الإقليم ، و لكنها تختلف عنهما في ركن السلطة السياسية ، و إذا ما تيسر لأمة ما أن تقيم حكومة تخضع لسلطة ركن آخر هو السيادة و هو مثار لجدل بين فقهاء القانون حيث اختلفوا في ذلك علي رأيين [1].

الرأي الأول: و يمثل النظرية الفرنسية و تقول بوجوب وجود السيادة ، و أنه لا يمكن قيام دولة ليست ذات سيادة ، أي أن الجماعة لا تستحق وصف الدولة ، إلا إذا كانت تتمتع بالسيادة أي بالسلطة غير المقيدة في الخارج و الداخل .

و **الرأي الثاني :**و يمثل النظرية الألمانية ، حيث لا تشترط لقيام الدولة أن توجد حكومة ذات سيادة و مقتضي هذه النظرية ، أن العبرة في قيام الدولة هي بوجود الحكومة التي تملك سلطة إصدار أوامر ملزمة قي قدر معين من الشؤون المتصلة بالحكم ، و لو لم تكن لها السيادة بالمعني المطلق في تلك الشؤون كافة[2].

المطلب الثاني : أزمة الدولة و أنواع الدول الضعيفة .

لقد ركز المفكر فرانسيس فوكوياما بناء الدولة على مفهوم بناء الدولة فذكر في مدخل الكتاب " بناء الدولة هو إيجاد مؤسسات حكومية جديدة قادرة على التفاعل مع متطلبات المواطن اليومي ، بدءا بتوفير الأمن و مختلف الخدمات التي يحتاجها في حياته اليومية و كذلك صون الأمن القومي بالدفاع عنه في حالة وجود خطر خارجي يهدده . حيث يذكر المفكر فرانسيس بقوله[3] " بناء الدولة إيجاد مؤسسة حكومية مؤسسة جديدة و تقوم المؤسسات القائمة . في الكتاب الحالي ، سوف أجادل بأن بناء الدولة بشكل اليوم أحد أهم قضايا المجتمع العالمي ، لأن الدولة الضعيفة أو الفاشلة تبقي مصدر العديد من أكثر مشاكل العالم خطورة .و قبل التطرق إلى بناء الدولة يجب أن نتطرق إلي الدولة الفاشلة التي لا تستطيع بناء نفسها بعد السقوط أو انها لم تستطيع بناء نفسها منذ نشوئها أي منذ بدايتها كدولة فتية . حسب المفكر النرويجي شتاين روكان (Stein Rokkan) ، فإنّ مصطلح بناء الدولة ويقصد به " خلق مؤسسات الدولة الفعالة التّي تبحث عن كيفية دمج واستيعاب السكان حتى يصبحوا شعباً واحدا، من خلال الشعور بالانتماء المشترك والاستقرار" ، ويؤيده في هذا الرّأي المفكر الأمريكي نعوم تشو مسكي (NaoumTchomski) الذّي يعتبر أنّ الدول التّي تمتلك مؤسسات فعالة قادرة على حماية مواطنيها وتحقيق الرّفاه هي دول في طريق البناء، أمّا الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف والدمار وتعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يهدد مؤسسات الدولة وبنائها هي دول فاشلة تعاني من أزمة بناء الدولة.

[1] ماجد راغب الحلو ،في ميزان الشريعة ،(دار الجامعة الجديدة طبعة 2007)، ص193
[2] سعيد بوشعير ، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) ،ص 124
[3] فرانسيس فوكوياما ،مرجع سابق، ص 37

في حين يذهب المفكر ريمون قبشي (RimonKabschi) إلى اعتبار أنّ بناء الدولة يتطلب قدرة السلطة على حل أزماتها الداخلية والسيطرة على الوضع المتأجج في دراسة له حول الأوضاع الداخلية في فنزويلا

1)**أسباب أزمة عدم بناء الدولة** : تعاني الدولة من عدة مشاكل تهدد أمنها واستقرارها نتيجة لتفاعل العديد من الأسباب الخارجية والداخلية، وهذا ماتتفق عليه أغلب الأدبيات السياسية التّي اهتمت بدراسة هذه الظاهرة .

1.1 نظرية الهامش المركز : استخدم مفهوم الهامش (Marginalization) في العلوم الاجتماعية عامة خاصة في أمريكا اللاتينية ليشير للذين هاجرو مناطقهم الريفية إلى المدن لأسباب عادة ما تتعلق بالدخل وسوء المعيشة، وعند تنقلهم إلى المدينة يواجهون عجزا حادا في حاجاتهم الأساسية بسبب عدم حصولهم على وظائف مناسبة وإقصائهم في العديد من المسائل الاقتصادية والسياسية ،فيعيشون في مناطق هامشية (Marginal periphery areas) موبوءة بالأمراض والفقر يطلق عليها الأطراف الهامشية ثم أصبح هذا المفهومشائعا في أدبيات التنمية والتخلف وقد استدل به أيضاً لدراسة إشكالية بناء الدولة . فحسب جوندر فرانك (G.Frank) ،فإنّ التهميش يقصد به تفضيل أطراف معينة على حساب أخرى، حيث يشمل عدّة مجالات التهميش الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والسياسي[1].

إلاّ أنّ التهميش السياسي هو أكثرها تأثيراً على بناء الدولة خاصة خلال العقود الأخيرة مع تصاعد مطالب المساواة والعدالة الاجتماعية بين الجماعات، ويشمل التهميش السياسي فقدان الجماعات لحقوقها الأساسية التّي يجب على الدولة كفالتها لتجسيد فكرة المواطنة ناهيك عن تجاهل الجماعات في السياسات الخاصة بالموارد وخطط التنمية ممّا يؤدي إلى عزلها عن المجرى الرئيسي للثقافة العامة والسائدة في المجتمع، والذّي بدوره يؤدي إلى فكرة الحرّمان وتطور الحركات المطالبة بالعدالة والمساواة فإذا لم تستطع الدولة التجاوب معها أدّى ذلك إلى سخط شعبي والتأثير بالسلب على بناء الدولة، وينطبق هذا التوصيف على بعض الدول العربية التّي شاهدت انتفاضات شكلت هاجسا لبناء الدولة نتيجة للتهميش وغياب العدالة التوزيعية بين السكان كسوريا وليبيا ومصر منذ سنة2008[2].

2.1 اقتراب الدولة الفاشلة.

يعرف المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي (NaoumTchomski)الدول الفاشلة على أنّها "الدول غير القادرة على حماية مواطنيها من العنف وربمّا من الدمار نفسه، والتّي تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يهدد بناء الدولة"، بمعنى أنّ الدولة الفاشلة هي كل دولة تنقصها السلطة وقوة الإكراه لضبط الأوضاع الداخلية إضافة إلى فقدانها الشرعية والديمقراطية الدستورية لقيادة الرأي العام لدعم قراراتها

[1] نفس المرجع ، ص21
[2] نفس المرجع ،ص22

السياسية وكذلك حصول انهيار اقتصادي مستمر ذو تداعيات اجتماعية وأمنية خطيرة، وانتهاكات لحقوق الإنسان وتعزيز الشرخ والانقسامات الاجتماعية على أساس أثني وطائفي ومذهبي، وهذا مانص عليه صندوق دعم السلام (Fund for peace) والمجلة الأمريكية للسياسة الخارجية (Foreign Policy) إثر نشر تقرير سنوي حول الدول الفاشلة، حيث قام هذا الصندوق بجمع أكبر قدر من المعلومات والتقارير حول دول العالم ذات السيادة باستعمال العديد من المؤشرات قدر عددها 12 مؤشر لإنكشافية الدولة (Indicators of state vulnerability) يتراوح قيمة كل مؤشر مابين 1 إلى 10(0الأكثر استقرار/10 الأقل استقرار)، وتكون الاحتمالات كالتالي[1]:

- في حالة حصول الدولة على أعلى النقاط، فيعني هذا أن الدولة فاشلة أو عاجزة.
- في حالة حصول الدولة على نسبة نقاط متوسطة، فيعني هذا أن الدولة في الطريق إلى الخطر.
- في حالة حصول الدولة على أدنى النقاط، فيعني هذا أن الدولة غير فاشلة.

و كان لمفهوم الدولة الفاشلة حضورا ملموسا في خطاب السياسة الخارجية للدول الغربية عموما . و الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا هذا الخطاب الذي عد أن الدولة الفاشلة تفرز المعانات الإنسانية و عدم الاستقرار الإقليمي ، و تسمح بانتقال الجريمة المنظمة و تعد معقلا للإرهاب تصدر إلى الخارج . وربما يكون ذلك صحيحا ، لكن البعض توقف عند حقيقتين .

الأولى: أن القوى الكبرى تستخدم هذا الوصف أو هذا التصنيف لوصم الدولة التي تتوقع منها تهديدا بقطع النظر عن مدى فشل هذه الدول في الواقع .

الثانية: أن السياسات التي اتبعتها هذه القوى الكبرى في معالجة الدول الفاشلة لم تثمر نجاحا يذكر حتى الآن . و الحقيقة أن هناك اتفاق واسع على أن الدولة الفاشلة تمثل بيئة مناسبة للتنظيمات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة . و تشكل قاعدة لتصدير المشاكل عبر الحدود . و أنها تعجز عن توفير الخدمات لرعاياها ، تفتح الباب لأزمات إنسانية و بيئية و أمنية بسبب الهجرة الجماعية و تعطيل استغلال الموارد ، و من ثم فإن الدولة الفاشلة هي خطر حال أو كامن على الصعيدين الإقليمي و الدولي و بعبارة أخرى أتفق الجميع أن الدولة الفاشلة تطرح أو تضخ سلسلة من الأزمات الاقتصادية و السياسية و الأمنية و العسكرية و الإنسانية تشكل خطرا على رعاياها و على جيرانها ، و على المجتمع الدولي لاسيما و أنها تعد في . نظر البعض . ظاهرة معدية . في 2005 كتب رانبي و باول أن مفاهيم هشاشة الدولة و ضعفها و فشلها تتلاقي جميعا عند فكرتين[2] .

[1] نعوم تشو مسكي ، الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية ،ترجمة سامي الكعكي ، ط ع ، بيروت : دار الكتاب العربي 2007،ص 60

[2] تقرير الدولة الفاشلة ، المعرفة www.marefa.org/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A9

الأولي : هي عجز الدولة أو عدم قدرتها على توفير السلع السياسية الأساسية كالحماية ضد التهديد الخارجي و فرض القوانين و الخدمات الاجتماعية للغالبية العظمى من مواطنيها .

الثانية : هي أن العجز نسبي ، يتدرج من التوقف التام عن تقديم أية خدمات لأي شريحة من المواطنين في حدودها الدنيا و حتى تقديم كل الخدمات لكان السكان في حده الأقصى.

و بالمنطق نفسه عند باتريك 2006 أن قوة الدولة (و هو النقيض لفشل الدولة) مفهوم نسبي يقاس فيه قدرة الدولة علي توفير السلع السياسية ذات الصلة بخصائص الدولة ، و هي الأمن بمعناه المادي و المؤسسات السياسية التي تحظي بالشرعية و إدارة الاقتصاد و تحقيق الرفاهية الاجتماعي ، و أن أغلب الدول لديها ثغرات في واحدة أو أكثر من هذه المساحات الأربع للحوكمة **Governance** وبمعني أنها تملك السيادة القانونية و لا تملك السيادة الفعلية[1].

وحاول تقرير صندوق دعم السلام تقسيم المؤشرات إلى مؤشرات اجتماعية اقتصادية وسياسيةتظهر مدى إنكشافية الدولة في مواجهة نزاع معين :

المؤشرات الاجتماعية:تصاعد الضغوط الديمغرافية: ويشمل ما يلي:

–الكثافة السكانية ومدى تأثيرها على ضروريات الحياة كالمواد الغذائية والماء.

كثافة المناطق المأهولة بالسكان ومدى تأثيرها على التفاعلات والنشاطات الإنسانية كالتنقل والإنتاج...

–دور الزيادة الديمغرافية على الحدود (تشبه النظرية الديمغرافية لمالتوس (Maltos) حول العلاقة بين المتغير الثابت الأرض والمتغير الديناميكي السكان).

–الضغوطات الناتجة عن السياسة التوزيعية للسكان.

الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي، ويقصد بها حركة الجماعات غير المنتظمة والتّي قد تنتج النزاع

–أعمال الشغب.

–المشاكل الإنسانية الأخرى.

العداء الشديد نتيجة الإقصاء، والتي يكون سببها ما يلي:

–عدم وجود سياسة توزيعية عادلة قائمة على إعطاء كل جماعة حقوقها.

ويضم هذا المؤشر أيضا الجرائم التي لم يتم معاقبة مرتكبيها في حق جماعات معينة.

–الإقصاء السياسي لجماعات على حساب جماعات أخرى في مؤسسات الدولة.

[1] صلاح سالم زرنوقة ،إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة ، مجلة حمورابي للدراسات العدد 12 ديسمبر 2014 .ص 135

–سيطرة أقلية معينة على الأغلبية ، مثل سيطرة الأقلية السنية على السلطة في البحرين على غرار الشيعة المهمشين.

الهجرة الدائمة والمدعمة للأفراد:وتتعلق بهجرة العقول والمثقفين والمعارضون السياسيين من الاضطهاد والسياسات القمعية.الهجرة الإرادية للطبقات الوسطى خاصة الاقتصادية منها كرجال الأعمال والمستثمرين[1].

المؤشرات الاقتصادية:التنمية الاقتصادية غير المتساوية بين الجماعات:

–اللامساواة بين الجماعات في توزيع الثروة.

–التدهور الاقتصادي الحاد و المفاجئ للسوق المحلية للدولة المعنية بالنزاع.

– انخفاض جذب الرأس المال الخارجي والاستثمارات الخارجية.

المؤشرات السياسية:إجرامية الدولة وفقدانها لشرعيتها نتيجة لانتشار الفساد الحكومي وغيابالحكم الراشد واتساع الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والمواطنين.التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة:ويشمل ضعف الدولة في تقديم الوظائف الأساسية كالتعليم والصحة والنقل...

. زيادة النشاطات غير الشرعية كالتهريب وتجارة المخدرات...

. عسكرة السلطة ومؤسسات الدولة.

انتهاك حقوق الإنسان نتيجة شمولية السلطة وتعطيل المسار الديمقراطي والتعذيب وتقييد الحريات...

تعدد الأجهزة الأمنية يؤدي لخلق دولة داخل دولة:ويشمل وجود ميليشيات مدعمة من النظام وموجهة لخدمة النخب المهيمنة.

تنامي الانشقاقات داخل النخب وتشمل ما يلي:

–الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة.

–استخدام النخب الحاكمة لشعارات إقصائية لصالح جماعة على حساب أخرى أو شعارات قومية للتمسك الإثني وهو مايؤدي إلى التطهير العرقي.تدخل أطراف سياسية خارجية: ويشمل التدخل العسكري في شؤون الدول الداخلية(التدخل في سيادة الدول) والاعتماد المفرط على المؤسسات الدولية المانحة والقوات الدولية لحفظ السلام [2].

المطلب الثالث : بناء الدولة وفق المعايير الصحيحة .

[1] نفس المرجع
[2] نفس المرجع

يُعدُّ مفهوم عملية بناء الدولة تقليدياً وحديثاً في آن واحد، إنّ المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، و الذي تزامن مع موجة استقلال الدول من نيران الاستعمار، كان يُراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية و الاستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية.

إلاّ أنّ مفهوم عملية بناء الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة، ركّز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن و السلم و الاستقرار في العالم، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي، و من ثم ّيتوجّب على الأمم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء ذاتها، وذلك من خلال إعادة هندسة هذه الدول سياسياً واجتماعيا ً، لتمكينها من تحقيق الأمن و الديمقراطية والاستقرار الداخلي .

فهندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة ، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عدة من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تُهدّد الأمن الدولي [1] حيث ذكر تشارلز تيلي (Charles Tilly) ، عالم سياسة أمريكي، له مقال: «صناعة الحرب وبناء الدولة » بوصفها جريمة منظمة عام 1975 على أنّ بناء الدولة[2]: «هي عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها ، و تمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة »[3] أيضاً يشير التقرير الأوروبي حول التنمية لعام2009 بأنّ هذه العملية تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها: الأمن و العدالة ،وسيادة القانون فضلاً عن التعليم و الصحة التي تلبي جميعها تطلعات المواطنين .لكن هذه القدرة تظل نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى ، بل وتختلف في الدولة نفسها من حقبة إلى أخرى.

وهذا ما يبرزُ جلياً في تباين مستويات قدرات الدول على حفظ الأمن وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين[4]. وحسب معهد التنمية لما وراء البحار (Overseas Développent Institute)عملية بناء الدولة تتجه إلى الإجراءات التي تداولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة. وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة[5]، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى.وفي نفس السياق تُعرّف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية بناء الدولة بأنها: عملية ذاتية لتعزيز

[1] عبد السلام صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، (أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص15-16 .

[2] شنا فائق جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، (مذكرة ماجيستير، كلية القانون والسياسية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2010)، ص.8 .

[3] Charles Tilly, «War Making and State Making as Organized Crime», In: Bringing the State Back in. edited by P. Evans, D. Rueschemeyer and T Skocpol. Cambridge, UK: Cambridge University Press,1985. pp. 169-191

[4] عبد السلام صغور، مرجع سابق، ص16

[5] -Overseas Development Institute, «State-building for peace: navigating an arena of contradictions: Donors need to understand the links between peace-building and state building»..August, 2009,p.2

قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع من هنا إذن، يخضع موضوع بناء الدولة للاحتياجات الداخلية والضغوطات الخارجية[1].

فالمفكر فرانسيس فوكوياما يضع أسس أساسية لبناء الدولة في كتابه بناء الدولة ، حيث يعرف عملية بناء الدولة بقوله " أنها تقوية المؤسسات القائمة و بناء مؤسسات جديدة قادرة على التفاعل مع متطلبات المواطن اليومية ، بدءا بتوفير الأمن و مختلف الخدمات التي يحتاجها في حياتها اليومية و كذلك صون الأمن القومي بالدفاع عنه في حالة وجود خطر خارجي يهدده " فالدولة و مؤسساتها أن تكون قادرة على صياغة و تنفيذ السياسات و سن القوانين المختلفة و بتوفير متطلبات مواطنيها من امن و احتياجاتها اليومية .

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 عن الدول الإنمائية الفاعلة حيث جاء التالي :

« تتولّى الدولة الفاعلة و المسؤولة وضع السياسات للقطاعين العام والخاص، مستندة إلى رؤية ثاقبة وقيادة قوية ، ومعايير مشتركة ، وقوانين ومؤسسات تبني الثقة والتماسك للمستقبل .ويتطلب تحقيق التحوّل بخطى ثابتة من الأمم العمل على وضع نهج منسّق و متوازن للتنمية. [2] **و الدول التي نجحت في تحقيق نمو مطّرد في الدخل وتحسّن ثابت في التنمية البشرية لم تتبع الوصفة نفسها ، بل وضعت سياسات مختلفة تناولت ما تواجهه من تحديات تنظيم السوق و تشجيع الصادرات ، و التنمية الصناعية ، و التقدّم التكنولوجي . ومن الضروري التركيز على الإنسان في تحديد الأولويات و تأمين الفرص مع الحرص على حماية الأفراد من مخاطر التراجع .فباستطاعة الحكومات أن تدعم القطاعات التي لم تكن لتنهض بدون هذا الدعم في ظلال عوائق الموجودة في الأسواق .ومع أن من مخاطر هذا الاتجاه تشجيع السعي إلى الأرباح والمحاباة ، فقد مكّن بلداناً عديدة في الجنوب من تحويل صناعات كانت تفتقر إلى الكفاءة إلى محركات مهّدت لنهضة الاقتصاد من خلال الصادرات عندما قررت البلدان التوجه إلى مزيد من الانفتاح ».** وعليه يتضح من خلال المفاهيم السابقة، أنّ عملية بناء الدولة (State-building process)تتميز بمجموعة من الخصائص، تتقاطع فيها مع المؤشرات التي تميز مفهوم التنمية السياسية[3]، وهذه المؤشرات تُحيل على المفهوم الإجرائي، الذي يمكن اختصاره في المميزات التالية :

1. العملية(process) ؛ أي تطور وليست مرحلة (Stage) أو درجة بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط

[1] كلير كاستليليو، بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع، (ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان :تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011)، ص5 .

[2] خالد مالك و آخرون ، تقرير التنمية البشرية 2013 ،(نهضة الجنوب ،الاسكوا ، 2013) ،ص 4

[3] بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص ص25،26 .

السياسية المرتبطة بها. مع ملاحظة أنّ النظر إلى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

2. الديناميكية(Dynamsm) ؛ أي أنّها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة .

3. النسبية(Relativty) ؛ كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أنّ بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي .

4. الحياد(Neutrality) ؛ من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي(، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنّها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يُحدّده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً.

5. العالمية(universality) ؛ بمعنى أنّ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجةً مترتبةً على اعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً .

لقد انطلق ديفيد إيستون(David Easton) ، عالم سياسة أمريكي، في كتابه: «تحليل النظام السياسي» من فرضية أنّ بناء الدولة في جوهرها هو عملية سياسية (Process Political) لأنّ النظام السياسي في حالة حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية والخارجية. والغايات التي وُجدت من أجلها الدولة تجد أصولها المعرفية ضمن نموذج "التحليل النسقي"، فالتأييد أو المساندة قد تكون مُوجهة للمجتمع السياسي والنظام أو الحكومة، وهذه المستويات الثلاثة هي نفسها مستويات الشرعية عند ماكس فيبر، فالمساندة هي المرادف للشرعية[1]، من حيث أنّ التأييد يوفر الطاعة والولاء للنظام السياسي. أما الاعتماد المتبادل الوظيفي بين مكونات النظام السياسي [2](الأدوار والجماعات، الحدود، المدخلات والمخرجات، التمايز، إلخ.) فيهدف إلى تحقيق حالة من التوازن السياسي والتكامل والاستقرار[3].

من جهة أخرى، يركز جابريل ألموند (Gabriel A. Almond)، (1911-2002) على الجانب العلماني لبناء استقرار الدولة، فيربط بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبيرالية التي

[1] نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط.1، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص-ص. 264 -267.
[2] نفس المرجع ، 266
[3] نفس المرجع، ص-ص. 266-267

تَبرز صورتها في الديمقراطية «الأنجلو–ساكسونية»، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية سياسية مستقرة تعبر عن هوية وطنية موحّدة[1].

أما عن النموذج الاتصالي عند كارل دويتش (*Karl* Wolfgang Deutsch، 1912-1992، صاحب: كتاب «عصب الحكومة» فينظر لعملية بناء الدولة على أنها عملية اتصالية (Process Communication) مركزها مسألة بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القمة إلى القاعدة والعكس. والدولة هي قرار ونظام ضبط، يعتمد على تبادل الرسائل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة[2].

من هنا يتضح أنّ الدراسة النسقية (Systemic Study) لبناء الدولة كعملية سياسية (تقوم على بناء الشرعية، والاستقرار والقدرة والتكامل)، جاءت كرد فعل على الأزمة التي حلّت داخل علم السياسة، بمعنى آخر الحقبة التي سادت فيها الثورة السلوكية (Behaviord Revolution) في مواجهة الافتراضات الدستورية، حَكم هذه المدرسة ما يُدعى بالإمبريقية العلمية في سياق كانت فيه الفلسفة الوضعية هي الحَكم الفاصل في قضايا العلوم الإنسانية. في هذا المسار أصبحت تُعرّف بناء الدولة إجرائياً كعملية وُفق مؤشرات تُقاس بها درجة البناء في مقابل مدى الهشاشة.

لقد انبعث التأسيس النظري لتحديات وأزمات بناء الدولة ومُتطلبات مواجهتها مع والت روستو (Rustow) الذي يرى من خلال المنظور التحديثي والتنموي أن التحديث السياسي يرتبط بمصطلح القومية وأهم جوانب التحديث في رأيه هو تطور الشعور القومي وظهور الدولة القومية، فالتحديث السياسي يتضمن التغيرات التي تحدث في القيم والاتجاهات والنظم والبناءات بهدف إيجاد نظام سياسي متكامل وبناء دولة المؤسسات[3].

أيضاً يحدد صامويل هنتنجتون (Samuel Phillips Huntington)1927-2008،«النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة» داخل هذا المنظور، ثلاثة مقومات للحداثة السياسية: ترشيد السلطة، والتمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية .هذه المقومات هي بمثابة متغيرات لعملية بناء الدولة عند هنتكتون، والتي ترتبط بالعوامل التحديثية:

- بناء سلطة سياسية قوية واحدة تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية.

[1] سفيان فوكة ومليكة بوضياف، «الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية»، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتحولات العميقة، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة الشلف،16-17 ديسمبر 2008، ص14 .

[2] .محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات،(الجزائر: دار هومة، 2002)، ص.146

[3] هشام محمود الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص.265.

- تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية، وتتضمن هذه العملية توزيعاً للموارد على أساس الإنجاز وليس المحاباة، وترتبط أيضاً هذه العملية ببناء المؤسسات.
- توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي تحترم مبدأ المساواة[1].

لقد فضّلت المدرسة التحديثية التركيز على المتغير الاجتماعي والاقتصادي في عملية بناء الدولة، بالإضافة إلى اعتماد معايير الترشيد :بناء الثقافة السياسية، التأسيس للسلطة بالتمايز البنائي، العقلانية، التخصص الوظيفي. كان التحليل السائد في المرحلة ما بعد السلوكية مع مدرسة التحديث والمنظور التنموي، هو التحليل ما بعد الوضعي الذي يُعطي أهمية كبيرة للقيم والثقافة داخل المجتمع في ارتباطها بالتنمية، سعى الباحثون خلال هذه الفترة إلى إرساء مقومات دولة الرفاه[2].

بعد ذلك، ومنذ خمسة عشر عاماً برزت المؤسساتية الجديدة (New Institutionalism) بمدارسها الفكرية الثلاثة؛ المؤسساتية التاريخية، المؤسساتية الاجتماعية، مؤسساتية الخيار العقلاني. كل هذه الاقترابات جاءت كرد فعل على المنظورات السلوكية، وكلها تهدف إلى شرح وتفسير الدور الذي تلعبه المؤسسات في المخرجات الاجتماعية والسياسية[3].

ضمن هذه الاقترابات يوجد اختلاف في التعاطي مع مشكلة اختيار الآليات المؤسساتية لعملية بناء الدولة، فمؤسسية الخيار العقلاني تعتبر هذه العملية على أنها عملية بناء خيارات من خلال القواعد (أعراف الخلاف والجدل)؛ أما المؤسساتية الاجتماعية لبناء الدولة محوره بناء خيارات وحسابات المصلحة من خلال الإجراءات، الروتين والهياكل؛ والمؤسساتية التاريخية التي تدعو إلى بناء الخيارات، تكوين الأهداف بواسطة القواعد، الأبنية، الأعراف والأفكار[4].

وعليه، جاء منطق المؤسساتية الليبرالية الجديدة للتركيز على إنشاء وبناء قدرات المؤسسات، بمعنى آخر البحث في بناء قدرة مؤسسات الدولة على توفير الظروف الملائمة للتنمية التي يقودها السوق. وذلك بتوجيه قدرة مؤسسات الدولة إلى المجالات التالية: الإدارة الاقتصادية، السياسات الهيكلية، وسياسات الاندماج الاجتماعي، العدالة وإدارة القطاع العام ومؤسساته، ويتم تقييم القدرات وُفقاً لمعياري الهدف والتقنية، وذلك في ظل مشاكل التنمية التي تواجهها الدول الهشة وهي ضعف سياسات الحكم ومؤسساته الذي يدعم الأداء الفعال للأسواق كما ظهر في نفس السياق «النيو–ليبيرالي «اتجاه يدعو إلى ربط

[1] فيريل هايديترجمة. محمد القاسم القيروتي ، الإدارة العامة من منظور مقارن،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985)، ص64-6 -
[2] -نفس المرجع ص ص64،65 .
[3] Petter Hall, and Rosemary C. R. Taylor, »Political science and three new institutionalism», MPIFG Disccussion Paper 96/6, See link, p. 5
[4] Mellen Immergut, The Theoretical Core of the New Institutionalism Politics & Society, Vol.26, No.01, March 1998, p .18

الديمقراطية ببناء القدرات[1].إذن، بناء قدرات مؤسسات الدولة؛ هو عملية بناء خيارات من خلال نظم مؤسساتية، وقد تزامن هذا الطرح مع بروز نظريات الخيار العقلاني والتي جاءت كمحصلة للثورة العلمية الثانية في حقل السياسة المقارنة، حيث أضفى ذلك على عملية بناء الدولة بعداً استراتيجياً عقلانياً، وفرضَ نسقاً معيّناً يجعل عملية البناء تتم من خلال اختيار بديل أمثل من بين البدائل الممكنة، هذا الاختيار قائم على حساب اقتصادي محض (أقل خسائر بأقل تكاليف في وقت قياسي). ولكن لم ترق هذه التصورات إلى مَصاف المقاربة العلمية الشاملة للظاهرة لأنّ كل مدرسة أو منظور ركّز في تحليله على متغيرات مُحدّدة،فرضها سياق معيّن، إلا أن ما أفرزه الواقع الراهن للدولة في ظل العولمة من مشكلات وتحديات، يجعلنا نختبر مدى القصور التحليلي للافتراضات التي وردت في المنظورات السابقة .

[1]Shahar Hameiri, Regulating Statehood: StateBuilding and the Transformation of the Global Order,UK: Palgrave Macmillan,2010 ,p.13 andp.14 and p.15

خلاصة الفصل الأول:

يمتاز العالم ككل بالتنوع و التنوع العرقي فلا تستطيع أي دولة في العالم أن تجزم أن أفراد مجتمعها متجانسين و أحادية العرقية إلا بعض الدول القليلة مثل اليابان و كوريا الشمالية ، ورغم أن أمر عدم التنوع غير وارد إلا أن باقي سكان الأرض يتميزون بالتنوع و التعدد العرقي و ذلك أن تعدد دوائر الانتماء هو أمر أنساني عام ، و بالرغم أن التعدد و التنوع لا يشكل مشكلة في حد ذاته بل أنه ربما يتيح فرصا لإثراء المجتمع إلا أن هذا التنوع إذ قوبل بسياسة التفرقة من قبل الأنظمة السياسية لتخلق ما يسمي بالوعي بالتنوع فيصف الفرد بانتمائه إلى عرقية أو دين أو ثقافة أو لغة معينة فيتعامل مع الآخرين بهذا الاختلاف و يتحول ولاءه إلى جهة انتماءه على ولاءه للدولة التي يكون فردا من مجتمعها ، و هذا ما جعل فشل الدولة الوطنية الحديثة في إدارة و التحكم في التعددية و التنوع العرقي و الديني و اللغوي .

الفصل الثاني :الخصوصية العرقية في الدول الإفريقية و آثرها على بناء الدولة.

أن أزمات بناء الدولة في أفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة وليس لأسباب عارضة .فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوي والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة .لكن الدولة في أفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإلحاقها بالدولة الأوروبية التي استعمرتها، حيث قضى المستعمر على المشيخات والمماليك القديمة، وفي الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهة ومحرَّفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائم .واجهت الدولة في أفريقيا عدة إشكالات، يتمثل أولها بوجود تجمعات سكانية أفريقية غير متجانسة عرقياً وثقافياً، ضمت بعضها إلى بعض قسرياً في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة ، فكان لا بد من أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار وبحكم القربى .ثم إن الدولة في أفريقيا عندما أعلن عن ميلادها عقب رحيل الاستعمار، لم تركز على الدول القديمة والحضارات التي تأسست عليها بعض الدويلات في بعض المناطق التي سبقت الاستعمار، مثل ممالك وادي الفور وتمبكتو وجني وصنغاي وسنار وغيرها، لأن الولاء والاعتراف بهذه الممالك انتهى فعلياً وأبعد عن القلب والخاطر بعد سنوات الاستعمار الغربي المباشر ومحاربة النماذج الأصلية، وذاك ما سبب ضياع التقاليد القديمة وعدم بقاء أي أثر لها [1].

[1] المعتصم صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التي قُدِّمت إلى :**إشكالية بناء الدولة الأفريقية في ظل الصراع في المجتمع الأفريقي :أوراق المؤتمر العلمي (الكتاب الثاني)** (الخرطوم :جامعة أفريقيا العالمية 2006) ، ص16

المبحث الأول :تنامي حدة الصراع العرقي مقابل بناء الدولة في إفريقيا.

أرتبط مفهوم العنف و الصراع الداخلي ز ذلك عن طريق القوالب الجاهزة التي صنعتها وسائل الإعلام الدولية و المحلية ، في ظلّ واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن الإفريقي بشكل مستمر.ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ما كتبه روبرت جاكسون في الدورية الأمريكية المشهورة Atlantic Monthly حول «الفوضى القادمة» في إفريقيا، وهو نتاج زيارته لمناطق الصراعات الملتهبة غرب إفريقيا، بوصفه إفريقيا بأنها[1]: تطرح نموذجاً للفوضى العارمة، حيث تشهد انهياراً لمؤسّسات الدولة، وتعاني انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون.ويبدو أن تصاعد حدّة الصراعات والحروب الداخلية، التي شهدتها القارة خلال العقد المنصرم، أسهمت بدورها في تأكيد توقعات جاكسون ومن يسيرون على دربه، في إطار ما يُسمّى «نزعة التشاؤم الإفريقي»Afro Pessimism [2] ، فقد شهدت جمهورية الكنغو الديمقراطية حرباً إقليمية كبرى، شاركت فيها عشر دول إفريقية، وهو ما دعا البعض إلى وصفها بأنها: «الحرب العالمية الإفريقية الأولى»، كما شهدت المنطقة من جنوب السنغال حتى ليبيريا حروباً وصراعات أخرى، تورطت فيها نحو خمس دول إفريقية أخرى.ولا شك أن هذه الصراعات الإفريقية تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهيار لمؤسّسات الدولة، إضافة إلى شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات.وعلى صعيد آخر، فإن بعض الدول الإفريقية الأخرى لا تزال تشهد صراعات عرقية عنيفة، مثل: رواندا، وبوروندي، وأوغندة، وتشاد، وجيبوتي، والسودان، أضف إلى ذلك أن هناك بعض الدول الإفريقية التي تعاني مخاطر عدم الاستقرار السياسي وانهيار الدولة[3].

المطلب الأول : أنواع المكونات العرقية للمجتمعات الأفريقية

إن المكونات العرقية للمجتمعات الأفريقية تمثل مقومات أساسية لهذه المجتمعات ، والتي لها أثر مهم في تحديد هوية هذه المجتمعات، وكذا في تحديد طبيعة العلاقات بين هذه المجتمعات داخل الدولة .

أولا : المكونات البيولوجية : وحدة العرق أو السلالة :تتمثل المكونات البيولوجية في وحدة السلالة أو الأصل أو العرق الذي ينحدر منه أفراد الجماعة العرقية ، وهي صفات وراثية كحجم الجمجمة وشكل الأسنان والأنف[4].

ثانيا : المكونات الثقافية: رغم تعدد المحددات الثقافية العرقية إلا أن بعض الباحثين يفضلون دراستها على أساس اللغة والدين، باعتبار هذين المعيارين من أهم مقومات الجماعة العرقية ، وتتحدد مكانة الجماعة

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا :الأسباب و الأنماط و آفاق المستقبل مجلة قراءات إفريقية ، العدد الأول ،أكتوبر 2004ص2

[2] نفس المرجع

[3] نفس المرجع

[4] أحمد وهبان ، مرجع سابق ،ص 124

العرقية إزاء غيرها من الجماعات الأخرى التي تشاركها ذات المجتمع في ضوء ثقافتها التي تحكمها الأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية التي لا تقل صرامة القانون [1].

أ – وحدة اللغة :لا تمثل اللغة أداة للتواصل والتخاطب بين الأفراد فحسب ، وإنما تمثل كذلك وعاء للثقافة ونمطا للتفكير ومخزنا للتراث ، ومن هنا فإن لغة الجماعة الأصلية – التي تسمى بلغة الأم– تمثل أداة التنشئة الاجتماعية لأفراد الجماعة العرقية ، ومن هنا فإن اللغة تعد بمثابة مرآة لنسق القيم والمعايير وكذا لقواعد السلوك السائدة في هذه الجماعة، ذلك أن الاختلاف اللغوي للجماعة العرقية من شأنه أن يجعلها مختلفة من حيث إطارها الثقافي الذي يكون متميزا وله من الخصوصيات ما يجعل أساليب معيشة الجماعة مغايرة –على نحو واضح– لأساليب معيشة الجماعات الأخرى [2] .

ب – وحدة الدين: يمثل اشتراك أفراد جماعة ما في وحدة العقيدة الدينية مقوما بارزا من المقومات الذاتية العرقية لهذه الجماعة ، ذلك بأن العقيدة الدينية تؤثر تأثيرا بالغا في سلوك الجماعة ، وعلى نحو يفوق أحيانا تأثير وحدة السلالة أو اللغة على سلوك أفراد الجماعة العرقية لارتباطهم ارتباطا وثيقا بعقيدتهم الدينية، من ناحية أخرى ،فإن تباين الجماعات العرقية المشكلة لمجتمع ما من حيث الدين لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع بين هذه الجماعات ،سواء في مجال القيم أو الثروة أو السلطة أو غير ذلك من المجالات ومن هنا يفرق كثير من الباحثين بين مفهومي الطوائف والطائفية ، إذ يشير المفهوم الأول إلى مجرد التنوع في المعتقدات و الممارسات الدينية بين الأفراد أو الجماعات التي يتشكل منها المجتمع، في حين أن المفهوم الثاني– أي الطائفية– يشير إلى استخدام هذا التنوع الدينيلتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها. ويؤدي "عامل الدين" دورا بارزا في تحديد طبيعة العلاقات بين الجماعات العرقية المشكلة لها، وفي تحديد طرق وأساليب حياتها، مما يجعله يشكل مقوما بارزا من مقومات ذاتيتها ، كما أن تباين العقائد الدينية للجماعات العرقية من شأنه أن يهيأ لظهور الطائفية في ذلك المجتمع[3]. فالدين هو عبارة عن مؤسسة اجتماعية طبيعية لاتستغني عنها أية جماعة إنسانية مهما كانت بدائية، ففكرة الدين مندمجة بالإنسان منذ نشأته ويجمع المفكرون على أهمية الدورالذي يلعبه الدين في تكوين المجتمعات والأمم[4].

ثالثا : تصنيف الجماعات العرقية الإفريقية: هناك عدة تصنيفات للجماعات العرقية وتتمثل فيما يلي:

– الاتجاه الأول : يأخذ بالمقومات الذاتية للجماعة العرقية

[1] سلمان الغويل ، الدولة و القومية ، مشورات جامعة قاريونس 1999 ،ص103 .
[2] نفس المرجع ،ص 103 .
[3] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 100،103
[4] سلمان الغويل ، مرجع سابق ، ص 106

1- **الجماعة السلالية:** و هي جماعة عرقية يرتبط أ فرادها فيما بينهم من خلال رابطة العرق المشترك، وذلك على اعتبار أن هذه الرابطة هي المقوم الأصيل لتمايز جماعتهم إزاء غيرهم من الجماعات الأخرى التي يتشكل منها مجتمعهم[1]. وتعتبر رواندا حالة خاصة من الحالات التي اندلعت فيها الحرب الأهلية استناداً إلى أسباب عرقية . فعلى الرغم من بساطة التركيبة العرقية في رواندا (من ثلاثة جماعات فقط هي : الهوتو 85%، التوتسي 14%، التوا 1%)، وعلى الرغم من التجانس الملحوظ بين المواطنين من حيث اللغة والديانة ونمط التنظيم إلا أن المؤرخين والأنثروبولوجين الاستعماريين عملوا على إضفاء ظلال عنصرية على العرقية في رواندا من خلال التأكيد على اختلاف الأصول «العنصرية» للجماعات الرواندية ، وعلى الرغم من أن الأساطير الشعبية الرواندية تحفل بالقصص التي تعزز فكرة تفوق التوتسي على الهوتووالتوا ، إلا أن الدراسات الأنثروبولوجية والتاريخية الاستعمارية أضفت على هذه الأساطير مسحة علمية وساعد على خلق وعي جماعي عرقي في رواندا، يشعر فيه التوتسي بالتفوق العنصري بينما يشعر الهوتو بالدونية، وهو ما أدى في النهاية إلى تفجر العنف العرقي والحرب الأهلية في رواندا .

2- **الجماعة اللغوية:** تُعبر كل جماعة عرقية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة ويتمايزون من خلالها عن أفراد الجماعات العرقية الأخرى في مجتمعهم ،وهذا التباين اللغوي لابد وأن ينتج عنه تباين ثقافي فيما بين العرقيات المكونة للمجتمع الواحد، فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة، إلا أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسية إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة ، والاقتصار على اللغات الرئيسية. وتنتمي هذه اللغات إلى مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة اللغات الأفروآسيوية ومجموعة لغات النيجر الكونغو، وكلاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية[2].

3- **الجماعة الدينية :** وهي كل جماعة عرقية يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية الأخرى التي تشاركها ذات المجتمع [3]،وعلى صعيد التعددية الدينية يشهد الواقع الأفريقي أيضاً تعدداً وتنوعاً في الأديان والمعتقدات. فإلى جانب الدين الإسلامي و المسيحية توجد الأديان التقليدية و هي بدورها متنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات العرقية في القارة .إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها[4].

- الاتجاه الثاني : يأخذ بالمكانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجماعة العرقية .

[1] نفس المرجع ، ص 107
[2] حمدي عبد الرحمان ، التعددية و أزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية ، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقي 1996 ، ص ص 30-36 .
[3] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 132
[4] . حمدي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، 37

1- **الجماعة المسيطرة :** وهي تلك الجماعة العرقية التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها، والتي يتبوأ أفرادها أرقى المناصب والمواقع في الدولة،كما يشكلون الفئة الأكثر ثراء في ذلك المجتمع الذي يعد بمثابة تعبير عن هويتهم .

2 - **الجماعة غير المسيطرة :** وهي تلك الجماعة العرقية التي تكون بعيدة عن السلطة، والتي يحتل أفرادها مواقع غير رئيسية في الدولة، وهي غالبا ما تعاني من الاضطهاد أو التمييز أو الاستغلال من جانب الجماعات المسيطرة ،غير أن هناك جماعات عرقية غير مسيطرة تتمتع بالمساواة مع الجماعات المسيطرة في مجتمعها،ذلك فضلا عن وجود جماعات غير مسيطرة تتمتع بالحكم الذاتي، وليس بالضرورة أن تكون الجماعات المسيطرة أغلبية والجماعات غير المسيطرة أقلية في المجتمع، مثال : في ناميبيا نجد أن الأقلية البيضاء تمتعت بوضع الجماعة المسيطرة على حساب الأغلبية السوداء التي لطالماعانت من الاضطهاد في ظل احتلال جنوب افر يقيا لناميبيا حتى أواخر عام 1988، كما نجد أن في دولة روديسيا (زيمبابوي حاليا) كانت الأقلية الأوروبية البيضاء تسيطر على مقاليد الحكم وتقمع الأغلبية من السود الأصليين الذين نالوا استقلالهم بعد كفاح مرير عام 1979، وكذلك تحكم الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا على حساب الأغلبية المضطهدة من السود الأصليين الذين تحرروا من التمييز العنصري بوصول المناضل" نلسون مانديلا " إلى السلطة عام 1994، كما تسيطر جماعة " التوتسي"على السلطة في بوراندي على حساب " الهوتو" التي تشكل الأغلبية من السكان و لكنها تعاني من الاضطهاد في بوراندي، كما تسيطر أقلية " التوتسي" على مقاليد الحكم في رواندا بعد إطاحة الجيش التابع " للتوتسي" بالحكومة عام 1994 التي أغلبها من" الهوتو"، مما أدى إلى صراعات دامية [1] .

ورغم أن الأقليات العرقية في الدول الأفريقية عادة ما تكون في وضع غير مسيطر في مجتمعاتها وتعاني الاضطهاد، إلا أنها ليست بالضرورة دائما كذلك ، ذلك أنه هناك أقليات عرقية تتمتع بوضع مسيطر في الدول الأفريقية .

[1] أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 136,

المطلب الثاني :خصائص و أنماط الصراع العرقية في الدول الأفريقية .

الخصائص : تتميز العرقية في المجتمعات الإفريقية بخمسة خصائص أساسية هي :

أولا: أن الرابطة العرقية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة ، ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

ثانياً: أن الجماعة العرقية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

ثالثاً:تتميز الرابطة العرقية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات العرقية، ولعل هذا ما يسوِّغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة عرقية ، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية العرقية في القارة الإفريقية.

رابعا:تتميز العرقية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة .

خامسا:بالرغم من أن التعددية العرقية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، فإن الاستعمار الأوروبي وبالأحرى السياسات الاستعمارية ساهمت في زيادة حدة التعددية العرقية إلى الدرجة التي أصبحت بها هذه التعددية أحد أهم أسباب الحروب والصراعات الأهلية في القارة الأفريقية[1].

أنماط الصراعات الإفريقية : على الرغم من تعقّد وتشابك واقع الصراعات الإفريقية ، فإنه يمكن القول إجمالاً بوجود ثلاثة أنماط عامة من هذه الصراعات الداخلية، وذلك على النحو الآتي[2]:

1 – نمط الصراعات العرقية العنيفة:

ويمكن أن تكون «منطقة البحيرات العظمى» تطرح نموذجاً واضحاً لهذا النمط من الصراعات، فليس بخاف أن أحد إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يرتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات العرقية بين «التوتسيTutsi » و «الهوتو Hutu»، وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري.فإذا كان إجمالي سكان كلٍّ من رواندا وبوروندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة؛ فإن 85% منهم ينتمون إلى قبائل الهوتو، موزعين عبر الحدود الرواندية البوروندية مع دول الجوار الأخرى، وثمة

[1] حمدي عبد الرحمان ، التعددية و أزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 26.

[2] حمديعبدالرحمانحسن،الصراعاتالعرقيةوالسياسيةفيإفريقيا :الأسبابوالأنماطوآفاقالمستقبل،مجلةقراءاتإفريقية،العددالأول،أكتوبر2004ص 3

www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA--

حوالي أربعمائة ألف من التوتسي (وبعضهم من الهوتو) يحاولون اقتفاء آثار أجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية، سواء في مقاطعة شمال كيفو (البانيا رواندا)، أو في مقاطعة جنوب كيفو (البانيا مولينجي).

2 – نمط الدولة المنهارة:

لقد ظهر هذا النمط الجديد من أشكال الدولة الإفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة، حيث أُطلق عليه اسم «دولة أمراء الحرب المحليين»، مثلما هو الحال عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وسيراليون، والصومال[1].

ونتيجة الصراعات التي يشهدها النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات؛ أنّ النّخب المحلية والإقليمية تحصل على أرباح خيالية من خلال عمليات النّهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول.

ومن الملاحظ أنه كلما ازدادت حدّة الصراعات بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في الكونغو الديمقراطية ازدادت عائدات تجارة الألماس بشكل خيالي، ونظراً لأن هذه المنطقة غنية بالمعادن فإن الحافز على إنهاء الصراع لدى هذه النّخب المسيطرة يكون ضعيفاً[2].

3 – نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي:

لقد أدّت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث اضطرابات عنيفة، ويفسّر بعضهم ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلّت مكبوتة فترة طويلة في ظلّ نظم الحكم التسلطية، خصوصاً إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى، فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات العرقية أو الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية[3].

ويمكن أن نشير إلى العديد من الحالات التي أخفقت فيها عمليات التحول الديمقراطي في تحقيق الاستقرار، بل تسببت في ازدياد حدّة الصراعات الداخلية، وتقويض دعائم الاستقرار الداخلي، ومن ذلك حالات كوتديفوار، وأنجولا، وبوروندي.وأيّاً كان الأمر؛ فإن حدّة الصراعات العرقية والسياسية في الواقع الإفريقي ترتبط بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية، فثمة مطالب قابلة للتفاوض، مثل: المطالبة بالمساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة، فالجماعة أو الجماعات المهيمنة في المجتمع

[1] المرجع ، ص 3نفس

[2] غير معروف ، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1996.

[3] نفس المرجع

تسعى دوماً إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الهيمنة على باقي الجماعات، على أن هناك مطالب يصعب التفاوض بشأنها، مثل: السعي من أجل الاستقلال والانفصال عن الدولة، أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معيّن داخل الدولة .و هذا ما حدث في السودان اثر انفصال الجنوب عنه[1].

المطلب الثالث : أسباب الصراعات العرقية الإفريقية

تُعَدّ إفريقيا قارة التعدد والتنوع، تنوع لا ينتهي في عالم الأشياء وحقائق الواقع المعاش يقابله تنوع لا ينتهي في عالم الأفكار والآراء، وقد تختلف نظرة الدولة الإفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع، وبسط رؤيتها المركزية.ولا يخفى أن الواقع الإفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية، فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء، حتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية)، والدول الفرنكفونية (الناطقة بالفرنسية)، والدول اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية)[2].

كما تمتلك إفريقيا نحو 33% من جملة اللغات الحيّة في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة 10% من جملة سكان المعمورة، وتوجد بإفريقيا كذلك الأديان السماوية كافة: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية.

وباستثناءات محدودة ، فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد أدّت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة، كما هو الحال بالنسبة لأزمة «بيافرا» في نيجيريا عام 1967م، والتي استمرت نحو ثلاثين شهراً، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى، مثل: رواندا، وبوروندي، وأنجولا، وموزمبيق[3].وعلى الرغم من تعدد الاتجاهات النظرية في دراسة أسباب الصراعات العرقية الإفريقية؛ فإنه يمكن الإشارة إجمالاً إلى المتغيرات الأربعة الأساسية على النحو الآتي:

[1] نفس المرجع

[2] صبحي قنصوه: العنف الإثني في رواندا، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، جامعة القاهرة برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، ، سبتمبر 2001

[3] نفس المرجع

1 – الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية:اختلف الباحثون في تقدير أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية، فبعضهم يشير إلى رابطة اللغة والثقافة، ويضيف بعض ثان إلى ذلك رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي، وقد يضيف بعض ثالث إلى ذلك خصائص التكوين النفسي [1].

أولها: أن الرابطة العرقية تتميز عمّا عداها من روابط اجتماعية في كونها وراثية وليست مكتسبة، فهي تعبّر عن مصير محتوم للفرد بحكم الميلاد.كما أنها من ناحية ثانية: تتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم والمعتقدات، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسّسي، فالجماعات العرقية تمتلك مؤسّسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجودة في المجتمع كلّه، يعني ذلك – ولو بشكل غير مباشر – أن المؤسّسات ذات الطابع العرقي تشكّل تهديداً لسلطة الدولة الوطنية.وتتمثل السمة الثالثة للرابطة العرقية: في وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية، وقد يُعزى ذلك إلى متغيرات العشيرة والجماعات العمرية والانتماء الإقليمي، وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسات الوطنية للدولة الإفريقية، وليس أدلّ على ما نقول من الصراعات التي تشهدها جماعة «الشونا» في زيمبابوي بين فئات "الكارنجا" و "الزيزورو" و "المانيكا" ، وغيرها من البطون والعشائر، من أجل السلطة والهيمنة[2].

وأخيراً: فإن العرقية في إفريقيا تتميز بأنها يمكن أن تتلائم مع المواقف والسياقات المتنوعة والمعقدة، بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.على أن التساؤل الأكثر أهمية يتعلق بمدى امتلاك الجماعات العرقية في إفريقيا لوجدانٍ عامٍّ أصيلٍ لم يتغير؟ يميل بعض الباحثين إلى القول بأنّ الهوية العرقية قد تمّ تكريسها في فترة حديثة نسبياً في تطور الدولة الإفريقية، ولا سيما في ظلّ الممارسات الاستعمارية، والتنافس على السلطة والمكانة، والحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، الذي ميّز المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستعمار[3].

2 – الموروث الاستعمارية:

لعلّ تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين 1884م – 1885م يمثّل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الإفريقي، وقد تم تفصيل تاريخ هذه المرحلة في الكتاب الرائع الذي أصدره Thomas packenha عام 1991م بعنوان (التكالب الاستعماري على إفريقيا). و كانت الذريعة المعلنة في كل مرحلة جديدة من الاحتلال الأوروبي هي ... إنهاء الرق و بما أن الرق أقبح عائق في وجهة الأشكال الجديدة للنمو الرأسمالي فإن الأقطار الأوروبية صارت تعادي أيضا المنظومة التي كان

[1] حمدي عبد الرحمان حسن ، الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا ، مرجع سابق
[2] نفس المرجع
[3] نفس المرجع

الرق يفيدها في المرحلة السابقة . ومن الطبيعي أن يولد المذهب العرقي من الحاجة إلى تبرير هذا المشروع : إن شعبا لا يمكن أن يضطهد شعبا آخر و يستغله إلا إذا ،أعتقد أو حمل الاعتقاد بأنه خير منه[1].ومن الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رُسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف بالمصالح الإفريقية، وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدّت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدّت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي شجّع على تزايد حدّة الصراعات العرقية في كثير من المواقف.وعلى الرغم من أن أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أكدت مبدأ «عدم المساس بالحدود الموروثة» عن الاستعمار إلا أن القارة الإفريقية شهدت نزاعات حدودية عنيفة، لعل من أبرزها: حرب القرن الإفريقي بين الصومال وإثيوبيا 1977م – 1978م، والحرب التي تخوضها المغرب ضد جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية، والحرب بين ليبيا وتشاد 1973م – 1988م، وأخيراً النزاع الإريتري الإثيوبي[2].

وعلى صعيد الإدارة والحكم في العهد الاستعماري ، نجد أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الإفريقية، سواء من حيث عمليات الفك أو التركيب، ففي حالات معينة عمد المسئولون الأوروبيون إلى خلق وحدات عرقية جديدة، والمثال على ذلك حالة «الانجالا» في القرن التاسع عشر، والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كلّ الشعوب القاطنة على طول نهر زائير، ثم تمّ توسيع هذا الاصطلاح ليشمل أولئك الذين هاجروا من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في كينشاسا.لقد شجّع الاستعمار الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة، وجرى تأكيد الاختلافات بين الجماعات العرقية، ولم يكشف أي شيء عن أوجه التشابه بغية صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري.

إن فرنسا بإدارتها الاستعمارية لموريتانيا، واهتمامها باستقلالها اقتصادياً على نطاق واسع، ولا سيما منذ عام 1945م، سعت إلى توفير عدد من الكوادر المحلية من «البيضان»، وهي القبائل ذات الأصول العربية والبربرية، بعد أن كرّست الانقسام بينهم وبين القبائل الإفريقية من «السودان».

3 – إخفاق مشروع الدولة الوطنية:

لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الإيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي. و لقد كان واضحاً أن «التنموية» هي مجرد تسويغ لتسلطية دولة الحزب الواحد، وعليه فإن

[1] روجي قارودي ، ترجمة عادل العوا في سبيل حوار الحضارات ، ، ط'4، (عويدات للنشر و الطباعة بيروت 1999)، ص 53
[2] حمدي عبد الرحمان ، مرجع سابق

أغلبية الشعب ممن تمّت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسّسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حُرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقلّ تمّ إدماجها في مؤسّسات الدولة وهياكلها نفسها، أما قيادات المعارضة فقد تمّ التخلص منها.ونظراً لزيادة اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية، بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينيات، فإن الدولة الإفريقية عانت أزمات خانقة، بسبب تنامي الهويات العرقية، والإقليمية، والدينية، التي نازعت الدولة من أجل البقاء.

لقد أضحى وجود الدولة الإفريقية بحد ذاته محلّ شكٍّ ونزاعٍ، ولنذكر– على سبيل المثال – الكونغو، والسودان، والصومال، وسيراليون، وثمة مطالب شعبية متزايدة بضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في إفريقيا تُعلي من تمكين الشعب، ومحاسبة القادة الفاسدين[1].

يمكن بالاستناد إلى خبرة الممارسة السياسية للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن نشير إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية تلك الدولة، وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الإفريقية، وذلك على النحو الآتي:

– الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبيرة لدور شخص الحاكم في النظام السياسي.

– عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الإفريقي، وبدلاً من ذلك تم تأكيد مفهوم اتفاق الرأي الذي يجسده التنظيم السياسي الواحد.

– ضعف المؤسّسات التشريعية والقضائية، وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً، حيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.

– اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي؛ بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي[2].

– الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع، وهي الظاهرة التي أطلق عليها جان فرنسوا بيار «سياسة ملء البطون»، حيث أضحت النّخبة الحاكمة تمثّل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.

[1] نفس المرجع
[2] نفس المرجع

– غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية، وهو الأمر الذي أدّى إلى تبنّي الوسائل غير السلمية، مثّل: الانقلاب، والاغتيال، والحرب الأهلية، في عملية نقل السلطة.

– تبنّي صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات إيديولوجية من جانب شخص الحاكم.

4 – العولمة ودور العوامل الخارجية:

تزايد الحروب والصراعات الإفريقية ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الإفريقية، لقد أدّت العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا، ولا سيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، في الوقت نفسه تمثّلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة الإفريقية، سواء على المستوى القومي أو المحلي.أضف إلى ذلك أن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتُبعت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أدّت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول، وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة، وانتشار الفساد والسوق السوداء، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وليس بخاف أن هذا السياق هو الذي يفسّر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية والعنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الإفريقية.وثمة من ينظر إلى الصراعات باعتبارها نتاجاً لظهور استراتيجيات سياسية تعبّر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية، فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية، ولا مراء في أن هذا الاقتراب ينظر إلى الحرب باعتبارها عملاً يرتبط بانهيار النظم الأبوية الجديدة في إفريقيا، كما أنه يعطي أهمية كبيرة للعوامل الخارجية، مثل: العولمة نفسها، أو تأثيراتها، مثل سياسات التكيّف الهيكلي[1].

[1] سيفرين روجومامو،العولمة ومستقبل إفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة بحوث إفريقية، 2002 ، ص16

المبحث الثاني :أزمات بناء الدولة في إفريقيا و تحقيق المتطلبات التنموية

الدولة في إفريقيا : منذ نهاية الحرب الباردة ، يمكن القول بأن الدولة الضعيفة أو الفاشلة أو الهشة أصبحت . جدلا. المشكلة الأكثر أهمية في النظام العالمي الجديد ، لان هذه الدولة ترتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، و تهاجم جيرانها و تدفع بموجات كثيفة من الهجرة خارج أراضيها و تتسبب في كوارث إنسانية كبيرة .و أصبح واضحا أيضا أنها تؤوي إرهابيين دوليين ، ترتكز الغالبية العظمي من الأزمات العالمية حول الدول الضعيفة أو الفاشلة ، وتدخل المجتمع الدولي تحت أقنعة مختلفة في كل واحدة من هذه الصراعات . في أحوال كثيرة في وقت متأخر جدا و بقليل جدا من الموارد . و انتهي به الأمر في عدة حالات إلى فعليا على السلطة و انتزاع مهمة الحكم من اللاعبين المحليين

المطلب الأول : الدولة في إفريقيا بعد الاستقلال

النظم السياسية الإفريقية فترة ما بعد الاستعمار.

لقد كانت بداية الحياة السياسية في القارة الإفريقية و ظهور الدولة الحديثة أو ما يسمي بدول ما بعد الاستعمار،باعتبار أغلب دول الإفريقية حديثة الاستقلال بنظام الحزب الواحد كنمط و آلية لبناء الدولة . فبداية بتونس التي استقلت عام 1956 و اعتمدت نظام الحزب الواحد ، لتتبعها في ذلك غانا 1957 كأول دولة من دول جنوب الصحراء تتبني هذا النظام . و بعدها قامت الدول الإفريقية الواحدة تلو الأخرى باختيار هذا النظام و التمسك به أو بشكل من أشكاله فقد أحصيت سنة 1976 خمس و ثلاثون دولة من أصل تسعة و أربعون دولة مستقلة تتبني نظام الحزب الواحد [1]. و حتى الدول التي تبنت بعد استقلالها التعددية الحزبية مثل : نايجيريا ، وامبيا ، رواندا و المغرب ، كانت تدعم حربا واحد أساسي على بقية الأحزاب المعارضة و ذلك بصربها و تهميشها . و هكذا نجد أن غالبية الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال تبنت نظام الحزب الواحد و عملت على توسيع قواعدها من خلال استقطاب جميع شرائح المجتمع كوحدة أساسية لبناء الوحدة الوطنية . [2]

حيث نجحت هذه الأحزاب في بلورتها أثناء مرحلة النضال ، لكن واقع الدول الإفريقية التي تبنت هذا النظام بعد الاستقلال كان مغاير .فقد أثبتت أن نجاح تجربة الحزب الواحد لم يتحول إلى نجاح في بناء دول الاستقلال في إفريقيا ، و قد ظهر عامل فشلها في الانقلابات العسكرية التي شهدتها معظم الدول . فقد ألغي جميع الأحزاب سواء كانت واحدة أو متعددة . وذلك لأن الدولة في إفريقيا لم تظهر إلى كنسخة عن الاستعمار الأوربي في تسلطية النظام و شخصنة السلطة السياسية ، و استفحال الفساد ؛ الذي أرتبط أساسا

[1] سعد ناجي جواد ، قضايا إفريقية معاصرة ،ط 1 ، (عمان زهران للنشر و التوزيع) ،ص129
[2] نفس المرجع ، ص 110

بالقادة . حيث لم يمثلوا إلا المصالح دول أجنبية في بلدانهم ؛ وقد اعتمدوا على الرشوة الدولية لتثبت مراكزهم وهذا ما أدي إلى أن تتعرض الدولة الحديث للعديد من الأزمات السياسية و الاقتصادية فكان أشدها فترة الثمانينات [1].

فقد كانت الدول التسلطية الميزة الأولي للدول الإفريقية ، فنجر عنها قمع و عسكرة الحياة السياسية الإفريقية. و لكن كانت تحتاجه الدول الإفريقية دولة قوية بإمكانها فك السيطرة الأجنبية على الاقتصاد ، في وقت عدم توفر الدولة على طبقة من رجال الأعمال قادرة على المنافسة الدولية ، فقامت بتأميم المشروعات الأجنبية و جعل الدولة المتصرف الوحيد لها ، وذلك لمكافحة الفقر و الجهل و المرض فأصبحت الدولة أكثر أغراء كمصدر لبناءالثروة ، و قد ظهرت في هذه الفترة تيارات تدعو إلى ما يسمي "الاشتراكية الإفريقية و التي أخذ بها العديد من الزعماء الأفارقة و هذا ما طبقه الزعيم التنزاني "نيريري " ، ضمن ما يعرف بـ نظام الاوجاما (Ujama) و ما عرف في السينغال تحت أسم "سيدار سنجور " باسم الزنوجة[2].

الأزمة الاقتصادية و التحول الديمقراطي بالقارة الإفريقية

تعتبر القارة الإفريقية قارة التناقضات فرغم أنها قارة غنية بالمواد الأولية وشساعة مساحتها المتنوعة التضاريس إلا أن سكانها من أفقر السكان على المعمورة ، حيث تحافظ إفريقيا بنحو 3% من إجمالي احتياطي البترول في العالم و 5% من احتياطي الغاز و ثلث احتياطي اليورانيوم ، و نحو 70 %من الفسفور و 55 %من الذهب و 87%من الكروم ، 57%من المعنيز و 42% من الكوبال ...إلخ إضافة إلى غني القارة بالمياه الزراعية ، و مع ذلك لم تتمكن اقتصاديات دول القارة من تحقيق معدل نمو يقترب من المعدلات العالمية ، كما أنها لم تستطع الحفاظ على معدلات النمو المحققة في إفريقيا بصفة عامة .

و لهذا التخلف عوامل داخلية ساهمت في تفاقم الأزمة الاقتصادية في إفريقيا ، بما في ذلك الحروب و الصراعات الداخلية و كانت معظمها حروب ذات طابع عرقي في معظم دول القارة أو عرقي ديني في البقية و كذلك الكوارث البيئية مثل الجفاف و الفيضانات و الآفات الزراعية .

فمعظم الدول الإفريقية تعتمد و بشكل كبير في اقتصادياتها على الزراعة و المواد الأولية الزراعية وبعض الصناعات البسيطة تاركة الصناعات الثقيلة المربحة للشركات المتعددة الجنسيات كنوع من التبعية الاستعمارية المستمرة في الشكل الجديد ، حيث طور المستعمر السابق أدوات جديدة للاستمرار في استغلال الثروات الإفريقية ، سمها المحللون " التبادل غير العادل " و الاستعمار الجديد .

[1] نفس المرجع ، ص 115
[2] نفس المرجع ، ص 117

حاولت بعض الدول الخروج من هذه التبعية و ذلك عن طريق محاولات التنمية عبر محاولة تحقيق قيمة مضافة من خلال بناء مصانع جاهزة للتسليم (« turm key » Prgects) فكانت في غالب الأحيان ممولة عن طريق الدين الخارجي ، لكنهم لم يستطيعوا استيعاب و التحكم في التكنولوجيا المستوردة ، هذا ما أدى إلى ضعف الإنتاج المحقق ، ليبدأ الدين الخارجي يضغط على البلدان الإفريقية ، هذا ما جعل الأمر يؤدي إلى اختلال المالي الخارجي ، و اللجوء إلى الدين الخارجي [1].

لكن هذه المرحلة اصطدمت في سنوات الثمانينات إلى اتساع بمعدلات النمو الضعيفة و الإنخفاظ الملحوظ للمساعدات الخارجية و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الصراعات المسلحة العنيفة .

فقد كانت السياسات المصاحبة للديون ذات الشروط المذلة و الفوائد المتزايدة و الضغط الاقتصادي يعني الضغط السياسي ، بحيث تفتت الدول الأوربية في تطبيقه على دول القادرة الإفريقية [2].

و قد مارست سياسة " فرق تسد" مما أدى إلى جعل القارة مجزأة و مبعثرة و كل جزء لا يكترث إلا لشأنه المحلي ، و أضفت على هذه الضغوطات الشرعية من خلال الضغط باستخدام المنظمات الدولية و لعل هذه السياسة تتضح في إثارة المشاكل بين القوميات المختلفة كحالة السودان و صراعات بين الشمال و الجنوب و بين الشرق و الوسط [3].

أزمة الديون: تفاقمت أزمة الديون الإفريقية في بشكل أثار المخاوف في إمكانية سداد الدول الإفريقية لها حيث زادت الديون الخارجية للدول الإفريقية من حوالي 110 مليار دولار أمريكي في عام 1980م إلى 350 مليار دولار أمريكي في عام 1998م، بما يمثل 65% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وعجزت الدول المدينة عن تسديد فوائد الدين على الرغم من مختلف الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة، حيث تقدر خدمة الدين بحوالي 31% من صادراتها للسلع والخدمات[4].

وتزداد خطورة القضية مع انهيار أسعار السلع الأساسية، والتي تعتمد عليها أغلب الدول الإفريقية بشكل أساس؛ حيث تمثل سلعة واحدة أو سلعتان في بعض الأحيان أكثر من 50% من عائد التصدير لأربعين دولة إفريقية.

ومن هنا كانت المناداة بضرورة معالجة مشكلة الديون الخارجية للدول الإفريقية بإسقاط أو تخفيف عبء المديونية، التي تأكل معظم عوائد الدخل القومي، ومخصصات التنمية الواجب توجيهها لخدمة التعليم

[1] دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا BADEA
[2] علي مدوني ،قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاستها على الأمن و الأستقرار فيها (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2013)، ص 205 .
[3] نفس المرجع ، ص 206
[4] على مديوني ، مرجع سابق ، ص 167

والرعاية الصحية، والبنية التحتية تتجه لخدمة سداد الدَّين، وتزيد من ظاهرة الفقر، ومن ثم تعطل خطط التنمية، وتزيد من توسيع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فإجمالي خدمة الدَّين التي تدفعها القارة الإفريقية تعادل ضعف الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية فيها، بينما إلغاء الديون عن كاهل الدول الإفريقية سيكلف المواطن في الدول المتقدمة ما يقارب من سنت واحد يوميًا، ومن هنا يقع العبء الأكبر من مهمة اختزال الفقر، وإلغاء الدين الإفريقي عن كاهل الدول المانحة، والمؤسسات المالية، والتنموية الدولية[1].

آليات تنفيذ شروط الصندوق والبنك الدوليين

توجد ثلاثة محاور أساسية في قروض برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي التي لجأت إليها البلدان العربية عند إعادة جدولة ديونها، وهذه المحاور الثلاثة تعتبر بمثابة آليات لتنفيذ شروط إعادة جدولة الديون، أو شروط الحصول على التسهيلات المرتبطة بعملية الجدولة، وهذه المحاور أو الآليات الثلاثة هي:

- **تحرير الأسعار:** ويتضمن التزام الدولة المدينة بتحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل، وكذلك تحرير أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجب وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور، وهذا التحرير للأسعار يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار والإضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل.
- **سياسة الخصخصة:** وهو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف إلى الربح، وهو الأمر الذي يكون على حساب تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام.
- **تحرير التجارة الخارجية:** فالبنك الدولي يطالب الدول المدينة بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع، والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحلية، وخفض الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، والعمل على تشجيع التصدير، وعدم اتباع سياسة تقوم على إحلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية.

[1] نفس المرجع ، ص 168

التحول الديمقراطي في إفريقيا.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي بدأت تتشكل بوادر ظهور نظام دولي جديد تزامن مع تغير في بنية الاقتصاد السياسي العالمي و قد ظهرت موجة من التحولات الديمقراطية، بداية التسعينيات حيث أن المساعدات التنمية التي كانت تتحصل عليها من صندوق النقد الدولي *و البنك الدولي *و كذلك الاتحاد الأوربي* و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ، ارتبطت بشروط منها دعم حقوق الإنسان ، دولة القانون الديمقراطية الليبرالية كنمط للحكم ، جعل العديد من الدول الإفريقية تتخذ منه كبديل سياسي ، للتوجه إلى الديمقراطية.

فقد تغير المشهد الإفريقي بداية من عام 1997 ، وذلك بإجراء أنتخابات تعددية في حوالي ثلاثة أرباع الدول الإفريقية و هنا وصفه المحللين بالموجة الثانية للتحرر في أفريقيا ، و ذلك لما تخللت إفريقيا نوع من التحولات السياسية في نظم الحكم فيها إلى نظام الحكم الراشد.

الحكم الراشد : يعرف الباحثين الحكم الراشد بأنه " التفاعل داخل البنيات و العمليات و التقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة ، كيفية اتخاذ القرار ، كيفية تعبير المواطنين و المعنيين الآخرين ، بالأساس (مفهوم الحكم يدور) حول السلطة العلاقات و المسائلة : من يؤثر ، من يقرر ، و كيفية مسائلة متخذ القرارات "[1].

تعريف البنك الدولي : " 1992 "الحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال و الأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات، والتي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية ، أي من الأعلى نحو الأسفل و التي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها ، لابد من الربط بين الحكم الراشد والتنمية التشاركية ، وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية ، إضافة إلى تعيين وتعريف احترام القوانين وتسيير القطاع العام ، محاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها في المجال الإداري والعسكري.

و ينطوي مصطلح الحكم الراشد على بعض العناصر التالية أو كلها : شفافية الإجراءات العامة دولة القانون ، إجراءات مكافحة الرشوة ، الإصلاحات الخاصة باللامركزية ، الإجراءات الديمقراطية ، إصلاحات

[1] مغاوري شلبي علي ، الجزيرة http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9AEC37FC-EDB6-46 6A-ACD0-455B8591E473

*** صندوق النقد الدولي : منظمة عالمية تضم في عضويتها 189 بلدا و تأسست لتحسين صحة الاقتصاد العالمي و يهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي و ضمان الاستقرار المالي * البنك الدولي :يعتبر البنك الدولي أكبر مصدر في العالم يهدف إلى تقديم المساعدات المالية و التقنية لبلدان العالم الثالث .* الاتحاد الأوربي هو جمعية دولية للدول الأوربية يضم 28 دولة .**

العدالة ، الضمان الاجتماعي ، هيكل وطني رشيد يضمن فعالة و نجاعة الأسواق الخاصة مع مساهمة المجتمع المدني احترام حقوق الإنسان [1].

المطلب الثاني : أزمات بناء الدولة في إفريقيا.

لقد ذكرنا أن الدولة الإفريقية الحديثة لم تظهر إلا كنسخة أفريقية للنظام الاستعماري ، من حيث تسلطية النظام ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم و عدم الفسل بين الحاكم و الدولة أدي إلى شخصنة السلطنة السياسية و انتشار الفساد المرتبط بالقادة و الطبقة الحاكمة و ذلك بالدفاع عن نظام الحزب الواحد و ذلك بذريعة التنمية الاقتصادية ، كما أن الزعماء مثلوا مصالح دول أجنبية في بلدانهم . لذلك عرفت الدولة في إفريقيا عدة أشكال و أزمات مختلفة أثرت على بناء الدولة منذ الاستقلال إلى غاية الآن خاصة الأزمات العرقية التي تمتاز بها القارة الإفريقية .

1) **الفساد** : يعرف العالم انتشار لظاهرة الفساد بدرجات مختلفة ، وتحتل القارة الإفريقية المرتبة الأولي عالميا من حيث عمليات الفساد و أنواعها

أ) **تعريف الفساد** : يعرف الفساد بأنه "ظاهرة عالمية تتضمن استغلال الوظيفة العامة و المصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع و الأنظمة الرسمية ، سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف نفسه ، أم نتيجة للضغوطات التي يمارسها عليه الأفراد أو المؤسسات من داخل و خارج الجهاز الحكومي ، سواء أكان هذا السلوك تم بشكل فردي أم بشكل جماعي "[2] .
كما أن هناك تعريف شحاتة بأنه " مخالفة القوانين و الأنظمة النافذة في مجتمع ما ، مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد القومي بأوسع معانيه ، أو أي عمل أو امتناع عن عمل من شأنه أن يؤثر في كيان الدولة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسي ، أو كل ما يمس الاقتصاد بصفة عامة . فيشمل الجرائم ضد الذمة المالية ، التي ترتكز أثناء مباشرة النشاط الاقتصادي أولها علاقة بالنشاط الاقتصادي .

كما يعرف " أنه استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكًا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي .

ب) مظاهر الفساد :هناك أربع مظاهر سنتطرق إلى تعريفها و هي كالتالي :

[1] علي مدوني ،مرجع سابق ، ص 205 .

[2] عبد القوي بن لطف الله علي جميل ، أنماط الفساد و آليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية ، أطروحة دكتوراه (الرياض ، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية 2013) ، ص 10

- **الفساد السياسي** : يتمثل في عدم الاستقرار السياسي و نقص الحريات العامة و عدم اشتراك المواطنين في اتخاذ القرارات ، الأمر الذي يؤدي إلى تمركز سلطة اتخاذ القرارات في أيدي معينة مما يسبب استغلال هذه الفئة لنفوذها في سبيل تحقيق مصالحها الشخصية .
- **الفساد المالي** : يتمثل في الانحرافات المالية و مخالفات القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سر العمل الإداري و المالي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كجهز المركزي لرقابة المالية المختص بفحص و مراقبة حسابات و أموال الحكومة .
- **الفساد الإداري** :و هو عبارة عن انحرافات سلوكية تتم من العاملين تجاه منظماتهم كأن يتخلي العاملون عن القيام بأداء واجباتهم جزئيا أو كليا مع عدم بذل أي مجهود متوقع منهم الأمر الذي يؤثر بدوره على مستوي فعالية المنظمة ، ومن أمثلة هذا النوع من الفساد مخالفة القوانين و المحسوبية و الإهمال و عدم احترام الدوام و تحقيق المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة .
- **الفساد الاجتماعي** : هذا المعيار كما في باقي المعايير يختلف و يتباين من مجتمع إلى آخر فما يعتبر في هذا المجتمع فساداً قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر . ز من أمثلة الفساد الاجتماعي انعدام معاني الوطنية والولاء و الإخلاص وحب العمل و تفشي اللامبلات و انعدام الأخلاق الوظيفية وعدم احترام أسرار العمل ..... و غيرها [1].

ج) الفساد طبقا لأثره:

- **الفساد الكبير** : وهو الفساد الذي يرتكبه الوزراء أو رؤساء الحكومة و رؤساء الدول .
- **الفساد الصغير**:وهو فساد الموظفين الصغار و أساسه الحاجة .

و هناك تصنيف أخر من حيث الأثر حيث يصنفه كالتالي :

- **الفساد الفوقي (الكبير)** :أي فساد النخبة في هيكل السلطة العليا التي تمتلك علاقة وشبكة مصالح واسعة مع ممثلي الشركات و المؤسسات التجارية و الاستثمارية الكبرى محلية كانت أم خارجية و تسيطر على مراكز القرار السياسي و الاقتصادي .
- **الفساد التحتي (الصغير)** : أو فساد على المستويات الادني الذي يتغلغل في المفاصل الإدارية لأجهزة الدولة كالإدارات الضريبية و الجمركية و المؤسسات الحكومية الأخرى [2].

2) الإرهاب و تداعياته : تؤكد عدد من الدراسات، خاصة الأمريكية منها، أن الساحل سوف يصبح مجالا خصبا لنمو وتطور إرهاب إفريقي خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الخاصة بتنامي التطرف الديني

[1] نفس المرجع ، 25
[2] نفس المرجع ، ص 26

عن طريق عدد من الجمعيات "السلفية" أو عن طريق جماعة الدعوة والتبليغ، وكذلك لوجود عدد من السوابق الإرهابية: الهجوم على ثكنات عسكرية بموريتانيا، قتل السواح، بموريتانيا ووصول الجماعة السلفية للدعوة و القتال لغاية التشاد[1] .

نماذج من الجماعات الإرهابية في إفريقيا :

تعد جماعة بوكو حرام النيجيرية أحد نماذج القاعدة المنتشرة حاليا فى مناطق متعددة من العالم. ومن الجدير بالذكر أن هناك ثلاث صور للقاعدة هي:

- القاعدة الأم (المركزية)، وهى التي أسسها أسامة بن لادن عام 1998 تحت مسمى الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين.

- الصورة الثانية هي أفرع القاعدة، وهى التي نشأت بأمر مباشر من أسامة بن لادن، ولها مثال وحيد هو تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والذي يرفع شعار أخرجوا المشركين من جزيرة العرب.

- الصورة الثالثة هي نماذج القاعدة، وهى الأكثر انتشارا أو شيوعا فى العالم، حيث إن هذه النماذج ليس لها أي علاقة تنظيمية بالقاعدة الأم، وإنما ترتبط بتنظيم القاعدة أيديولوجيا وفكريا فقط، وتستلهم الفكر الجهادي من القاعدة، وترى في زعيم القاعدة أسامة بن لادن زعيما روحيا لها. ومن أشهر الأمثلة لهذه النماذج في إفريقيا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة شباب المجاهدين بالصومال، وكذلك جماعة بوكو حرام النيجيرية، التي أعلنت أخيرا عن التحاقها بتنظيم القاعدة, مع العلم بأنه ليست هناك علاقة أو اتصال بين الاثنتين.

لكن نماذج القاعدة غالبا، بما فيها جماعة بوكو حرام، تهدف من مثل هذا الإعلان إلى محاولة كسب التعاطف والتأييد من المسلمين العاديين بصفة عامة، والجهاديين بصفة خاصة، نظرا للمكانة الخاصة التى يتمتع بها تنظيم القاعدة في أوساط المسلمين، والذي دائما ما يطرح نفسه على أنه مدافع عن الإسلام والمسلمين ضد اليهود والصليبيين المعتدين، وبالتالي تتمكن جماعة بوكو حرام من الحصول على الدعم المالي والمادي من المسلمين الموجودين في هذه المناطق، والذين عانوا لسنوات من الاحتلال، ويرون فيه مثالا للصليبيين الذين تتحدث عنهم القاعدة، وبالتالي يساعدون ويدعمون أمثال هذه الجماعات.

[1] خالد حنفي علي : "النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، ع،2006، ص164

من ناحية أخرى، فإن القاعدة الأم لا تنفى مثل هذه البيانات من التحاق هذه الجماعات بها، وذلك لكي تثبت لأعدائها أن لها قواعد وأتباعا في مناطق مختلفة من العالم، وأنها صاحبة أذرع طويلة تستطيع أن تضرب بها أعداءها في مناطق متعددة من العالم[1].

الاتفاقية الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب.

أكدت الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب في ديباجتها أن الإرهاب يشكل انتهاكا خطيراً لحقوق الإنسان ، وعائقا ًللتطور الاجتماعي الاقتصادي ، لما يسببه من عدم استقرار للدول. .واتساقاً مع مواقفها السابقة أشارت الاتفاقية إلى الإرهاب الذي يمارس من قبل الأفراد و من الدول أيضا ، وشددت على الروابط المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة ، بما في ذلك التجارة المحظورة للأسلحة ، والمخدرات ، وغسيل الأموال[2] .

وقد عرفت المادة الأولى من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمكافحة العمل الإرهابي ، العمل بأنه" يعتبر "عملا إرهابيا "أي عمل أو تهديد به يعد خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الاتفاقية والذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات ، أوالسلامة البدنية أو الحرية ، أو ألحق إصابة أو وفاة بأي شخصأ ومجموعة من أشخاص ، أو يسبب أو قد يتسبب في إلحاق ضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو البيئية أو التراث الثقافي ، وأن يتم ارتكابه بقصد:

1-ترهيب أو إثارة حالة منا لهلع ،أو إجبار أو إقناع أو حمل أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة الشعب أو جزء منه ، على المبادرة بعمل أو الامتناع عنه أو اعتماد موقف معين أو التخلي عنه ، أو العمل على أساس مبادئ معينة.

2-إعاقة السير العادي للمرافق العمومية ، أو توفير الخدمات الأساسية للجمهور ، أو خلق وضع عام متأزم.

3-خلق حالة تمرد عارمة في البلاد . أي عمل أو تهديد يعد خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الاتفاقية و الذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات ، أو السلامة البدنية أو الحرية ، أو ألحق إصابة أو وفاة بأي شخص أو مجموعة من أشخاص ، أو يسبب أو قد يتسبب في إلحاق ضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو البيئية أو التراث الثقافي ، وأن يتم ارتكابه بقصد : ترهيب أو إثارة حالة من الهلع ، أو إجبار أو إقناع أو حمل أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة الشعب أو جزء منه، على المبادرة بعمل أو الامتناع عنه أو اعتماد موقف معين أو التخلي عنه ، أو العمل على أساس مبادئ معينة.

2-إعاقة السير العادي للمرافق العمومية ، أو توفير الخدمات الأساسية للجمهور، أو خلق وضع عام متأزم.

[1] علي بكر ، القاعدة الإفريقية : مستقبل "بوكوحرام " في شمال نيجيريا ، السياسة الدولية ، جريدة الأهرام ،25 أبريل 2017 .
[2] إبراهيم عيد نايل ، السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب (القاهرة ، دار النهضة العربية 1996) ، ص17

3- .خلق حالة تمرد عارمة في البلاد [1].

3) الجريمة المنظمة : تعرف المنطقة تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها سواءًا على مستوى التهريب خاصة السجائر التي تشكل منطقة ديكال بمالي الحلقة الأساسية لها، المتاجرة بالبشر، المتاجرة بالأسلحة ، وتبييض الأموال؛ ولكن تبقى جريمة المتاجرة بالمخدرات الأكثر خطرا والأسرع نموا بحكم تحول الساحل لنقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل "الهيروبين، الكوكايين و الكراك" من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي[2].

أهداف الجريمة المنظمة:

1-الربح : يعتبر هدف الربح هو الدافع و المحرك الأساسي لأعضاء الجريمة المنظمة ، وهو ما يميزها عن غيرها من التنظيمات الإجرامية و يجعلها تمارس نشاطاتها المشروعة وغير المشروعة والتي تدر الأرباح الطائلة كتجارة المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر ، ولا توجد حتى الآن إحصائيات وأرقام مؤكدة تقدر حجم الأرباح الهائلة التي تحققها هذه التنظيمات على مستوى الدولة ، إلا أن بعض الخبراء الدوليين يؤكدون أن قيمة هذه الأرباح تتراوح بين 300إلى500 بليون دولار (في العام الواحد . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد يتم استثمار هذه الأموال في مشاريع مشروعة مثل الفنادق والمطاعم .

2-الدخول في تحالفات إستراتيجية:

بسبب زيادة الأعمال الإجرامية التي تمارسها المنظمات الإجرامية في مناطق متعددة من العالم كان لابد لهذه التنظيمات أن تدخل في تحالفات إستراتيجية بين بعضها وذلك من خلال إبرام اتفاقيات فيما بينها حتى تحمي نشاطها الذي تمارسه في الدول الخاضعة إلى نفوذ تنظيم إجرامي آخر أو تنظيم عمليات التسويق لما تنتجه من مواد مشروعة و غير مشروعة و كان لهذه التحالفات الإستراتيجية الأثر في تعزيز قدرتها على المواجهات الأمنية والقضاء على العنف الذي كان دائرا بينها بالإضافة إلى الشراكة في اقتسام الأرباح والخسائر. هذه خصائص الجريمة المنظمة والتي تميزها عن غيرها من الجرائم لما حققته لها من نفوذ وقوة وذلك لقيامها .على أسس قوية أدت إلى تماسك بنياتها الداخلي وأسهمت في تفاقم خطره او الأضرار الناجمة عنها .

4)الهجرة السرية: تعد هجرة الموت أو هجرة اليأس أحد الحركيات الإنسانية المعبرة عن عدم إ نتاج بيئة داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان وذلك ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون للعيش في ظروف أفضل ماديا "بالأساس" وهذا ما دفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة لقارة الحلم الأخيرحتى وإن كان على حساب فقدان حياتهم. فاستفادت شبكات الجريمة المنظمة والهجرة السرية من يأس الفقراء وتطلعات الطامحين لإنتاج جيل جديد من "تازحي القوارب" الذين يموتون بالآلاف كل سنة،وينتجون أينما

[1] عزت سيد إسماعيل ، سيكولوجية الإرهاب و جرائم العنف (الكويت ، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع 1988) ، ص 35

[2] خالد حنفي علي ، مرجع سابق ، ص164

يمروا حالات من الجرائم المنظمة "الدعارة، السرقة، التزوير، المخدرات...إلخ" . كما تعتبر الهجرة السرية أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول وتقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو 3.5 مليار دولار سنويا وتضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وتقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة، وتشكل الهجرة خطرا على سيادة الدول المستقبلة لها إذ أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة يشكل خرقا لسيادتها، كما أنه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللاإنسانية الماسة بالكرامة. وبهذا أضحت ظاهرة الهجرة توصف بأنها خطر يتهدد الدول الغربية أكثر من الإرهاب والجريمة[1].

5) الدول الفاشلة في أفريقيا .

تتسم الدول الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة، كما تتسم بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة . ففي أغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة التي تقف المعارضة وراءها غالباً .وقد تواجه السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة، حالات من العصيان والتمرد المدنيين .لكن درجة العنف بحد ذاتها لا تقدم تعريفاً للدولة الفاشلة، بل ما يقدم التعريف هو طابع استمرارية ذلك العنف وتوجيهه ضد النظام القائم، بحيث يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية وجغرافية كالمطالبة بالاستقلال مثلاً .ذلك هو العنف الذي تعرف به الدولة الفاشلة .و يتمظهر فشل الدولة القومية في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية ويتدهور مستوى المعيشة وتضعف الدولة .(المركزية وكل المرافق التابعة لها) وتعد الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف تلوينات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة، وهي تمثل السمة الرئيسية للدولة الفاشلة، فلا توجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية، لكن لا يمكن أن يرد فشل الدولة أساساً على عدم قدرتها على خلق التناسق والتناغم بين مختلف الإثنيات والعرقيات فيها، علماً أن ذلك يكون

عاملاً رئيسياً في دفعها إلى الفشل .ولا تستطيع الدولة الفاشلة السيطرة على حدودها، حيث تقتصر سيطرة الحكومة الرسمية على حدود العاصمة وواحدة من المدن الكبرى في الدولة القومية .ويعتبر العامل الجغرافي هو الآخر مهماً في تحديد مدى فشل الدولة انطلاقاً من تحديد (مدى سيطرتها الجغرافية على الدولة القومية[2]).

هناك مؤشر آخر على فشل الدولة يتمثل بتنامي العنف الإجرامي؛ فمع ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية يصبح القانون شبه غائب، وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات، وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل، وتغدو الفوضى هي الطابع السائد في

[1].وليد محمود عبد الناصر، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، (مجلة السياسة الدولية، ع 124، أفريل 1996)، ص.114

[2] روبرت ي روتبرغ ، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية ،(الثقافة العالمية العدد 117مارس 2003) ، ص51.

البلاد .وهنا يضطر المواطنون الساعون للحفاظ على ممتلكاتهم ومنازلهم إلى اللجوء لتجار السلاح وقادة الحرب تبعاً للاعتبارات القبلية والعشائرية، وبالتالي تبرز القوة في الوقت الذي يكون فيه كل شيء آخر بما في ذلك الدولة في (حالة وانهيار)١٥ هذا بالنسبة إلى مفهوم فشل الدولة، أما في ما يخص هشاشة الدولة، فقد تنوعت التعريفات حولها .لكن بالرغم من هذا التنوع والاختلاف، فهناك اتفاق على نقاط رئيسية في مجمل الكتابات الأكاديمية والعلمية، حيث وجد كل من الكاتبين ستيوارت وبراون أن جميع التعاريف تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة وهي:

1) الفشل في بسط السلطة، أي عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها من العنف.
2) عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.
3) عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها ومن طرف المجتمع الدولي.

الإنقلبات العسكرية : و اللافت أن أغلب الدول الأفريقية سواء أكانت عربية أم إفريقية بدأت تجربتها الحديثة في انقلابات عسكرية سواء مصر أم في الجزائر أم ليبيا أم في السودان أم في الصومال ، فقد رسخت هيمنة النخبة العسكرية على السلطة و سمحت لها بالتدخل ،و لم تكن دول مثل سيراليون و الجابون و مالي و مالاوي و بوركينافاسو و رواند و بورندي و أوغندا بعيدة عن الانقلابات ، حيث عانت منها وخسر الملايين من المواطنين حياتهم بسبب الصراع على السلطة ، و حيث ان هذه الانقلابات أكدت مدى النفوذ الذي يتمتع به القوي الاستعمارية في البلاد ، فضلا عن ضلوع الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الانقلابات ، خاصة إذا كانت النخبة الحاكمة لا تدعم مصالح هذه الدول أو تفتح لها الباب لنهب ثرواتها مقابل عمولات . كما أفسحت الباب أمام أجهزت الاستخبارات الغربية للسيطرة على القارة [1].

الأمراض الخطيرة :تعتبر أمراض الإيدز و الملاريا و السل في مقدمة الأمراض الثلاثة المرتبطة بالقارة و يتقدم الإيدز الصدارة فهو مصدر قلق كبير و سبب للوفاة في أجزاء كبيرة من إفريقيا على الرغم أن القارة تضم نحو15,2 في المائة من سكان العالم فإن جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا تمثل نحو 69في المائة من مرضى نقص المناعة المكتسب و 70 في المائة من وفيات الإيدز عام 2011[2] .

[1] ـــــــــ، الفقر و التخلف و الديكتاتورية أبرز تداعيتها 186 انقلاب عسكري تدخل افريقيا النفق المظلم ، www.al-forqan.net/articles/print -171.html

[2] مرض الإيدز في إفريقيا ، ويكيبيديا www.ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B1%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%A8%D8%AF%D8%B2%D9%81%D9%8A

المبحث الثالث : آليات معالجة الصراعات العرقية وحالات تم تسويتها .

أن طبيعة الدول و دورها في التعامل مع مسألة التنوع العرقي داخلها هو من أهم ما يميز الدولة و يبرهن درجة تفوقها و تقدمها فالدول التي تحتوي التنوع العرقي سواء كان دينيا أو ثقافيا أو اجتماعيا تصنف من ضمن الدول المستقرة سياسيا لكن الدول التي تتجاهل مطالب مجتمعها سواء بالتهميش أو الإقصاء أو الاضطهاد التي يفتح الأبواب إلى العنف و التمرد بالدول العاجزة و هناك عدة آليات لمعالجة هذا التنوع و كذلك هناك حالات تم معالجتها دون استخدام العنف .

أ) **المطلب الأول : : آليات معالجة الصراعات العرقية في إفريقيا .**

سعت الدول الإفريقية إلى احتواء الصراعات العرقية والحد من تداعيتها المدمرة، وذلك عبر القضاء على أبرز مسبباتها, وهي «الظاهرة العرقية».

واتبعت النظم الإفريقية في سبيل ذلك ثماني استراتيجيات؛ هي:

1- **الاحتواء containment:** ويعني الإبقاء على عزلة الجماعة أو الجماعات الإثنية الخارجة عن سيطرة الدولة، أي فصلها وعدم مساواتها بالجماعة الإثنية الحاكمة, وقد اتبعت هذه الاستراتيجية مع البربر في المغرب العربي، والطوارق في مالي والنيجر وبوركينا فاسو[1].

2- **الاستيعاب Assimilation:** وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تقبل قيم الجماعة الحاكمة وثقافتها، أو المسيطرة بالرضا والإقناع. وقد يكون الاستيعاب ثقافياً (تذويب الثقافات المتباينة في إطار ثقافة الجماعة المسيطرة), وتُعد إثيوبيا من أبرز الدول التي طبقت هذا الأسلوب, حيث حاولت جماعة «الأمهرة» فرض سيطرتها على جماعة «أورومو» وبقية الجماعات الأخرى في البلاد. وربما يكون الاستيعاب مؤسسياً (إنشاء مؤسسات اجتماعية وثقافية تشارك فيها كل الجماعات المتمايزة ثقافياً)، وفي أحيان أخرى يكون الاستيعاب عنصرياً (القضاء على التمايز أو الاختلافات البيولوجية عبر تشجيع الزواج المختلط)[2].

1ايمن السيد شبانة :الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص.. التداعيات.. سبل المواجهة
http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9
[2] نفس المرجع

3- **التعددية Pluralism:** وتعني الاعتراف بالآخر، وإعطاء وزن أكبر للحقوق والمصالح الجماعية للأقليات، بيد أن هذه الاستراتيجية لم تُطبق في الدول الإفريقية إلا في حالات قليلة.

4- **الوحدة من خلال التعدد:** ترمي هذه الإستراتيجية إلى تأسيس الولاء القومي دون القضاء على الثقافات الفرعية، حيث يتم إيجاد نوع من الولاء والثقافة المشتركة بينها, ويكون للجماعات الإثنية الحق في استخدام لغاتها، وإقامة شعائرها الدينية، وحماية تراثها الثقافي. ومن أبرز أدوات هذه الإستراتيجية : الفيدرالية, و الكونفيدرالية , والحكم الذاتي الإقليمي[1].

وهناك تطبيقات عديدة لهذه الإستراتيجية، ومن ذلك تطبيق الفيدرالية في نيجيريا بموجب اتفاق عام 1979م، وتطبيق ما يُعرف باسم «الفيدرالية الإثنية» في إثيوبيا، وهي تعطي الجماعات الإثنية الأساسية في الدولة الحق في تقرير مصيرها بشروط معينة يقررها الدستور.

5- **تقاسم السلطة power Sharing:** تطرح هذه الإستراتيجية نهجاً مختلفاً في التعامل مع وضعية التعددية المجتمعية من خلال الاعتراف بالهوية الجماعية, وتقوم على أربع ركائز؛ هي: تمثيل كل الجماعات المتمايزة والفاعلة في السلطة، ووجود درجة عالية من الاستقلال والحكم الذاتي لهذه الجماعات، وتخصيص حصص معينة في السلطة وعوائدها لهذه الجماعات، وحماية حقوق الأقليات. وهناك تطبيقات إفريقية عديدة لهذه الإستراتيجية ؛ أهمها: جمهورية جنوب إفريقيا بعد الأبارتهيد، وإثيوبيا في عهد مليس زيناوي, والسودان في عهد جعفر نميري، وذلك عندما منح الجنوب حكماً ذاتياً بموجب اتفاق أديس أبابا عام 1972م.

6- **الاستبعاد:** وهو منهج متطرف في التعامل مع الظاهرة الإثنية، حيث تنطوي هذه السياسة على تطبيق سياسة العزل العنصري بين مختلف الجماعات الإثنية في الدولة، على أن يسري هذا العزل فيما بين جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإقليمية, وقد طبق هذا النظام في جمهورية جنوب إفريقيا قبل أن يتم تفكيك نظام الفصل العنصري فيهما[2].

7- **الإبادة الجماعية Genocides:** وهي أكثر الاستراتيجيات تطرفاً في التعامل مع الظاهرة الإثنية، حيث تقوم على التخلص العضوي من الجماعات المتمايزة إثنياً, ومثال ذلك إبادة جماعة التوتسي على أيدي جماعة الهوتو في رواندا عام 1994م.

8- **القبول بمبدأ الانفصال:** وهنا تسمح الحكومة المركزية للجماعات الإثنية الراغبة في الانفصال بممارسة حق تقرير المصير، وذلك عبر استفتاء ينظم لذلك الغرض, ومثال ذلك حالة جنوب السودان الذي أقرت

[1] نفس المرجع
[2] نفس المرجع

اتفاقية نيفاشا في يناير 2005م بحقه في تقرير مصيره، وذلك عبر استفتاء من المتوقع أن يُجرى في يناير 2011.[1]

وبالنسبة لفاعلية السياسات المذكورة في تحقيق الاندماج الوطني؛ فقد أكدت التجارب الفعلية إخفاق أسلوب الاستيعاب الطائفي، وكذا إخفاق أسلوب الاستبعاد في تحقيق الاندماج الوطني في الدول التي طبقت فيها تلك الأساليب، بل إنها ولّدت روح المقاومة لدى الجماعات العرقية المضطهدة, حيث ينطوي هذان الأسلوبان على إعلاء معايير الولاء العرقي عند صياغة سياسات التوزيع بالنسبة للمناصب العليا والوظائف في الجهاز الإداري، وتحديد المشروعات التنموية، وتقديم الخدمات العامة؛ بما يهدف في النهاية إلى خدمة مصالح الجماعة العرقية الأقوى والحفاظ على تميزها, ومن ثمّ كان اندلاع الصراعات العرقية مثل الملاذ الأخير للجماعات العرقي المضطهدة، بعد استنفاد كل الآليات السلمية للقضاء على مظاهر الظلم الاجتماعي والتمييز الذي تعانيه تلك الجماعات.

أما الاستراتيجيات الاندماجية الوظيفية؛ فقد أثبتت نجاحها في معظم الدول التي طُبقت فيها, ذلك لأنها تركز على تنفيذ سياسات متعددة لتقاسم السلطة على أسس عرقية من أجل خفض حدة التوترات العرقية في الدولة, ومن هذه الأساليب: تحديد حصص كل الجماعات العرقية – الأساسية على الأقل– في الدولة في المناصب القيادية والإدارية في الدولة، ومنح الحكم الذاتي للجماعات العرقية ، وإجراء استفتاءات خاصة بالأقليات العرقية القضايا الحيوية التي تمس مصالحها.[2]

المطلب الثاني : حالات من التجارب الإفريقية تم فيها تسوية الصراعات .

لقد عرفت القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي أصابت معظم الدول الإفريقية ضرراً فادحاً و دماراً هائلاً بها فقد شهدت معظم الدول الإفريقية تراجع في التنمية وكذلك رداءة في الديمقراطية . و مع ذلك فهي تملك تجارب في إنهاء الحروب الأهلية من خلال الوسائل السلمية و الاستفتاء تحت أشراف ووصاية هيئة الأمم المتحدة و هنا سنذكر تجارب على حالات باختصار.

1) **الاستفتاء الذي قام به الاريتريون بمراقبة الأمم المتحدة** :بعد الحرب العالمية الثانية أجبرت ايطاليا عن التخلي عن أراضيها التي استعمرتها في إفريقيا . و كانت اريتريا أحدها . و بناءا على توصيات الأمم المتحدة كانت اريتريا متحدة في تحالف مع أثيوبيا تحت سيادة الإمبراطورية الأثيوبية . و لكن في بداية

[1] نفس المرجع
[2] نفس المرجع

الستينيات قامت أثيوبيا بحل الفدرالية و ضم اريتريا أليها كإقليم [1]. و هنا نشبت حرب الاستقلال و دامت ثلاث سنوات في 1991 تم الإطاحة بنظام الحكم العسكري من السلطة ، و أشرفت الأمم المتحدة على عملية الاستفتاء المتعلقة باستقلال اريتريا في عام 1993 بموافقة الحكومة الإثيوبية الجديدة ، و قد نتج عن هذا الاستفتاء تصويت أكثر من 99% لصالح الاستقلال و بناء على ذلك أصبحت اريتريا دولة ذات سيادة مستقلة .

2) **اتفاقية السلام الشامل و الاستفتاء على جنوب السودان** :أظهرت الحرب الأهلية السودانية مدي الحقد و الضغينة و التميز العرقي بين العرب المسلمين في الشمال و المسحيين الأفارقة و أصحاب العقائد الأخرى في الجنوب .حيث تعتبر أطول حرب أهلية 1983 إلى غاية 2005 فقد حصد هذا الصراع العرقي أرواح 2 مليون شخص من كلا الجانبين و شرد ما يقارب 4 ملايين شخص من الجنوب . في يناير 2011 اجري جنوب السودان استفتاء لتقرير المصير أما البقاء مع حكومة السودان أو الاستقلال عنها. بموجب اتفاق السلام الشامل و فق للجنة الاستفتاء لجنوب السودان فإن 98,8% من الأصوات كانت لصالح الانفصال و في فبراير 2011 ، وافق الرئيس السوداني عمر البشير رسميا علة قبول نتائج الاستفتاء . كما فعلت ذلك الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية ، و دول أحرى في 9يوليو 2011 أُعلن جنوب السودان استقلاله رسميا[2] .

3) **الحدود : منطقة التنمية المشتركة بين نيجريا و ساوتومو**: أن الاتفاق الموقع بين نيجريا و ساوتومي و برينسيبي في مجال المطالبات المتداخلة يمكن اعتبارها كممارسة مثالية فبعد عدد من المناقشات ، أتفق رئيسا الدولتين في أوت2000 أنهما لن يسعيا للتوصل إلى أتفاق بشأن حدود بحرية محددة ، ة بدلا من ذلك و مراعاة لمصلحة التعاون بين الدولتين و للاختلافات التي تحسم فقد كان من المرغوب فيه أنشاء منطقة تنمية مشتركة في المناطق التي يدعي كلا البلدين السيادة عليه و قد قام الرئيسان بتشكيل لجنة وزارية تقنية مشتركة لصياغة الشروط التفصيلية الخاصة بإنشاء المنطقة و بعد ثلاث جولات من المفاوضات و اللقاءات تم توقيع المعاهدة في أبوجا نيجيريا في 21 فبراير 2001 من قبل وزيري الخارجية في كلا البلدين[3] .

---

[1])، ص 155ظريف شاكر ، البعد الأمني في منطقة الصحراء الإفريقية التحديات و الرهنات (مذكرة ماجستير جامعة باتنة 2010/2009

[2] نفس المرجع ، ص 157

[3] ربيع عبد المعطي ، دور منظمة الوحدة الأفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض النزاعات ، (القاهرة :دار القومية العربية للثقافة و النشر)، ص 58

الخلاصة :

لقد شهدت القارة الإفريقية تزايداً مطرداً في عدد الصراعات والنزاعات المسلحة، حيث بلغت منذ عام 1970 أكثر من ثلاثين نزاعاً (الغالبية العظمى منها صراعات أهلية داخلية)، بل إن عام 1996 وحده شهد وجود صراعات مسلحة في أكثر من (14) دولة إفريقية، وقد نجم عن هذه الصراعات نحو نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، ونحو ثمانية ملايين لاجئ ونازح ومشرّد، وليس بخاف أن تأثيرات هذه الصراعات والنزاعات تعوق الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار لشعوب القارة .

وأن أزمات بناء الدولة في أفريقيا أنه الم تجد المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة ، ومن ثم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة ، لكن ذلك لم يحصل وأصبحت الدول الأفريقية مسرحاً للتقاطبات والصراعات الدولية بين القوى الكبرى في ذلك الوقت وهما المعسكران الاشتراكي والرأسمالي ، إضافة إلى ما قامت به بعض الشركات المتعددة الجنسية مندور سلبي بعد رحيل الاستعمار في إفساد السياسيين في أفريقيا وسعيه التحقيق مصالحها و لو على حساب الدول الأفريقية. فقد عرفت الدول في القارة الإفريقية بعد فترة طويلة من الاستعمار الأوربي إلى أعادة بناء دولا جديدة مستقلة وفق معايير الدولة الحديثة و هذا كان الشئ الظاهر فمشكلة بناء الدولة في أفريقيا تعود إلى طريقة التي ظهرت بها و ليس لأسباب عارضة . فالدولة كيان ميلاده يشبه ميلاد الكائن الحي (الولادة ، الطفولة ، الفتّي " السباب "، الكهولة فالموت) و تعرف هذه الظاهرة بمراحل حياة الدولة ، فهي تنشأ نتيجة عوامل داخلية و تطور طبيعي لصراع القوى و المصالح و الحاجات الداخلية .

لكن طريقة نشوء الدول الإفريقية لم يمر بهذه المراحل و لم يستجيب لهذه المقومات و ظلت متصلة بالدولة الأوربية المستعمرة في اغلب الأحيان الذي قتل أهم المقومات الأساسية للدولة في أفريقيا التي كانت قبل الاستعمار . و نقل لها صور سطحية و ناقصة عن الدولة ، و يعتبر التنوع العرقي من أهم الظواهر الإنسانية التي تتقاسمها العديد من المجتمعات حيث أن أفريقيا وحدها فيها 2200 عرقية من أصل 8000 عرقية في العالم متباينة بينما تحتضن أسيا ذات 3 مليارات من السكان 2000 عرقية .

الفصل الثالث : الصراعات العرقية في مالي و تأثيرها علي بناء الدولة (دراسة حالة)

تعتبر مالي من بين الدول الأقل نموا في العالم ، فالأزمة الاقتصادية الخانقة جعلت الدولة فيها عاجزة عن التكفل بالمطالب الاجتماعية لشعب متعدد عرقيا ، و لغويا ، و دينيا ، مما سهل بروز المطالب الانفصالية بل و حتى انضمام بعض العناصر لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي ، المتواجد بشمال مالي ، وفي ظل هذه الأزمة ذات الطابع الخاص ، تتنافس العديد من الدول علي تثبيت نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي ، بوجه عام ، و مالي على وجه الخصوص ، مما جعل فرنسا تخشي على مصالحها الإستراتجية في منطقة نفوذها التقليدية[1] .

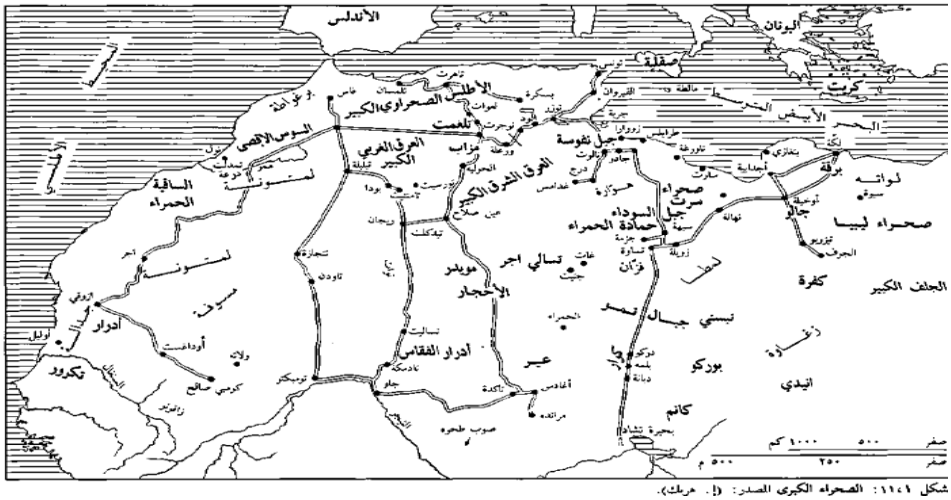

شكل ١٦،٤: الصحراء الكبرى الصدر: (إ. هربك).

المصدر : تاريخ إفريقيا العام المجلد الثالث من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر للفارسي و هربك .ص312

[1] شمامة خير الدين ، التدخل العسكري الفرنسي بين خصوصية الأمة المالية ، و المصالح الإستراتيجية و الشرعية القانونية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد الثاني ،ديسمبر 2014، ص 52

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن دولة مالي .

أن دولة مالي من دول الساحل الإفريقي المهمة و ذلك لموقعها الاستراتيجي حيث أن لها مكانة تاريخية و تضاريسية لا تقل عن باقي الإمبراطوريات المعروفة بإفريقيا قديما و كذلك الجغرافي ، و تعد كباقي الدول الإفريقية فسيفساء من حيث التنوع و التعدد العرقي التي تعيش في كنفها.

المطلب الأول : الواقع التاريخ والجغرافي لجمهورية مالي

الواقع التاريخ لجمهورية مالي .

عرفت مالي في الفترة ما بين القرن الرابع وحتى القرن السادس عشر الميلادي ازدهارا في أرض مالي الحالية عدة إمبراطوريات إفريقية ذات سلطة قوية وهي: غانا ومالي الإسلامية وصنغي. وقد حكمت فرنسا مالي ما بين عامي 1895م و1959م. حتى نالت مالي استقلالها عام 1960م. وصار اسمها جمهورية مالي، وعاصمتها باماكو وهي أكبر المدن فيها.[1].

ازدهرت إمبراطورية غانا بين القرنين الرابع والحادي عشر الميلاديين. وكانت تعرف بأرض الذهب لأن التجار فيها كانوا يحصلون على الذهب من حقول تقع نحو الجنوب ويبادلونه بالملح والسلع الأخرى المتوافرة في شمالي إفريقيا. أما إمبراطورية مالي فقد ازدهرت في الفترة ما بين عام 1240 و1500. وفي القرن الرابع عشر الميلادي كانت مالي أغنى وأقوى دولة في غرب إفريقيا. وفي فترة حكم الملك مانسا موسى-1377) (1312، أحضر العديد من العلماء المسلمين إلى الدولة حتى صارت مدينة تمبكتو مركزًا مهمًا للدراسات الإسلامية[2].

بعد ذلك قامت دولة صنغي وكانت عاصمتها مدينة گاو في مالي الحالية. وفي الفترة من عام 1493 وحتى عام 1528، فترة حكم الملك أسكيا محمد، بلغت تمبكتو قمّة ازدهارها بوصفها أغنى وأهم مركز تعليمي إسلامي.ولكن بحلول عام 1591 غزا البلاد جماعة من بلاد المغرب واستولوا على دولة صنغي .ومن ثم توالى حكم الممالك الصغيرة في المنطقة[3]

حاولت فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر إقامة مستعمرة لها فيما يعرف حاليًا بمالي. ولكنها كانت تواجه بمقاومة عنيفة من قِبل السكان الأفارقة. وأخيرًا تمكنت من السيطرة على المنطقة عام 1895. وفي عام

1مالي من القبائل إلي الطوارق:http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec01.doc_cvt.htm

2نفس المرجع .

3نفس المرجع .

1904م تحول اسم المستعمرة إلى السودان الفرنسي وصارت جزءًا من إفريقيا الغربية الفرنسية. ثم منح السودان الفرنسي مرتبة الولاية في الاتحاد الفرنسي في عام 1946[1].

أصبح السودان الفرنسي جمهورية ذات حكم ذاتي في إطار المجموعة الفرنسية عام 1958. وفي السنة التالية اتحد السودان الفرنسي والسنغال ليكوّنا اتحاد مالي الفيدرالي.وكان قائد ماليموديبو كيتا رئيسًا لذلك الاتحاد. ولكن سرعان ما انفضَّ الاتحاد في أغسطس عام 1960. ثم نال السودان الفرنسي استقلاله التام تحت اسم جمهورية مالي في 22 سبتمبر 1960 . كان أول رئيس في مالي هو موديبو كيتا الذي اجتهد في تطوير اقتصاد بلاده بتعاونه وصلاته الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي(سابقًا) وغيره من الدول الاشتراكية. وبالفعل أقيم العديد من المصانع في مالي بمساعدة تلك الدول الاشتراكية. ولكن نظرًا للتضخم العالمي الشديد، والتجربة الفاشلة في محاولة إقامة نظام نقدي جديد في مالي، فقد تدهورت الأحوال ومن ثم صارت مالي مدينة للدول الغنية بالمال .

قامت مجموعة من العسكريين بانقلاب عسكري سنة 1968، أطاح بحكم الرئيس كيتا ومن ثم تولى موسى تراوري أحد القادة الحكم في مالي وصار رئيسًا للجنة العسكرية. ومن ثم تم التصديق على دستور جديد للدولة في عام 1974، وتضمن هذا الدستور الدعوة إلى انتخاب رئيس للدولة وهيئة تشريعية. وتمت أول انتخابات حسب الدستور الجديد عام 1979م. وانتُخب كل أعضاء المجلس التشريعي من حزب الشعب الديمقراطي المالي. وتم انتخاب تراوري الذي كان رئيسًا للحزب، رئيسًا للدولة. وفي عام 1981 جرت انتخابات المساعدين الإقليميين والمحليين من بين أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي. كما عُقدت انتخابات جديدة في عام 1982 لاختيار أعضاء المجلس الوطني[2]

تضاريس دولة مالي :

مالي أو جمهورية مالي : يتكون العلم من ثلاثة أشرطة رأسية؛ بالألوان: الأخضر، جهة السارية، ثم الأصفر، فالأحمر. وهي الألوان التقليدية لأعلام دول قارة إفريقيا. هي دولة إسلامية إفريقية تقع دولة مالي في شمال غربي قارة إفريقيا ، و عاصمتها باماكو ، يحدها من الشمال الشرقي الجزائر ، ومن الشرق نيجريا ومن الجنوب بوركينافاسو و ساحل العاج و غينيا و من الغرب السنغال و موريتانيا ، أما إحداثياتها الجغرافية 17° درجة شمالا و 4° درجات غربا و تمتد شمالا خط الاستواء حتى مدار السرطان ، تزيد مساحتها عن **1.240.000** كلم^2 كيلومتر مربع و يبلغ عدد سكانها **18.135.000**مليون نسمة إحصائيات 01 جويلية 2016 ، ليس لجمهورية مالي أية منافذ بحرية . تعرف جمهورية مالي ثلاثة أقاليم مناخية و هي الصحاري القاحلة في الشمال ، و السهول شبه الصحراوية في الوسط ، و أراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب .و

1 نفس المرجع

2 نفس المرجع

توجد مرتفعات جبلية قليلة في مالي تصل أعلي قمة إلي نحو 1.155 فوق سطح البحر ، و هي قمة جبل (مبوري تندو في الجنوب) كما أن لها نهرين لا غيرهما نهر السينغال ، و نهر النيجر و هما النهران الرئيسيان في مالي ، حيث يعيش السكان في المدن و القرى الواقعة بالقرب من أوديتهما . و يجري نهر السينغال في الجنوب من مالي ، في حين يدخل نهر النيجر في أراضي مالي قرب باماكو ،[1] ثم يتجه نحو الشمال الشرقي في دلتا داخلية هي أكثر الأراضي خصوبة في مالي و تبلغ طول نهر النيجر داخل الأراضي المالية 1870 كلم^2 أما نهر السينغال فيبلغ طول 669 كلم^2 ، و يبلغ طول الحدود البرية لمالي 7243 كلم^2 و تحدد أطوال حدودها البرية مع الدولة المجاورة [2].

1) مع الجزائر 1376 كلم^2
2) مع بوركينافاسو 1000 كلم^2
3) مع غينيا 858 كلم^2
4) مع ساحل العاج 532 كلم^2
5) مع موريتانيا 2237 كلم^2
6) مع النيجر 821 كلم^2
7) مع السينغال 419 كلم^2

المناخ : أما المناخ فيتسم بوجود ثلاثة فصول إذ يكون الطقس حارًا جافًا من مارس حتى مايو، ويكون حارًا ممطرًا من يونيو حتى أكتوبر، ويكون باردًا جافًا من نوفمبر إلى فبراير. وتبلغ الحرارة السنوية ما بين 27°م و29°م، في معظم أنحاء القطر. ولكن قد تزداد درجات الحرارة قليلاً عن 38°م خلال مارس ويونيو. وفي المناطق الصحراوية ترتفع درجات الحرارة أثناء النهار إلى 43 م . ويبلغ متوسط الأمطار حوالي 25سم في السنة في المناطق الصحراوية، بينما يصل إلى نحو 89سم في السنة في جنوب مالي[3].

أرض حشائش واسعة تمتد في معظم جنوب مالي. وهذه المنطقة أمطارها غزيرة، تكثر الحيوانات البرية في جنوب مالي حيث توجد الأفيال والغزلان وأبقار الوحش والزراف والضباع والنمور والأسود. كما توجد التماسيح وأفراس البحر في مناطق الأنهار. وتتنوع الحياة النباتية في مالي وتكثر الأشجار من نوع سلسلدروكرايت ونير. وتوجد في السهل أشجار التبلدى والنخيل وبلميرا، كما توجد أيضًا أشجار الطلح والكرام كرام والسنط وغيرها من الشجيرات الشوكية. وتقل النباتات في الشمال الصحراوي من البلاد[4].

الحياة النباتية والحيوانية : تنمو نباتات شوكية في المنطقة الصحراوية، كما تنمو في منطقة باماكو – وخاصة في المنطقة الفاصلة بين النهرين – نباتات عشبية هزيلة، تنقلب إلى شجيرات تلتهمها الحرائق في

[1] دولة مالي ، السمات الجغرافية ، موسوعة المقاتل : www .moqetel.com/openshare/behoth/mali/index.
[2] إيدابير أحمد ، مرجع سابق ، ص 107
[3] نفس المرجع ، ص 108
[4] دولة مالي ، السمات الجغرافية ، موسوعة المقاتل :www .moqetel.com/openshare/behoth/mali/index

نهاية الفصل الجاف، وتتجمع أحياناً بعضها مع بعض لتشكل شبه غابة يبدو عليها أثر الجفاف، وتكثر فيها الحيوانات والحشرات الكبيرة .أما على امتداد المجاري المائية فتنمو غابات كثيفة تشكل ما يعرف بالغابات الرواقية، وتنتشر كذلك أشجار كبيرة مبعثرة ومتنوعة وخاصة أشجار النخيل والطلح والسنط والأكاسيا والطرفاء – التي يؤكل ثمرها ويستخرج من بذورها مواد دهنية – وغيرها من الشجيرات الشوكية[1].

تبلغ مساحة الغابات نحو 5.3% من مساحة البلاد، وهي في تناقص بسبب الاحتطاب والحصول على الأخشاب الضرورية لبناء المنازل والأكواخ في مناطق الأرياف والصحاري وحول المدن وللاحتياجات الأخرى.

خريطة رقم 02 : تمثل جمهورية مالي

المصدر :

التقسيمات الإدارية :

تنقسم دولة مالي إلي 08 مناطق تحمل منها اسم المدينة الرئيسية بها و المناطق بدورها تنقسم إلي 49 دائرة و هذه المناطق هي :

<u>جدول يمثل : المناطق و مقاطعة العاصمة [2]:</u>

[1] مالي من القبائل إلى الطوارق ، مرجع سابق

[2] مالي من القبائل إلي الطوارق: http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec01.doc_cvt.htm

المنطقة	المساحة ($كم^2$)	السكان تعداد 1998	السكان تعداد2009
كياس	119,743	1,374,316	1,996,812
كوليكورو	95,848	1,570,507	2,418,305
باماكو مقاطعة العاصمة	252	1,016,296	1,809,106
سيكاسو	70,280	1,782,157	2,625,919
سيگو	64,821	1,675,357	2,336,255
موپتي	79,017	1,484,601	2,037,330
تمبكتو	496,611	442,619	681,691
گاو	170,572	341,542	544,120
كيدال	151,430	38,774	67,638

المطلب الثاني : التركيبة الاجتماعية (العرقية) لجمهورية مالي .

تمتاز جمهورية مالي بتعدد التقسيمات العرقية فيها، ومنها مجموعة الماندي (Mande) التي تشكّل حوالي 50% منقسمة إلى ثلاث مجموعات : " البمبارا " و " المالنكي " و السوننكي " و هي أكبر عرقية في مالي من إجمالي السكان، والطوارق، والعرب الذين يشكّلون حوالي 10%، والفولتايك (Voltaic) الذين يشكلون نسبة 12%، والصنغاي (Songhai) بنسبة 6%، والبول (Peul) الذين يشكلون نحو 17%، بالإضافة إلى مجموعات عرقية أخرى تشكل ما نسبته 5 % كالدوجن .يتخذ سكان مالي من اللغة الفرنسية لغة رسميّة لهم، وتعتبر لغة البامبارا (Bambara)هي أكثر اللغات استخداماً حيث يستخدمها حوالي 80% من مجمل السكان و هي لغة مشتركة و لغة السوق ، كما يستخدم السكان لغاتهم المحلية في مناطقهم و يتحدث العرب اللغة العربية ، و لكن الطوارق يتحدثون لغة تماشك البربرية ، ويشار إلى أن العديد من اللغات الإفريقية موجودة في مالي، ولا يقل عددها عن 11 لغة وطنية[1].

دائرة نسبية تمثل العرقيات في جمهورية مالي .

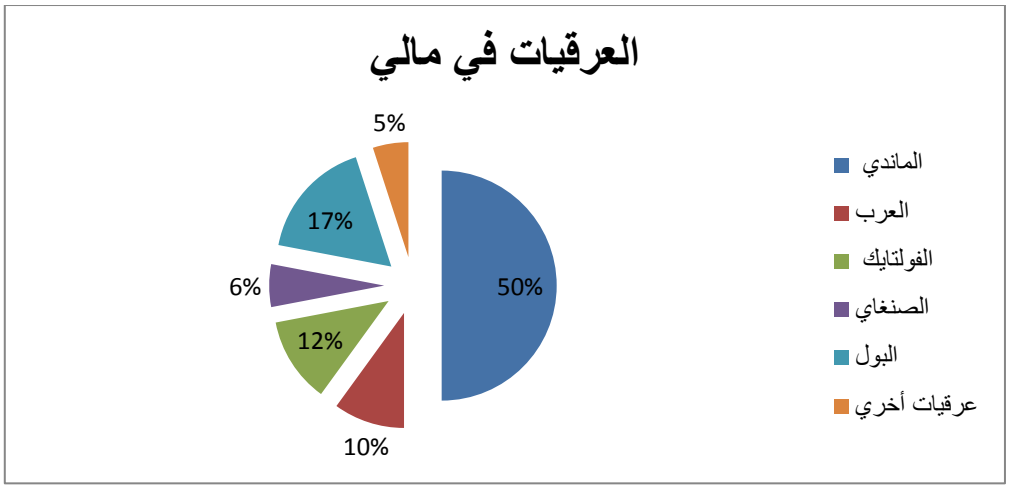

المصدر : من أعداد الطالبة وفق المعطيات المأخوذة من كتاب مادي إبراهيم كانتي

. نسبة الملمين بالقراءة والكتابة، بين الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، طبقاً للتعداد السكاني عام 2011

أ. **بين إجمالي السكان:** 33.4%.

ب. بين الذكور: 43.1%.ج. **بين الإناث:** 24.6%.

أما الجانب الديني يوجد العديد من الديانات المختلفة في جمهورية مالي، نظراً لتعدد الجنسيات المختلفة المستوطنة في الجمهورية، غير أن الدين الإسلامي هي الديانة المنتشرة في جمهورية مالي حيث بلغ عدد

[1] منتدي موضوع ، معلومات عن دولة مالي
file:///F:/Nouveau%20dossier%20(4)/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%B9%D9%86%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20-%20%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9.htm

السكان الذين يؤمنون بالدين الإسلامي حوالي تسعون في المائة من إجمالي عدد السكان في الجمهورية، وذلك خلال القرن التاسع الميلادي جلب التجار المسلمين الإسلام جنوبا في غرب أفريقيا . كما انتشر الإسلام في المنطقة من قبل أتباع الطرق الصوفية . و ربط الإسلام أهالي سكان منطقة السافانا في غرب أفريقيا من خلال الاعتقاد بإله واحد . أما بالنسبة للمدن : تمبكتو و غاو و كانو سرعان ما أصبحت مركز دولية للتعليم الإسلامي ، التي كانت عواصم لأهم ملوك مالي مثل محمد توري و مانسا موسي[1] ، أما الديانة الثانية المنتشرة في الجمهورية هي الديانة المسيحية، حيث بلغ نسبة السكان الذين يؤمنون بالديانة المسيحية حوالي خمسة في المائة من إجمالي عدد السكان في الجمهورية، ويوجد حوالي خمسة في المائة من السكان يؤمنون بديانات محلية مختلفة منها الكاثوليكية الرومانية واليهودية[2].

نسبة الديانات في جمهورية مالي .

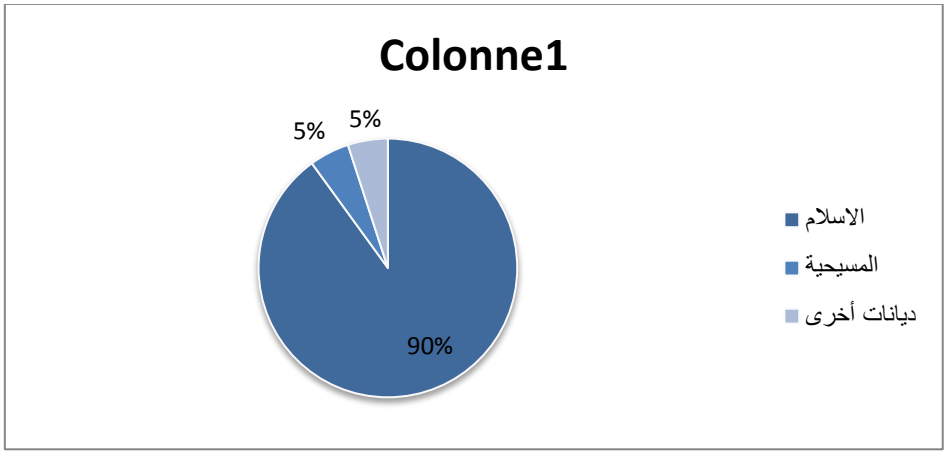

المصدر : من أعداد الطالبة وفق المعطيات المأخوذة من كتاب مادي إبراهيم كانتي

. يعيش 63% من سكان مالي في مناطق ريفية ، في حين يسكن المدن 28 % من السكان فقط و نجد معظم السكان الأصليين يقطنون في قري صغيرة في الجزء الجنوبي من البلاد . يعتمدون في معاشهم على الزراعة كما يعملون في المزارع الريفية بالأجر . و يكفي الفرد منهم زراعة ما يحتاجه لغذاء أسرته .و بالنسبة لمحاصيلهم الغذائية فهي المنيهوت و الذرة الشامية و الدخن و الأرز و الذرة الرفيعة و اليام . لكن معظم المزارعين لا يستطيعون شراء الآلات الزراعية الحديثة ، فيعتمدون على الوسائل اليدوية البدائية [3]. و هم يسكنون في منازل صغيرة تبني من الطين و أغصان الأشجار. و يعمل معظم الفولانيين بتربية المواشي و الرعي و يسكنون في أكواخ كالقباب سقوفها من القش و الحصير. ولكن هناك مجموعة منهم يعملون بالرعي في مناطق السهول شبه الصحراوية و في أقاليم الحشائش الجنوبية.و يسكن الرعاة في خيم تصنع من وبر

[1] مادي إبراهيم كانتي ، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991،(مصر: المكتب العربي للمعارف ، ط 1، ، 2016) ، ص33

[2] منتدي موضوع ، معلومات عن دولة مالي ، مرجع سابق .

[3] مادي إبراهيم كانتي ، مرجع سابق ، ص30 .

الإبل . و يتكون غذائهم الرئيسي من البلح و الدخن . و هم يرحلون في مجموعات يتقدمهم المرابطون و هم يعشقون الحرية و يدينون بولائهم للمرابطين أكثر من الدولة [1]. والطابع المسيطر على الحياة في مجتمع مالي الولائات للقبيلة قبل الدولة ما يضع الدولة في مقام أخر غير الأولوية ما يزيد في حجم الهوة بين الفرد و الدولة و الفرد و المجتمع و كذلك الفرد و الفرد الأخر من قبيلة أخري لا يدين لها بالولاء .

وتؤدي المرأة دورا مهما في الإنتاج الزراعي في مالي ، حيث تساعد في بذر الحبوب و في الحصاد بجانب رعي الماشية . و قد أعدت الحكومة برامج حديثة لتدريب النساء العاملات ، و لكن قليلا منهن اللائي يستفدن من هذه البرامج نظرا للأعباء الكثيرة و مسؤولية الأسرة التي تشغل معظم أوقات المرأة .

تبدو أزمة الاندماج الوطني واضحة حين يظهر النظام السياسي عاجزاً عن بناء دولة وطنية ، و حيث تضعف الرغبة في العيش معا لدى الجماعات المشكلة للمجتمع كشركاء متساوين ، بشكل يجعل من الصعوبة بمكان إطلاق مصطلح "شعب" على تلك الجماعات التي تعيش في الإقليم ، بل و يجعل من الصعوبة حتى إطلاق مصطلح " دولة " على ذلك الكيان في ذلك الوقت [2].

التركيب العمري للسكان، وأعداد الذكور والإناث، لكل مرحلة عُمرية، طبقاً لتقديرات عام2014. [3]

مراحل العمر	النسبة المئوية	عدد الذكور	عدد الإناث
أصغر من 15	% 47.6	3.931.818 نسمة	3.899.535 نسمة
15 –24 سنة	% 19	1.489.830 نسمة	1.638.399 نسمة
25– 54 سنة	%26.7	2.042.666 نسمة	2.348.337 نسمة
55– 64 سنة	%7.3	307.167 نسمة	306.470 نسمة
65 سنة فأكثر	% 3	246.084 نسمة	245.001 نسمة

المصدر: مالي من القبائل إلي الطوارق

نلاحظ في الجدول الذي أماما أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث قبل سن 15 سنة و لكن الأمر ينعكس ليعود إلى الارتفاع عند الذكور بعد65 سنة فأكثر و يعود ذلك لعدة أسباب أولا نسبة الذكر تقل بسبب الحروب و القتال و كذلك الهجرة المستمرة خارج الدولة و تقل نسبة الإناث بعد 65 و ذلك بسبب وفيات النساء الكثيرة أثناء الولادة بسبب سوء العلاج و انعدامه أحيانا

[1] مادي إبراهيم كانتي ، نفس المرجع ،ص 31 .
[2] نفس المرجع ، ص 32
[3] مالي من القبائل إلي الطوارق: مرجع سابق

اللاجئون والمشردون

أ. **اللاجئون:** 12897 لاجئاً من موريتانيا، طبقاً لتقديرات عام 2013.

ب. المشردون: 151150 شخصاً بسبب تمرد الطوارق عام 2012، طبقاً لتقديرات عام 2014.

: النظام الداخلي لجمهورية مالي.

ظَلتْ خَريطة مالي على مر عقود الاستقلال ترسم خط فصل افتراضي بين جزأين متمايزين ، شمال هو الأكثر تضررا من الجفاف و الأقل تنمية تمثل تمبوكتو وغاو و كيدال أهم مدنه ، و جنوب تقع فيه العاصمة باماكو و تتمركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد . و علاوة على التمايز الاقتصادي و الاجتماعي ما بين إقليمي مالي ، فإن هنالك أبعاد أخرى .كعوامل للأزمات المتتالية في مالي ، إذ إن دولة مالي . البالغ عدد سكانها **18.135.000** مليون . شديدة التنوع من الناحية الإثنية[1]، و عدم الثقة القائمة بين سكان منطقة الأزواد و الحكومة المركزية في باماكو و ذلك للنظرة التي ترى الحكومة عبارة عن أقلية حاكمة تهمش البقية عن عمد .

الجانب السياسية لجمهورية مالي :شهدت البلاد انتقال زمام الحكم بين خمس رؤساء منذ الاستقلال : موديبو كيتا في الفترة ما بين 1960 إلى 1968 و أطيح به بانقلاب عسكري . موسى تراوري في الفترة ما بين 1968 إلى 1991 و أطيح به بانقلاب عسكرية . أمادو توماني توري رئيس اللجنة الانتقالية لإنقاذ الشعب . و ألفا عمر كوناي كأول رئيس منتخب في أول الانتخابات الرئيسية منذ بدأ التجربة الديمقراطية في البلاد عام 1992. من ثم جاء أمادو توماني توري بعده عن طريق انتخابات نزيهة حتى الانقلاب مارس 2012 ، و فاز إبراهيم بوبكر كيتا في الانتخابات التي أجريت في عام 2013 بعد الأزمة السياسية[2] . فقد اتبعت مالي المسار اشتراكي بمساندة الاتحاد السوفيتي إلي أن تم انقلاب نوفمبر 1968 بقيادة موسي تراوري قامت به اللجنة العسكرية للتحرير الوطني تحت إدارته

و الذي وعد الشعب بالنظام الديمقراطي ، لكن بعد مجيئه حظر النشاط السياسي و أنتهج سياسة الحزب الواحد و هو الاتحاد الديمقراطي لشعب مالي باعتباره الحزب الوحيد بالدستور في البلاد . من ثم توقفت الحياة الدستورية التي كان معمول بها منذ عام 1959، احتكر العسكريون كافة مؤسسات الدولة أثناء فترة حكمهم ، ووضعوا سيطرتهم على اللجنة العسكرية لتحرير الوطن ، و الحكومة و المحكمة القضائية ، فقد كانوا قادة الانقلاب و تم تقسيم السلطة التنفيذية و التشريعية فهي التي تعيين رئيس الحكومة و يكون مسئولا أمامها ،

[1] أزمة مالي و التدخل الخارجي ، سلسلة : تقدير موقف ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، فبراير 2013،ص 02

[2] Katia voltlina , léclatement de la fédération du mali 1960 : dune fédération rêvée au choc des réalités ,RAHIA Recherches en anthropologie& en histoire de l'Afrique(Marseille : centre d Etude des des Mondes AfRICANS N° 23-été 2007 P15

كما تقوم باختيار الوزراء و إقالتهم .و بوقوع انقلاب 1968 تم إلغاء الدستور ، و حل محله البيانات الصادرة عن اللجنة العسكرية . و في جوان 1974 تم الاستفتاء على الدستور ، حينها رجعت الدولة إلى الحياة الدستورية . ظلت اللجنة العسكرية بعد 1978 هي السلطة العليا و بها تم تعديل الدستور و القوانين الانتخابية عدة مرات من قبل اللجنة العسكرية و البرلمان لكنها لم تكن تغيرات حقيقية حيث أصبحت كل السلطات و الصلاحيات في يد رجل واحد الذي يمثل رئيس الدولة و سيطر على الحكومة و كافة المؤسسات و شؤون البلاد يُنتخب بالأغلبية و له صلاحيات تعيين الوزراء و هو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

و تغيير القوانين ، و في ضوء هذا الدستور تم إجراء الانتخابات التشريعية في الأعوام 1979، 1982 ، 1985 ، 1988 من ثم كانت طبيعة النظام السياسي في مالي استبدادي لا يسمح بوجود المعارضة ، كما تم القضاء على النقابات و الأحزاب السياسية التي طالبت بالتعددية الحزبية . و بدلا من تأسيس أنظمة سياسية فاعلة زادت التوجهات الانفصالية و الانقلابات العسكرية و دعاوى التمرد ، الأمر الذي أدي إلى بقاء المجتمع و الشعب في مالي رهينة للازمات السياسية المتكررة [1] .و في وسط هذه الظروف اضطرت الجمعيات و الأحزاب السياسية للنشاط السري بدايتا من حزب المالي للمناداة بمطالبهم ، حيث تجمع حولهم مجموعة من السياسيين تحضيرا لاجتماع (مؤتمر تنشيط عمال مالي). لكنهم تعرضوا خلال هذه الفترة إلى الاعتقال خاصة النقابيين و الطلاب و المتعلمين و المدرسين لتبدأ سلسلة من المطالب كالتعددية و الانتخابات الحرة ، و بهذه الفترة أنشاء عدد من الأحزاب السياسية .

و بدأ من 1990 بدأت المظاهرات و الإضرابات الدامية التي قام بها الطلاب و الأساتذة بالإضافة إلى العمال و الموظفين كنتيجة للظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية التي تمر بها البلاد ، و استمرت المظاهرات و الإضرابات ضد النظام الحاكم الذي استخدم العنف ضد المتظاهرين مما أدى إلى تدخل الجيش و الانقلاب في مارس 1991 . حيث وصل عدد الضحايا في هذه الاشتباكات إلي 200 قتيل .و قد قاد امادو توماني توري الانقلاب ضد موسي تراوري في 26 مارس 1991 لفشل النظام السياسي في مالي في التعامل المناسب أو احتواء هذه المطالب حيث تولت الحكومة الانتقالية شئون البلاد و بذلك انتهي الحكم العسكري في مالي . و قد قامت هذه الأخيرة بتعديل دستور 1984 و الذي أخذ بنظام التعدد الحزبي و تحديد مدة الرئاسة ، فأصبحت خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط مع حماية كافة الحريات الفردية و الجماعية [2].

الجانب الاقتصادي لجمهورية مالي: اقتصاد جمهورية مالي قائم على حرفة الزراعة وحرفة الصيد، حيث يهتم سكانها بحرفة الزراعة، نظراً لأنها تمتع بجو مناسب طوال أيام السنة، وأرض زراعية خصبة، وتنتج أراضي زراعية الأرز والقمح والبن والذرة وقصب السكر وغيرهم من المنتجات الزراعية التي تصدر للعديد من الدول

[1]Moussa Mara , Létat au Mali ; bamako bibliothéque nationale , tome 1, 2010 ,p.p.65-67
[2] Moussa Mara , l'état au Mali , op. cit . P .P 65 -67

المجاورة، كما أن يهتم البدو في المناطق الجنوبية من الجمهورية برعي البقر والجاموس والماعز، غير أن صيد الأسماك هي الحرفة التي يهتم بها أيضاً سكان وأهل جمهورية مالي لذا تعد جمهورية مالي من أعلى الاقتصاد على مستوى قارة إفريقيا، إلا أن أصبحت تواجه العديد من المشاكل الاقتصادية التي تضعف من اقتصاد الجمهورية [1].حيث تبين الإحصائيات التالية حجم كل النسب الاقتصادية .

العملة المستخدمة في التعامل المادي والتجاري في جمهورية مالي

سيفا (فرنك غرب إفريقيا) هي العملة المستخدمة في التعامل المادي والتجاري وفي حركات البيع والشراء في جمهورية مالي، حيث نعرض لكم سعر سيفا (فرنك غرب إفريقيا) مقابل العملات الأخرى المحلية والعملات الأوروبية والعملات الأجنبية، حيث بلغ سعر الواحد من الدولار الأمريكي مقابل السيفا فرنك غرب إفريقيا حوالي 538.55 دولار أمريكي .

القوة العاملة: 3.93 ملايين شخص وفقا لإحصاءات عام 2001.

معدل البطالة: 14.6% وفقا لإحصاءات عام 2001.

نسبة السكان تحت خط الفقر: 64.%

حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 بلغ 13.56 بليون دولار.

نسبة التضخم: 4.5% وفقا لإحصاءات عام 2002.

إجمال الصادرات: 323 مليون دولار حسب إحصاءات 2003.

الصادرات الرئيسية: الفول السوداني، القطن، الماشية، الحبوب.

إجمالي الواردات: 1.858 بليون دولار.

الواردات الرئيسية: المكائن ومعدات النقل، النفط، المنسوجات.

الديون الخارجية: 2.8 بليون دولار حسب إحصاءات 2002.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: بلجيكا، إيطاليا، الولايات المتحدة، الصين، فرنسا.

الإنفاق العسكري: 106.3 ملايين دولار وفقا لإحصاءات 2005، تشكل ما نسبته 1.9% من إجمالي الناتج المحلي[2].يوجد في مالي إرسابات معدن البوكسيت و النحاس و الذهب و خام الحديد و المنجنيز و الفوسفات و الملح و اليورانيوم . و يعد استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد بجانب استخراج قليل من الذهب . و يشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير، و يقدر بحوالي نصف الصادر من مالي . و يبلغ طول الطرق في مالي 18000 كلم منها 10 % فقط معبدة إضافة إلى نهر النيجر الذي يصلح مجراه للملاحة داخل أراضي مالي . و هناك سكة حديدية يربط باماكو مع دكار في السنغال. كما تملك مالي خطوط طيران قومية تعمل

[1] هديل الأنوار ، منتدى المرسال ،

[2] الجزيرة ، مالي.. معلومات أساسية

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/2/11/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF 20/ 2017/04 10:10 سا

داخل القطر و خارجه للأقطار الإفريقية و أوروبا و في مجال الاتصال الإعلام هناك صحيفتان يوميتان للدولة بجانب محطة واحدة للبث الإذاعي .[1]وقد أدى الوضع المتردي في مالي المستقلة منذ 1960 إلى 1991 للبحث عن علاج للوضع ، حيث استمر الأداء الاقتصادي في تدهور طوال فترة نظام الحزب الواحد و النظام العسكري ، و ظل يمثل إحدى ظواهر الوضع السيئ في مالي . فقد تراوح معدل النمو مابين 6 % إلى 8% لتتدهور منتصف التسعينات لتصل إلى قيمة 3,2 % لتتدهور الأوضاع و تتردي إلى أسوء الحالات لتصل إلى الصفر أو ما دونه في بالإضافة إلى سلسلة من الجفاف و المجاعات التي مرت بالبلاد و أدي إلي إفلاس العديد من الشركات و المنشآت الوطنية .و اقترنت حالة التردي الاقتصادية لمالي و استمرار معدلات نمو السكان بمعدلات عالية بلغت حوالي 22%بالإضافة إلى ارتفاع معدل الديون الخارجية و فوائدها من 55 مليار فرنك سيفا عام 1968 إلى 715 مليار فرنك سيفا 1991 [2]. و هذا الأمر الذي زاد من أعباء و معوقات التنمية الاقتصادية و أسهم في إحداث الفشل الاقتصادي حيث باتت مطالب السكان متعاظمة و لم يواكب ذلك تحسن في مستوي الصادر و المدخلات الأمر الذي أعطي بعدا جديدا للازمة في مالي [3] . لم تتحصل الحكومة المالية خلال الأزمة الدعم من قبل التجار أو رجال الإعمال و بسبب الفساد و قلة الدعم أعلن الإفلاس لمعظم الشركات الوطنية . لذا قررت الدولة تغيير نظام الحزب الواحد و النظام العسكري لتتكيف مع الأوضاع العالمية من خلال النظام الرأسمالي "برنامج التكيف الهيكلي"، وكان هذا أواخر الثمانينات لكن تفشي الفقر في المجتمع المالي و ذلك من خلال إهمال الدولة للبرامج السياسية ذات الإبعاد الاجتماعية المتمثلة في المدارس و المستشفيات .و كذلك التهور أثناء بيع الشركات الوطنية الإستراتيجية لرجال الأعمال .

المطلب الثالث :إقليم الأزواد و تركباته العرقية

1) الطوارق :تختلف الاجتهادات اللغوية في تفسير معني كلمة الطوارق ، بل و الأكثر من ذلك هو وجود اختلاف حول الصياغة اللغوية لها . فهناك من ذهب إلي تقدم التفسير التالي : اسم " الطوارق " يعني

[1] مادي إبراهيم كانتي ، مرجع سابق ، ص25.

[2]Conlition des Altenative Africanes Dette et Développement Mali « Laudit citoyen de la dette du Mali », Bamako, November 2008, P14 .,

[3] Mathias Kuépie , Multiples dimensions de la pauvreté gouvernance et démocratie ,Paris ,Développement Institutionet Analse de long terme, 2008, P 9

بلغتهم كيل تماهق ، ويسمون أنفسهم " اموهاج " .أما اسم الطوارق تنقسم إلي قسمين "طوا" و تعني شعب و" رق" و تعني اسم مكان أو تسموا على اسم قبيلة تدعي تاركة [1]. أما الطوارق يسمون أنفسهم : كَل تماشق ،كل تماجق ، كل تماهق (تيفيناغ) .

عرقيا يمكن وصف الطوارق بحياة البداوة العريقة في الصحراء الكبرى منذ آلاف السنين و لا يزال بعضهم إلي اليوم متمسك بنمط العيش هذا بسبب التهميش الذي عانوه من الدول التي تقاسمت أراضيهم . عرف الطوارق بتسميات عديدة في مراحل تاريخية متلاحقة ، ففي عصور ما قبل التاريخ عرفوا بالجرمنتيين ، وفي أوائل العصر الإسلامي عرفوا بالملثمين ، ثم المرابطين و أخيرا في العصر الحديث عرفوا بالطوارق [2] . و قد تمركزوا في جمهورية مالي بالمنطقة الشمالية ما عرف بإسم إقليم الأزواد و قد أشتهر بكثرة التوترات و الصراعات ضد الأقلية الحاكمة في الدولة لذلك لم يعترفوا بالحكومة المالية منذ الاستقلال .

الموقع

تقع منطقة أزواد شمالي جمهورية مالي بمحاذاة الحدود الموريتانية، وعلى الشرق منها يقع آدغاغأيفوغاس المحاذي للحدود النيجرية والجزائرية. ويفصل بين منطقتي أزواد وآدغاغأيفوغاس وادي تلمسي ويشكلان معا الصحراء المالية. ويشمل أزواد ولاياتتمبكتو، وغاو، وكيدال، وعاصمته هي مدينة غاو كبرى المدن في المنطقة.تبلغ مساحة إقليم أزواد 822 ألف كلم مربع أو ما يقارب 66% من مساحة مالي الكلية يسود الإقليمَ مناخ صحراوي أو شبه صحراوي، فمعظم أراضيه هي جزء منالصحراء والكثبان الرملية. ويحتوي باطن أرضه على بحيرات من الماء، وتتغذى الوديان والبحيرات الموسمية من فيضانات نهر النيجر [3] .

السكان

يتكون أهالي أزواد من عرقيات الطوارق والعرب والفلان والسونغاي. ويبلغ عدد سكان الإقليم أربعة ملايين نسمة بحسب تقديرات 2015. ويتحدث الطوارق لغة تسمى "تماشق" بينما يتحدث العرب اللهجة الحسانية العربية (نسبة لقبائل بني حسان المعقلية العربية التي ينحدر منها معظمهم)، أما لغة الصونغاي اللغة فتسمى "كوربوراتية"، وتدعى لغة الفلان الفولانية[4].

[1] أحمد عبد الدايم محمد حسين ، تاريخ القضية الأزوادية و تطورها ، مجلة دراسات أفريقية العدد السادس عشر أفريل 2013، ص 18،ص19

[2] الطوارق ، ويكيبيديا https:/ /ar.m.wikipedia.org .wiki

[3] موقع الجزيرة : الموقع الالكتروني

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/2/11/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D %85-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF 2017/04/18 : 12: 20 د

[4] الطوارق ، ويكيبيديا https://ar.m.wikipedia.org.wiki

والمكون الأساسي المعروف لبلاد أزواد في شمال مالي هم "الطوارق" أو "أمازيغ الصحراء"، ويلقبون أيضا بـ"الرجال الزرق" لطغيان اللون الأزرق على لباسهم. وهم شعب من الرحل والمستقرين، ومن المسلمين السنة المالكيين شأن كل مكونات الشعب الأزوادي، ويتحدثون الأمازيغية بثلاث لهجات.

وتتباين التفسيرات حول تسميتهم؛ فهناك من يقول إنها مشتقة من كلمة "كل تماشق" الأمازيغية والتي تعني كل من يتحدث لغة الطوارق، أو مشتق من كلمة "أيموهاغ" الأمازيغية التي تعني "الرجال الشرفاء". أما ابن خلدون ومؤرخون آخرون فيرون أن أصل التسمية عربي، إذ سموا بـ"التوارك" لتركهم المسيحية ودخولهم في الإسلام ثم حرف اسمهم لاحقا إلى "الطوارق."

ويفضل الطوارق أن يطلق عليهم اسم "إيماجغن" أو تماشق" وهما مرادفان لأمازيغ ومعناها الرجال الأحرار. وبحكم مجاورتهم للعرب في الشمال وللأفارقة الزنوج في الجنوب، صار الطوارق شعبا مهجنا يجمع في دمائه أعراقا طارقية وعربية وأفريقية[1].

أما تحديد نسبة تمثيلهم داخل مكونات المجتمع الأزوادي فيصعب تحديدها بدقة، لكن مراقبين يرون أنهم يمثلون حوالي 35% من مجموع الأزواديين.وينقسم الطوارق إداريا إلىمجموعتين:

الأولى من طوارق الغرب ويسكنون في ولاية تمبكتو، والثانية تتشكل من قبائل طوارق الشمال الكثيرة العدد، ومنها قبائل "إموشق" التي تنتشر قرب الحدود مع الجزائر والنيجر، وقبائل "إفوغاس" (تعني "الشرفاء"، ومنهم إياد غالي زعيم" حركة أنصار الدين "الذين ينتشرون ما بين النيجر والجزائر) .ولكل من هذه المجموعات زعامة منفصلة إلا أنها تعترف بالقيادة السياسية لمجموعة إفوغاس وأسرة "انتالهآغ الطاهر" خاصة[2] . ويشتهر رجال الطوارق بقاماتهم الممشوقة وثيابهم الزرقاء واللثام الذي يغطي كامل الوجه عدا العينين، والتخلي عنه يعتبر عندهم مسبة وعارا. أما المرأة الطوارقية فتتمتع بمكانة مرموقة في المجتمع. وتعدد الزوجات أمر غير وارد لدى الطوارق، والنساء لسن أميات بل يقرأن ويكتبن بالأمازيغية[3].

والمكون الثاني الأزوادي هم العرب الذين يقدرون بحوالي 25% من السكان، وهم ينتسبون إلى قبائل مشتركة مع القبائل الموريتانية مثل قبيلة البرابيشوكنتة وإدوعلي وأولاد إدريس.

---

[1] الجزيرة ، مالي.. معلومات أساسية
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/2/11/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF 2017/04/18

[2] نفس المرجع

[3] الجزيرة ، مالي.. معلومات أساسية
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/2/11/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF 20/ 2017/04 10:10 سا

ورغم اعترافهم بدعم الجزائر لهم كما دعموها في حرب التحرير ضد الفرنسيين، فإنهم يجدون أنفسهم أقرب إلى الموريتانيين. إذ بالإضافة إلى كونهم يتحدثون مثلهم العربية باللهجة الحسَّانية فهم يشتركون معهم في بقية خصائصهم الاجتماعية والثقافية، إما من حيث اللباس أو أسلوب الحياة. ثم إن العادات الغذائية واحدة، إضافة إلى الموسيقى وغير ذلك من التفاصيل.

كما تضم الأزواد عرقيات من الزنوج أهمهما "الصونغاي" ولغتهم مزيج من البمبارة (لغة الزنوج الأولى في مالي) والفُلانية. ويسكنون في الأصل ما بين مدينة غاو والنيجر، لكن الحكومات المالية المتعاقبة عملت –منذ انقلاب عام 1991– على ربطهم بشمال مالي فأعطتهم أراضي واسعة في إقليم أزواد، وخاصة في تمبكتو وغاو. والنشاط الاقتصادي الأساسي للصونغاي هو تجارة المواشي، ونسبتهم إلى مجموع سكان إقليم أزواد[1] 30%.

ثم هناك "الفُلان" الذين يشكلون حوالي 10% من سكان الأزواد، وهم في الأصل قبائل زنجية مترحلة وأقدم موطن لهم هو حوضالسنغال ثم انتشروا في عموم المنطقة بعد ذلك. ويسكن أكثرهم في ولاية "موبتي" حيث توجد بقايا آثار مملكة "دوقون" المشهورة.

وقد اختلف النسّابة في أصولهم، فمنهم من أرجعهم إلى عقبة بن نافع ومنهم من أوصلهم إلى الخليفة أبي بكر الصدّيق، وآخرون يرجعون أصول هذه القبيلة إلى قبيلة حمير العربية. وإذا سئل كبار السن منهم يقولون: أجدادنا أتوا من اليمن عبر الحبشة.

يعيش جزء كبير منهم على الرعي وينتشرون في المناطق الزراعية، ويتحدثون باللغة البولارية التي تنتمي الى فصيلة اللغات الأطلسية من عائلة لغات النيجر الكردفانية. وهي ظلت تكتب بالحرف العربي حتى مجيء المستعمر الفرنسيوينسب إليهم دور رائد في نشر اللغة العربية في أفريقيا .لكنّ المستعمر سعى إلى التفرقة من خلال العمل على إحياء "لغات أم" لكل من مكونات المجتمع. وذكرت بعض المصادر أن سلاطين وحكام منطقة التكرور في غرب أفريقيا كانوا من الفلان[2]

التاريخ : مرحلة الاستعمار الفرنسي: لم يستطع الاستعمار الفرنسي إخضاعهم لسيطرته الكاملة طوال ستين عاما من القرن العشرين حيث قاوموا ببسالة ، و هو ما دفعهم إلى حمل الرماح والسهام في وجه البنادق الفرنسية، ومن بين أهم تلك المقاومات نجد:

[1] الجزيرة ، مالي.. معلومات أساسية
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/2/11/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%8 5-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF 20/ 2017/04 14:35سا

[2] http://www.saharamedias.net/tags/%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%A

مقاومة (الأمنوكال)،" الشيخ محمد على أنكونا " ،الذي قاد المقاومة سنة 1894 إذأ حصى لها لفرنسيون حوالي سبعة معارك لم ينهزم في أية واحدة ، إلا أن سياسة فرق تسد الاستعمارية ، وزرع الفتن داخل القبائل ، أرغمته على الاستسلام بعدما حاصروه في مدينة" تمنراست "الجزائرية ، فاشترط عليهم اقتياده إلى مدينة "تمبكتو "المالية ، فلبو طلبه ، إلا أنه بمجرد وصوله إلى مشارفها أطلقوا الرصاص عليه .مقاومة (الامنوكال) "شبوك "قائد " فندكمو"،الذي واجه فرنسا في معركة " تكوبا 1894 "

_مقاومة(الامنوكال) " فهرون " قائد " إيوّلمدن"، "كيل أترام "في منطقة " منّكا" ،ومن أشهر معاركه ، معركة "أدرمبوكار "ماي 1906 ،وقتل في نفس السنة ، ومثل شخصية شريفة رفض تكل المساومات[1].

_مقاومة (الامنوكال) " علا البشير "، الذي قاد المقاومة لأكثر من 15 سنة و عد مشنقا. ولم تستطع فرنسا أن تسيطر على منطقة الصحراء الكبرى لذلك و من أجل محاصرة الثورة الجزائرية التي كانت في أشدها ، وتحييد الطوارق للاحتفاظ بالمنطقة ، حتى ولو استقلت الجزائر ودول المنطقة الخاضعة للاستعمار الفرنسي ،وذلك نظر الغنى الصحراء الكبرى بالثروات الطبيعية. ولجأت فرنسا إلى محاولة ، إعطاء الطوارق حكما شبه ذاتيا ، فأصدرت قانون في 23 جوان 1956 والمعروف بقانون 56 /23 والذي بموجبه منح للنيجر حكما ذاتيا ثم

جمهورية مستقلة سنة 1958 ، ثم دولة مستقلة في نفس السنة [2].إلا أن العملية فشلت لأن الطوارق وقفوا إلى جانب الثورة ، ومن أهم قادتها آنذاك هم محمد على طاهر شيخ قبيلة "كل أنتصر تلمزي."وتعتبر سنة 1957 أهم منعرج في قضية الطوارق مع حصول منطقة السودان الفرنسية، وهي دولة مالي حاليا على استقلالها الشبه تام ، وهي الخطوة التي دفعت بقبائل الطوارق فيما بعد أي بعد سنة 1960 ،إلى رفض تشكيلة الحكومة المركزية لكونها كانت مشّكلة من غالبية قبائل " الهوساء " و الإثنيات الأخرى ، والذين كانوا يعتبرون عبيدا للطوارق[3].

المبحث الثاني : صراع الشمال في جمهورية مالي .

تعود جذور أزمة مالي الرئيسية المتمثلة بمشكلة الطوارق إلى شهر يناير 1963 ، حين انطلقت حركة التمرد من شمال أدرار إلى كيدال مبتدئة كفاحها المسلح بأسلحة بسيطة و جمال و منذ ذلك التاريخ تعيش مالي

[1] الحافظ النويني ، مرجع سابق ، ص 67.

[2] Modibo keita,La résoulustion du conflict touareg au mali et au niger,groupe de recherche sur Les interventions de paix dans les conflits inter ethniques,GPRPCI,canada,juiet 2006,p06.

[3] André Salifou,La Question des Touarégue au Niger ,(paris :karthala,1993),p40

الحديثة على إيقاع أعمال العنف التي تجري في شمالها المجموعات المسلحة الطوارقية و استمرت هذه التمردات تتصاعد تارة و تخمد تارة أخرى[1] .

الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد ، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة ، سواء في مالي أو موريتانيا أو النيجر أو حتى التشاد ، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية و هي الصفة المشتركة بين جميع هذه الأنظمة السياسية [2] ، ثم هناك البعد التاريخي السياسي حيث إن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد الكثير من الهويات أو الأقليات و التي لم تدمج في نظام الدولة كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العواصم فقط على قلتها ، أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة عن صناعة القرار[3].

المطلب الأول : جذور صراع الأزواد(الطوارق) في جمهورية مالي .

عشية الاستقلال وجدت القبائل المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين خمس دول ذات سيادة هي (الجزائر ، ليبيا ، النيجر ، مالي ، بوركينافاسو) وبعد اتفق رؤساء هذه الدول على ضرورة احترام التقسيمات الاستعمارية متجاهلين بذلك الخلل الاجتماعي الذي نتج تعقد وضع الطوارق أكثر خاصة فيما يتعلق بأهم مكون لثقافتهم وهو الترحال إذ أصبحت تطبق عليهم قوانين الدولة في التنقل وفي الوقت الذي نجحت فيه بعض دول المنطقة في إدماج هذه الجماعة داخل مكون الدولة [4] فشل البعض الأخر خاصة في تحقيق التنمية المحلية بسبب قدرتها الاقتصادية المحدودة ، بالإضافة إلى هذه القدرة المحدودة عرفت المنطقة عدةانقلابات عسكرية و صراع على السلطة و تقاسم للثروات بين فئات معينة دون غيرها من الجماعات الأخرى ، و قد اتخذت الحكومة المالية بعد الاستقلال مباشرة إجراءات صارمة تجاه مطالب الجماعات العرقية في منطقة الشمال [5]. و بذلك حصلت مالي على استقلالها و لكنها لم تحصل على استقرارها ، فقد حكمها أربعة رؤساء أطيح بثلاثة منهم في انقلابات عسكرية و كان أخر هذه الانقلابات ما حدث في 22 مارس 2012 ، و الذي أطاح بالرئيس "أمادو تورا"، و أعلن الانقلابيون أن السبب يرجع إلى الهزائم المتكررة للجيش المالي في مواجهة مسلحي الطوارق ، ما أدي إلى انفصال إقليم الأزواد بشمال مالي[6].

وقد ظهرت مشكلة الطوارق ، منذ عام 1958 حينما أرسلت ، في ماي 1958 رسالة إلى الجنرال " شارل ديغول " حيث طالبه 300 من شيوخ الطوارق بعدم ضمهم إلى دولة مالي ولم تستجب فرنسا لهذا الطلب . و

---

[1] الحافظ النويني ، أزمة الدولة مابعد الايستعمار في افريقيا .حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي) ،(مركز دراسات الوحدة العربية عدد 68) ،ص 65

[2] نفس المرجع ، ص 3

[3] غير معروف، أزمة مالي و التدخل الخارجي ، سلسلة : تقدير موقف ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، فبراير 2013،ص 03

[4] الحرب في مالي : موقع المقاتل،file:///F:/Al%20Moqatel%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A.html

[5] كاهي مبروك ، مشروع الدولة الازوادية بشمال مالي و ابعادها الامنية على المنطقة المعاربية ، الملتقى الدولي الأول : التحديات و الرهانات الامنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء و مخاطر الانتشار ، جامعة سكيكدة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014، ص 4

[6] الحرب في مالي : موقع المقاتل ، مرجع سابق

بعد الاستقلال و مع انتخاب مادوبوا كايتا كأول رئيس لدولة مالي بتاريخ 20 جويلية 1960 قرر تطبيق النهج الاشتراكي و تحالف مع الاتحاد السوفيتي و الكتلة الشرقية ، و بالتالي أقام دولة الاقتصاد الموجه ، كما تبني سياسات إدارية عامة تجاهلت سكان الشمال ، هذا و قد أعطت السياسة التنموية ذات التوجه الاشتراكي أولوية للزراعة المصدر الرئيسي لثروة سكان الجنوب المتحكمة في مقاليد السلطة على حساب تربية المواشي و التي تعتبر نشاط رئيسي للطوارق .

أما في ما يتعلق بالتشريع فقد تضمن التجمع الإلزامي في تعاونيات ، الاحتكار الدولاتي للتجارة الخارجية ، كما أن الضرائب المفروضة لاقت استياء و امتعاض الطوارق ، و أكثر من هذا ، اتجه صناع القرار في باماكو و مستشاريهم إلى تجاهل الحقائق الاجتماعية و الاقتصادية لمناطق الشمال ، كما أدى غياب البني التحتية و تغييب الطوارق ضمن نشاطات النقل بالشاحنات إلى تعميم آلية تبادل غير عادل على المستوى الداخلي و هذا ما جعل مناطق الشمال تعاني من حالة تخلف في شتى مناحي الحياة [1].

حيث قاد أول تمرد سنة 1959 في منطقة" آدرارإفوغاس" على التراب المالي ضد الحكومة المركزية التي يرأسها " ماديبو كايتا "، ولكن التمرد فشل بعد أن قمع عسكريا ،و بفضل تدخل جزائري لصالح حكومة " ماديبو كايتا " كونها كانت تهدد استقلالية تراب دولة الجزائر التي ساهمت في إطفاء نار تلك الثورة، و بفضلها استطاع " موديبو كايتا" القضاء على الثورة ، إذ تم محاصرة المجموعة الطوارقية في الجبال ، ومارس الجيش الحكومي سياسة العقاب الجماعي ، بمهاجمة المنتجعات وقتل الشباب أقرباء الثوار وأهلهم ، و ارتكاب المذابح ضد الرحل من الطوارق والشيوخ ،و تسميم الأبار ، وقتل الماشية أو مصادرتها ، كما طلبت من سلطات البلدان المجاورة بتسليم القادة اللاجئين[2] ، و بهذا قامت الجزائر مدعومة في ذلك بالمملكة المغربية ، بتسليم بعض من الثوار إلى دولة مالي، وحوكموا بالإعدام في باماكو ، فما كان من تلك الأخيرة إلا تبني فكرة الحصار العسكري للبقاع التي يعيش بها قبائل الطوارق ، وكان ذلك سنة 1964 فنزاع الطوارق نزاع ليس مستقرا بالبته ، و بالتالي فهو يلعب في صراعات المعقدة في شمال مالي و منطقة الصحراء الوسطى .

وفي 1988 تأسست الحركة الشعبية لتحرير الأزواد فكانت أول تنظيم سياسي للطوارقالماليين. ومهدت هذه الحركة لظهور حركات أخرى أكثر تنظيما وصولا إلى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي ظهرت نهاية 2011.

وفي 1990 اندلع "تمرد" ثان استمر خمس سنوات وانتهى 1995، وقد بدأ هذا "التمردبمهاجمة المسلحين الطوارق سجنا وثكنة عسكرية في منطقة ميناكا، ورد الجيش المالي بعمليات عسكرية خاصة حول مدينة غاو

[1] Patrig Gourdin ,touaregs du Mali.des hommes bleus dans une zone gris,diploweb.com,mai2013,P07

[2] التمبكتي،الطوارقعائدونلنثور،(منشوراتمنظمةتمايونت)،ص 46.

(العاصمة التاريخية للأزواد) مما تسبب في موجة نزوح جديدة. ونقل حينها عن قائد عسكري مالي أن حل قضية الطوارق يكمن في إبادتهم.

الحديث عن مجريات الأحداث المتعلقة بهذه الثورة ليست مجدية بقدر أهمية الأسباب المؤدية إليها وتحليلها، ولذلك سأتناول هذه الأسباب موضحا دورها في قيام الثورة[1].

يمكن أن نحدد أسبابا أربعة لهذه الثورة:

أولا: الجفاف:في بداية السبعينيات ظهرت كارثة طبيعية من شأنها تغيير حياة القبائل الرعوية إلى الأبد، تتمثل في الجفاف الذي وصف بالجفاف الأكبر في سنتي 1972 و 1973 ونتيجة لهذا الجفاف فقد القبائل الرعوية أكثر من نصف دوابهم، وصحبت ذلك المجاعة والفقر الشديد أدى بالطوارق إلى الرحيل تارة إلى المدن الكبرى على النهر مثل غاو وتمبكتو، وتارة إلى الدول المجارة مثل النيجر ونيجيريا وتشاد والجزائر ولكن اتجاههم نحو ليبيا كان أشد بسبب غناها المستمدة من النفط. ولا يزال جزء من هؤلاء الطوارق إلى يومنا هذا في غدامس بليبيا التي أعلنها القذافي" وطنا " للرجال الزرق[2].

ثانيا: التدرُّب على استعمال الأسلحة الثقيلة في ليبيا.وفي سنة 1986 اتفقت السلطات المالية والسلطات النيجرية على العمل المشترك معا من أجل تحرير أراضي مالي أولا ثم أراضي النيجر من أيدي الطوارق. وكانت النتيجة أن اتحدت الطوارق في النيجر ومالي ، ونادوا معا ولأول مرة باستقلال صحراء مالي وصحراء النيجر لتكوّن دولة الطوارق.

ولتحقيق هذا الهدف لجا كثير منهم إلى ليبيا وعقدوا اتفاقية سرية محتواها أن شباب الطوارق يساندون القذافي في طموحاته الزعامية وبسط سيطرته على الدول المجاورة وعلى العالم العربي مقابل دعمه المادي والمعنوي لهم في استقلال الصحراء، و كانت ليبيا قد استغلت هؤلاء الشباب في عمليات عسكرية في تشاد ولبنان وفي الحرب الإيرانية العراقية، بعد أن دربهم تدريبا جيدا، وهؤلاء الشباب كانوا يشكلون الأغلبية في ثورة الطوارق لسنة 1990 حتى سنة 1997م.

ثالثا: الرجوع المكثف للاجئين الطوارق:بعد سنة 1987 بدأت عدة عوامل تجتمع لتسرع خطى رجوع اللاجئين الطوارق: منها انتهاء الحرب بين ليبيا وتشاد، حيث تم استخدام الطوارق في هذه الحرب من قبل ليبيا. ومنها أن المبالغ التي كانت ليبيا تقدمها لهم بدأت تنتقص يوما بعد يوم. ومنها وفاة سَيْنِ كونتشي رئيس النيجر سابقا، وكان يشكل موضع الخوف للطوارق، بل إن علاقته بليبيا لم تكن على ما يرام. وكذلك الإطاحة بموسى تراوري رئيس مالي سابقا الذي كان يشكل هو الآخر خطرا على الطوارق[3].

وفي ظل هذه العوامل رجع الكثير منهم مع أسلحتهم وأمتعتهم، وعندما قامت الجزائر في شهر يناير1990م بطرد آلاف البدو اللاجئين عمدوا إلى التجنيد، ليكونوا نواة جيش طارقي مستعد لكل المغامرات. بل إنهم بدأوا

---

[1] نفس المرجع ، ص47

[2] إبصير أحمد طالب ، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، (كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2010/2009)، ص 123

[3] سعد المهدي ، قضية الطوارق في مالي ، مجلة قراءات إفريقية العدد 13 سبتمبر 2013 ، ص33

ينظمون أنفسهم من الداخل ومن الخارج، وكّونوا حركة باسم (حركات وجبهات موحدة لأزواد) Mouvements et fronts Unifiés de l'Azawad (MFUA)وكان أول هجوم لهم في تن تبراجين في النيجر ثم قاموا في مالي بعمليات عصابةاختطافي وبتخويف المدنيين وقتلهم، أدت إلى اندلاع الحرب بين الجيش المالي والطوارق لمدة ست سنوات متتالية، قبل الحصول على اتفاقية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب[1].

رابعا : عامل الدولة الفاشلة فيما يلي : لكي توصف دولة بالفشل وتصبح مصنفة في خانة الدول الفاشلة ، لابد من أن يبدو واضحا ًوجلياً أن هذه الدولة تتوافر فيها أغلب المواصفات الصريحة للدولة الفاشلة ، والمقصود في مصطلح الفشل هو قياس مجموعة مؤشرات كمية و نوعية في الدولة ، منها حالة قطاعات الطرقات والمدارس والمستشفيات و العيادات ، وإلى أي مدى انخفض الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدل وفياتا لرضع ؟ وإلى أي حد يمتد نطاق الحكومة المركزية ؟ وماهو قدر شرعيتها ؟ والمؤشر الأهم هو هل الدولة تعاني نزاعات أهلية ؟ وهل مازالت قادرة على توفير الأمن لمواطنيها و إلى متى ؟ وهل ستستمر هذه النزاعات ؟ وهل فقدت الدولة السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي التابعة لها ، أم على بعض المحافظات القريبة من العاصمة(فقط) [2]هكذا وإذا أردنا قياس هذه المؤشرات في الواقع المالي ، فسنجد أن قليلاً منها ما هو إيجابي .فعلى مستوى البنية الأساسية ليست مالي أحسن من جيرانها، إذ إن فيها طرقاً رديئة جداً ؛ هذا إذا توفرت. وتتميز البلاد بندرة المدارس والمستشفيات إلى حدا لانعدام تقريباً خارج العاصمة باماكو .كذلك بالنسبة إلى السكن فهو غير لائق، و يرى فيرون ولاتان "**أن الفقر قد يلهم الدين و العرقية لإثارة الحروب الداخلية ، حيث يقاسمان كوليي نفس التصور حيث الحروب الداخلية تقع في الدول الفاشلة و الضعيفة التي تفتقد للكفاءة و تنتشر فيها مختلف أنواع الجرائم و التي تتضرر من أثارها الدول المجاورة ، و نصبح هنا أمام سلسلة أو حلقة مفرغة تشترك في حلقاتها النزاع و الفقر و الدولة الفاشلة و الإجرام و الضحية من كل هذا الفرد و المجتمع**" .و لم تبدأ محاولة إصلاح قطاع السكن إلا في نهاية عام 2010 حيث قام البنك الإسلامي للتنمية بالشراكة مع حكومة مالي بمشروع لبناء وحدات للسكن الاقتصادي (عشرين ألف وحدة سكنية) في العاصمة التي مازالت تنقصها بنية تحتية ملائمة . و إذا كانت هذه حال العاصمة فما بالك بحال باقي المحافظات[3] . هذا لناحية التنمية ، أما بالنسبة إلى أهم معيار لتقييم فشل الدولة ، أي الصراعات العرقية فما هو معروف أن مالي تعرف صراعات عرقية و قبلية خطيرة وهذه سمة سائدة في كل أفريقيا .[4] نستخلص مما تطرقنا إليه ، أن مالي دولة ليس فيها مؤشرات للتنمية و لا حتى بنية أساسية ، ثم إنها دولة غير مستقرة سياسياً ؛ فإضافة إلى الانقلابات العسكرية والتمردات المسلحة التي عرفتها سابقاً ، فهي حاليا ًتعاني قلة السيطرة على مناطقها حيث انفصل الشمال عنها ،و أصبح وكراً للإرهاب ولتجارة السلاح

[1] نفس المرجع ، ص 33
[2] أنظر سعد أديجومبي ، الدولة الديمقراطية و الأمن في إفريقيا ترجمة نهاد جوهر، القاهرة : مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،2003 ، ص 89- 119
[3] روجيه غارودي ، مرجع سابق ، 52
[4] أنظر سعد أديجومبي، ص 119

والمخدرات ولتمركز الحركات الإسلامية المسلحة. إضافة إلى أن السلطة المركزية أصبحت عاجزة عن حماية مواطنيها ، فلولا التدخل الفرنسي الأخير ربما كانت مدد الطوارق أو الحركات الجهادية سيصل إلى باماكو . وبالتالي فطبقا ً لبعض المؤشرات التي تم إسقاطها على الواقع المالي ، يظهر أن مالي أصبحت دولة فاشلة .

المطلب الثاني : تطور صراع الإزواد (الطوارق) في مالي.

يعتبر مالي الآن هو الحلقة الأضعف في منطقة الساحل و الأكثر عرضة إلى زعزعة الاستقرار على يد المتردين[1] خصوصا مع تواصل الصراع العرقي في مالي – مع ظهور حركات التمرّد الانفصالية بين حين و آخر منذ العام 1962 حتى قبل اندلاع النزاع في ليبيا في فيفري 2011 ، غير أن التسلسل الدراماتيكي للأحداث الذي شهد سيطرة متمرّدي الطوارق على الشمال وانهيار الحكومة في الجنوب ، فالطوارق ضغطوا منذ وقت طويل للحصول على الحكمال ذاتي من الحكومة المركزية التي يتّهمونها بسوء الإدارة والتهميش ،غير أنهم لم ينجحوا من قبل فيزعزعة استقرار الدولة تماماً ، ويعزى تفكّك مالي إلى هشاشة التركيبة السياسية فيها ، والحكومة الضعيفة وإهمال المناطق النائية ، والتمرّد المستعر في الشمال ، والذي تحوّل بسبب الحرب الليبية إلى تمرّد مسلح مكتمل[2] .

حاولت العديد من منظمات الطوارق التمرد ضد السلطة المركزية في باماكو ، وكانأ برزها الحركة الوطنية الأزوادية MNA ، وقد سعت الحركة التي أنشئت في العام 2010 إلى بناء شبكة معارضة محلية وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي، تمحورت دعوى الحركة الوطنية الأزوادية للانفصال حول المظالم القائمة منذ وقت طويل ، و غالباً ما اتُّهِمت العاصمة بالإهمال الاقتصادي المتعمّد للشمال، وقالت الحركة الوطنية الأزوادية ، إن المسؤولين اختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة ، ولم ينفّذوا اتفاقات السلام السابقة الموقّعة بين الشمال و الجنوب تماماً[3]. و سنعرض في عجالة كرونوجيا الأحداث التسلسلية التي وقعت ما بين 1990 إلى 2012 بين الحركات المتمردة و الحكومة المالية :

29يونيو : 1990 الطوارق يطلقون حركة تمرد في مالي بشن هجوم على مركز للشرطة في ميناكا(شرق) الجيش المالي يقمع التمرد بشدة .وفي أوت أفادت مصادر مستقلة عن مقتل 300 شخص في الاضطرابات التي تلت ذلك.

27مارس : 1996 تحتفل مالي في –تمبكتو بعودة السلام في مراسم رمزية شعارها" شعلة السلام ."وأدت السنوات الأربع لتمرد الطوارق(1990 إلى1994)مقتل أكثر من ألف شخص.

[1]Crisis Group Africa«Islamist Terrorism in the Sahel: Fact or Fiction?,» International Crisis Group, Report , no. 92 (31 March 2005)

[2]الحافظالنويني، مرجع سابق ،ص65

[3]محمدالأمينبنعائشة: الدبلوماسيةالجزائريةوالمعضلةالأمنيةفيماليبينالاستمراروالتغيير ،المجلةالعربيةللعلومالسياسيةص102

23مايو : 2006 مئات من المتمردين– الطوارق السابقين في مالي الذين كانوا انضموا إلى صفوف الجيش أو القوا السلاح ، يعودون إلى التمرد عبر مهاجمة قواعد عسكرية والسيطرة عليها في الشمال والشرق قبل أن يعودوا و يتراجعوا بالأسلحة والذخائر و وقعت هجمات عديدة و عمليات خطف رهائن حتى 2009 ،كما شهدت تلك الفترة توقيع اتفاقيات سلام لوقف الأعمال العدائية و تنمية المناطق
الفقيرة في الشمال.

17فبراير : 2009 مئات من المتمردين–يلقون السلاح في كيدال، على إثر"عملية أمنية "للجيش في شمال شرق البلاد .وفي اغسطس تم عقد لقاء " مصالحة" في تمبكتو شاركت فيه مختلف مجموعات الشمال ، وكانا لأول منذ عقد من الزمن.

–أكتوبر : 2011 فر من الجيش ضباط من الطوارق انضموا إلى صفوف التمرد بعد توقيع اتفاقات السلام ، وتوجهوا إلى الشمال ، حيث عاد أيضا مئات الرجال المدججين بالسلاح معظمهم من الطوارق الذين قاتلوا في ليبيا إلى جانب الزعيم الليبي السابق معمر القذافي.

–بداية عام : 2012 تمرد الطوارق وخصوصا فصيلة الرئيسي الحركة الوطنية لتحرير الأزواد يشن هجوما في الشمال[1].

:

وقع أغرب انقلاب في باماكو في 21 مارس 2012م قام به أحد قادة الجيش ممن تدرب في أمريكا سابقاً النقيب (أمادو سانوغو)، حيث جاء الانقلاب قبل شهر واحد من موعد الانتخابات الرئاسية في البلاد، والتي كان محدداً لها أبريل 2012م، وأعلن وقتها الرئيس المالي المخلوع أمادو توماني توري عدم ترشحه فيها؛ لإتمامه المرحلة الثانية من الحكم، بموجب الدستور الذي لا يجيز له الترشح لفترة ثالثة، وهو له سابقة تحسب له في تسليم الحكم للمدنيين بعد إدارته البلاد لفترة انتقالية استمرت 14 شهراً بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس موسى تراوري، وقام بتسليم الحكم للرئيس ألفا عمر كوناري عقب انتخابات عام 1992م. الانقلاب حدث بلا أي أهداف أو أسباب معقولة، حيث كان السبب المعلن عدم استجابة الحكومة لمطالب الجيش بتسليح رفاقهم الذين يعانون هزائم متكررة في شمال البلاد في حربهم ضد الطوارق وأفراد القاعدة، مع علمهم استحالة ذلك للوضع الاقتصادي المتردي للبلاد، وكذلك لأن قوام الجيش المالي صغير للغاية ولا يتحمل أي مواجهة مع الطوارق أو القاعدة أو القوات الغربية[2]

قام الانقلابيون بتسليم السلطة إلى رئيس انتقالي هو (ديونكوندا تراوري) –رئيس البرلمان السابق الذي كان مرشحاً لانتخابات الرئاسة المقررة في أبريل 2012م– الذي جرى تنصيبه في 12 أبريل 2012م بمقتضى تسوية إفريقية وضغط فرنسي، جاء ذلك بعد أسبوعين من الانقلاب، وظل قائد الانقلاب النقيب (أمادو سانوغو) ورجاله أصحاب النفوذ في باماكو. وتم اختيار (شيخ موديبو ديارا)رئيساً للوزراء، وهو عالم سابق في

[1] مادي إبراهيم كانتي ، مرجع سابق، ص،ص 111،112 .
[2] عايدة العزب موسي ،جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي و نيجريا ، ط 1 مصر: دار البشير للثقافة و العلوم 2015 ص 52 .

إدارة الطيران والفضاء الأمريكية (ناسا)ورئيس مايكروسوفت في إفريقيا، وقد تولى منصب رئيس الوزراء ، وهو زوج ابنة الرئيس السابق موسى تراوري الذي انقلب عليه أمادو توري في عام 1991م. وديارا كان من المؤيدين للتدخل الأجنبي، حيث أعلن مراراً تأييده لتدخل قوة عسكرية دولية سريعة في شمال مالي، قبل أن يجبره العسكر على تقديم استقالته في ديسمبر 2012، ثم تم تعيين (ديانغو سيسوكو) –الحائز على شهادة الدكتوراه في القانون، والذي كان يشغل منصب الأمين العام لرئاسة الجمهورية في نظام موسى تراوري– رئيساً للحكومة .

احتج آلاف الماليين في العاصمة باماكو منددين بسلطة الانقلاب العسكري و مطالبين بعودة النظان الديمقراطي للبلاد .كما اندلعت مواجهات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد و الجماعات المتشددة الناشطة في أزواد ، حيت جرت اشتباكاتبين الحركة الوطنية لتحرير أزواد و حركة التوحيد و الجهاد في غاو عاصمة أزواد مما أدى إلى وقوع عدد من القتلى من كلا الطرفين ، فقدت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد السيطرة على غاو . و بعد موجهات سادت سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة و خوفا من تقدمهم نحو العاصمة باماكو طلبت الحكومة المالية من فرنسا التدخل العسكري و أعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الايكواس) عزمها على إرسال قوات إلى شمال مالي و صوت مجلس الأمن بالإجماع لصالح مشروع قرار فرنسي يطالب حكومة مالي بوضع خطط عسكرية للسيطرة على الجزء الشمالي من البلاد[1] .

في البداية أعلنت فرنسا أن التدخل العسكري في شمال مالي بات وشيكا ، و أن فرنسا لن تشارك في القتال الميداني بل ستقدم مساعدات تقنية و لوجستية للقوة الأفريقية ، ثم تغير الحال بعد استصدار مجلس الأمن قرارا برقم 2085 يسمح بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة إفريقية مدتها عام واحد[2]. لم تصرح فرنسا في البداية على لسان رئيسها " فرانسوا هولاند " بأطماعها بالمنطقة ، بل أكدت نيتها في حماية العاصمة باماكو و الحفاظ على وحدة التراب المالي . ومع بداية لسلسلة من التعهدات الدول الغربية(الدول الأوربية) بالمساعدة الدولية للقوات الفرنسية ومع ترحيب الذي جاء من قبل الأمين العام للأمم المتحدة" بان كي مون "و حتى الدول الإفريقية التي تعهدت بإرسال جنود للإنظمام إلى قوة الايكوس و هنا بدأت فرنسا منفردة بدية الحرب في 2013 منظمة جيش قوامه 1700 مقاتلا يساعدها فريق من قوات تشاد ضمن ما اسمته عملية " سيرفال" القط المتوحش ، و شنت الطائرات الفرنسية ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل المتمردين يمتد من غاو و يمر بكيدال في شمال شرق أزواد بالقرب من الحدود مع الجزائر ، و في غضون شهر تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على مناطق أزواد الثلاثة.

1) موقف الإطراف الخارجية في الصراع شمال جمهورية مالي :

[1] نفس المرجع ، ص 55
[2] نفس المرجع ، ص ص 55-56

دول الجوار :موقف دول الجوار مثل الجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وساحل العاج والسنغال وغيرها يثير كثيراً من التساؤلات؛ ففي حين أنهم أول من سيكوى بنيران الحرب، نجد أنهم يؤيدون التدخل العسكري في المنطقة، ولم نجد اعتراضاً من أيها، حتى دولة تونس رائدة الربيع العربي أيدت الهجمة الفرنسية على مالي.
فقد بدأت هجرات اللاجئين الماليين لبعض الدول المجاورة كموريتانيا، وقد تتفاقم المشاكل مما ينذر بوضع مأساوي لهذه الجموع التي ستنتقل عبر صحراء قاحلة. أمر آخر متعلق بدول الجوار، وهو احتمال فرار كتائب جهادية إلى هذه الدول من جراء اشتداد المواجهة والقذف الجوي عليها، ما ينبئ بانتقال الفوضى إلى دول الجوار[1].

3 -**أمريكا**:توجد لدى الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الأطماع في هذه المنطقة لعدة أسباب:

-وجود كثير من الثروات فيها بمنطقة الازواد ، كالبترول والغاز والمعادن واليورانيوم الذي يشكل رفقة النيجر أكبر الاحتياطيات في العالم، والتي تهيمن عليه فرنسا دون أن يستفيد منه أهله.

كما تسعى الولايات المتحدة منذ 2007م ليكون لها موطئ قدم في هذه المنطقة التي فضلها البنتاغون لتنفيذ مشروعه بإقامة مقر القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكومAFRICOM)، وبرفض هذه الدول وقفت حجر عثرة أمام طموح الولايات المتحدة بإنشاء أكبر قاعدة عسكرية لها في إفريقيا في هذه المنطقة، خاصة الرئيس المالي المخلوع أمادو توماني توري، التي اضطرت القيادة الأمريكية إلى إدارة هذه القيادة –التي كان مخططاً لها أن تضم في حدود 3000 جندي وضابط -من قاعدة عسكرية أمريكية في مدينة شتوتغارت الألمانية

-محاصرة المد الإسلامي، خاصة بعد تمدد القاعدة في الصحراء الكبرى، وتمركزهم في شمال مالي.
بعض التحليلات السياسية توضح أن هناك صراعاً خفياً بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على الغنيمة، وتحاول فرنسا أن يكون لها قدم السبق، فالمنطقة –ملك خالص لها– ، فمن المسلّم به وجود تنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا للسيطرة على هذه المنطقة الحيوية، والغنية بالثروات الطبيعية (المعادن والنفط واليورانيوم)، والتي هي في الأساس تابعة للنفوذ الفرنسي، لكن دخول أمريكا بقوة تحت دعوى مكافحة الإرهاب عجل من تدخل فرنسا[2].

موقف الإيكواس (الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا): يعد الموقف الفرنسي هو المحرك للأدوار الأصيلة للفاعلين في الجوار الإقليمي المعنيين بهذا الملف، كالجزائر ومجموعة دول الإيكواس، وهم الفاعلون المشغولون ابتداءً بحزمة مثقلة من مشكلاتهم الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنهم – أي الإيكواس – قد لا يختلفون في ضرورة التدخّل المباشر في مالي لعدد من الاعتبارات؛ قد تختلف في أوزانها النسبية من حيث الأهمية، وهي:

[1] موقع (فرانس 24) - 2017/040/18م، http://www.france24.com/ar

[2] نفس المرجع ،ص 74

1- محاولة محاصرة مسبّبات عدم الاستقرار في مالي، والحيلولة دون انتقالها إلى دول الجوار الهشّة أصلاً.

2 - محاولة امتصاص تنامي نفوذ، واحتمالات تأييد، أو التعاطف مع كيانات غير رسمية تتجاوز حدود تلك الدول، وتمارس دوراً قد يتجاوز في تأثيره الأدوار الرسمية لحكومات تلك الدول، وخصوصاً في مسألة تنظيم المجتمعات المحلية، وفرض النظام والقانون، كحالة المحاكم الشرعية في بعض أرجاء الصومال في وقت سابق.

3 - الاستفادة من احتمالات الدعم المالي الغربي المنتظر ومساعداته الاقتصادية لمواجهة نفوذ تلك الكيانات في الصحراء الكبرى، وهو الدعم الذي يمثّل سند استمرار عدد من الحكومات الإفريقية في إدارة بلادها المثقلة ابتداءً بالديون والفقر.

4 - رابع تلك الاعتبارات قد يتمثّل في محاولة إحباط أي محاولات لمطالبات جهوية مستقبلاً.

وعليه؛ تعمل فرنسا على بلورة موقف دولي يدعم التدخّل العسكري في مالي وفقاً لمنظومة مجلس الأمن الدولي، وفي إطار دعم إقليمي، للخروج من مأزقي التكلفة المادية للتدخّل العسكري من ناحية، وتداعيات التورّط بصورة منفردة في مستنقع عسكري مشابه لمستنقعي أفغانستان والعراق من ناحية أخرى.

الموقف الأوروبي: وعليه؛ دفعت أحداث شمال مالي بالفاعل الفرنسي إلى مراجعة استراتيجيتها تجاه تلك المنطقة عبر بلورة موقف مبكّر داعم لخيار التدخل العسكري، لإعادة ترتيب الأوضاع في شمال مالي، بيد أن موقفها ذلك لا يتبنّى تدخلاً منفرداً (كحالة كوت ديفوار سابقاً)، تتحمل فيه فرنسا عبء المواجهة الأكبر، وإنما تسعى لإشراك الأوروبيين في العملية عبر منتظمهم الرسمي (الاتحاد الأوروبي)، والذي أعلن في وقت سابق عن دراسته لإمكانية إرسال حوالي مائتي عسكري إلى مالي، وذلك لتدريب جيشها على ما يُسمّيه «استعادة شمالي البلاد» في إطار دعم أوروبي، يدور حول تدريب الجيش المالي وإعادة هيكلته دون التورّط المباشر في أعمال القتال[1].

[1] http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%AE%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7

المبحث الثالث : تأثير صراع الطوارق في مالي على دول الجوار ، و دور الوساطة في محاولات التسوية (الجزائر نموذج).

تعتبر الأزمة المالية احد الصراعات الممتدة و المتجذرة و ذلك لطول مدتها و كذلك عودتها إلى الواجهة في كل مرة محدثة أزمات على جيرانها و على المنطقة ككل و من بين محاولات الحل و التدخل برزة الجزائر الرائدة الأولى في السعي وراء تقريب وجهات النظر بين الحكومة و الطوارق و ذلك من خلال العديد من المفاوضات ، و المساعي الحميدة و تعتبر المقاربة الجزائرية أحسن المقاربات على مستوى الأزمة المالية .

المطلب الأول : تأثير صراع الطوارق في مالي علي دول الجوار.

تداعيات الأزمة المحتملة على موريتانيا

لقد أثر الأزمة التي اندلعت في الشمالي المالي يمكن أن تكون لها تداعيات ملموسة على مختلف جوانب الحياة في موريتانيا وذالك نظرا للتقارب الجغرافي بين موريتانيا ومالي واعتبارا للوشائج السوسي و ثقافية والروابط الروحية والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الشعبين الموريتاني والمالي . فعلى الصعيد الاجتماعي قد تفضي المواجهة بين قبائل شمال مالي العربية ذات الامتداد الموريتاني وبين العرقيات الزنجية المتعايشة مع الموريتانيين في المناطق الحدودية إلى ظهور توترات قد تضر بالتعايش السلمي والانسجام الاجتماعي بين مواطني البلدين .و هو ما قد يؤثر سلبا على التعايش الهادئ والتواصل الودي وحسن الجوار بين الشعبين بوجه عام[1].

على الصعيد الأمني ، قد يفضي نزوح آلاف المهاجرين من الشمال المالي نحو موريتانيا إلى دخول وانسياح العديد من المجموعات الإرهابية ذات الولاءات المتناقضة والارتباطات المتضاربة داخل موريتانيا.ما قد ينجم عنه احتراب في ما بينها على الأراضي الموريتانية مهددة بذالك السلم الاجتماعي والأمن والاستقرار في البلاد .كما أن تواجد جموع غفيرة من النازحين الماليين على الحدود الموريتانية الملية بشكل عشوائي وغير مسيطر عليه سيطرة تامة ، خليق هو الآخرإن آجلا أم عاجلا، أن يفسح المجال أمام تسلل المهربين وتجار المخدرات ومحترفي اختطاف الرهائن داخل التراب الوطني ، وفي ذالك أخطار جسيمة على موريتانيا لا يجوز إغفالها على الصعيد السياسي ، فإن دق اسفين بين موريتانيا ومالي وخلق شرخ بين شعبيهما وعرقلة تنقل البضائع والأشخاص بين البلدين ، من شأن كل ذالك أن يلحق أضرارا جسيمة بالعلاقات الاقتصادية القائمة بينهما وذالك ما قد يلقي بظلاله على التعاون والتنسيق بين البلدين في المجالين السياسي والدبلوماسي على المستويات الجهوية والإقليمية والدولية[2].

[1] محمد الامين ولد الكتاب : أزمة مالي أسبابها و تداعياتها على موريتانيا و سبل مواجهة هذه التداعيات ،(موريتانيا ، موقع صحراء ميديا 1 سبتمبر 2013) ، https://t.co/vgjvs5kUW5 2017/04/16

[2] نفس المرجع

تداعيات الأزمة المحتملة على الجزائر :وقفت الجزائر و منذ الأول مع الأزمة المالية و دعمها بكل الوسائل المادية و اللوجستية إلا أن تكرار الصراع و تجديده ، سبب للجزائر عدة أزمات و من أخطارها هي أتساع المساحة الحدودية بين البلدين و كذلك التقارب المجتمعي بين طوارق مالي و طوارق الجزائر التي استطاعت احتوائهم في المنظومة الاجتماعية و كذلك خطر الإرهاب التي اصبحت مالي تعرف به معقل تنظم القاعدة الذي يشكل أكبر خطر و من تداعيات الأزمة على الجزائر حادثة خطف الرهائن الدبلوماسيين الجزائريين و كذلك حادثة تقنتورين فقد قاومت الجزائر و حذرت من مغبة التدخل في مالي و أن ما حدث في ليبيا ، أثر على الأزمة المالية و أعادها الى البروز أكثر .

تداعياتها الأزمة على النيجر: تعرف النيجر بأنها أحد البئر المستقطبة للإرهاب في إفريقيا خاصة منظمة بوكو حرم و تجار السلاح و كذلك المخدرات و الجريمة المنظمة و للتشابه العرقي الكبير بين مالي و النيجر و التقارب الاجتماعي حيث تعتبر الطوارق لمالي امتداد للطوارق في النيجر و هذا ما يخيف الحكومة النيجيريا هو انتقال العدوي الطوارقية اليها عن طريق المطالبة بالانفصال كباقي الحركات التحرورية مثل السودان و مالي .و لهذا فأن الطوارق في النيجر قوبلوا بالعنف و العزل و ذلك لعدم الاتصال بأبناء عمومتهم .

المطلب الثاني : دور الوساطة في محاولات التسوية (الجزائر نموذج).

بذلت الجزائر جهود حثيثة من أجل نشر السلم و الأمن على المستوي القاري و خاصة منطقة الساحل الإفريقي و ذلك لما له من أهمية على السلم و الأمن الداخلي للدولة حيث أن مجالها المفتوح المتمثل في طول حدودها مع جيرانها صعب من مهمة حمايتها خاصة في ظل الأزمات و الحروب التي تعرفها المنطقة (مالي، النيجر، ليبيا ، تونس ، المغرب) و أمام الصراع الذي تشهده جمهورية مالي منذ الاستقلال ، لعبت الدبلوماسية الجزائرية دوراًها الجاد في الصراع المالي الطوارقي التي هدفت من ورائه إلى الحفاظ على الوحدة الترابية المالية و عدم إقصاء الطوارق و موقف الجزائر هذا نابع من التزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار و احترامها للمواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار و مبدأ حسن الجوار و حل الخلافات بالطرق السلمية ، و قد مارست الجزائر الدبلوماسية منذ بداية الأزمة الطوارقية في شمال مالي و لكن أهم المحطات التي عرفت بها الدبلوماسية الجزائرية في القضية كانت كما يلي [1]:

1) اتفاقية تمنراست : قبل هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضات مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية ، وهكذا التقي ممثلو الحكومة المالية يوم 06.05 جانفى 1991 في تمنراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردة اللتين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة و هما الحركة الشعبية لتحرير الأزواد و الجبهة العربية الإسلامية للأزواد و قد تمحورت الاتفاقيات حول [2]:

[1] بن عائشة محمد الامين ، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي : بين الاستمرار و التغير ، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص105

[2] نفس المرجع ، ص106

. تعهد الطرفان يمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام العام .

. تفرع القوات المسلحة لمهنة الدفاع عن التراب الوطني .

. لجنة أنهاء العمليات تشكل من الوساطة الجزائرية و عدد متساوي من الطرفين .

وفي مارس 1991 انعقد في "غاو" شمال مالي لقاء لجنة المتابعة تنفيذ اتفاقيات تمنراست هذه اللجنة عاينت عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتها كعدم احترام وقف إطلاق النار.

ظلت الجزائر بعد هذا اللقاء تقوم بعقد عدة لقاءات بين الحكومة المالية و ممثلي الحكومة الجزائرية نذكر منها باختصار :

1. أول لقاء كان في 30/29 ديسمبر 1991 الذي سمح بتحضير إطار المفاوضات و الوساطة و كانت بالجزائر

2. لقاء الجزائر الثاني 1992/01/22 الذي توصل من خلاله الأطراف على توقيع الهدنة و الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين .

3. لقاء الجزائر الثالث 1992/03/20.15 الذي حدد الطرق و الوسائل الممكنة التي ستسمح للانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق

4. لقاء الجزائر في 15.10 ماي 1994 حيث مكن هذا اللقاء الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا لاتفاقية تمنراست

5. لقاء تمنراست في 27. 30 حيث نظمت الحكومة المالية حفل سني شعلة السلام تم خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في شمال مالي ، حيث شاركة الجزائر بوفد يقوده وزير الداخلية حاملا برقية من طرف رئيس الجمهورية الجزائرية إلى رئيس جمهورية مالي .

لكن اشتعال الصرع من جديد ككل مرة و ذلك لعدم أحترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة لوعيها بخطورة المشكلة على أمنها القومي .

و في 2006 عاد الصراع إلى الاشتداد ، حيث افضت الوساطة الجزائرية بين الجيش المالي و المتمردي بحركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير إلى توقيع على اتفاق تارخي لتسوية نهائية للصراع المسلح الذي كان يهدد منطقة الساخل الافريقي ، و تحت أشرف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و قد قام بهذه الوساطة الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب و تعتبر كمرجعية أساسية لمسارات التسوية في حالة الأزمات الطوارقية[1] .

وقد نصت على ما يلي :

[1] نفس المرجع ، ص 106

1. انسحاب الحكومة المالية و قواتها العسكرية المنتشرة في بلدات الطوارق .

2. التأكيد على الوحدة الترابية الوطنية .

لعبت الجزائر دورا هاما حتي هذه المرحلة من الاتفاقيات و ذلك للحفاظ على السلم و الأمن خصوصا بمنطقة دول الساحل الإفريقي و ذلك من خلال عدم استعمال العنف و القوة و وقف إطلاق النار [1]

إلا أن الصراع عاد إلى الواجهة في 2008 م ليتبادل الأطراف الاتهامات حول عدم التزام كل طرف ببنوده و قد تجددت الاشتباكات و اشتدت ابتداءا من مارس 2008 م ، لتقوم الجزائر بجمع الأطراف مرة أخرى دامت مدة أربع أيام من 24إلى 27 جويلية 2008 م و توج هذا اللقاء بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين إلى جانب التشديد على ضرورة السعي للإطلاق مساجين كل طرف عند كل طرف الأخر ، و قد لعبت الجزائر دور المسهل للمفاوضات بامتياز نظرا للثقة التي تحظى بها من الأطراف .

وكانت المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة المالية الراهنة تقوم على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الإيكواس بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حسب الخبراء فإن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، بالنسبة للجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر. الموقف الجزائري أكده الوزير الأول الأسبق "أحمد أويحيى" في حوار مع جريدة "لوماند" الفرنسية عندما قال إن أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر، والجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي، في اجتماع وزراء خارجية دول المغرب العربي أعرب وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" أن النشاطات الإرهابية هي أكبر تهديد لدول المغرب العربي وشدد على وضع مقاربة مغاربية مشتركة لمواجهة كل التهديدات التي لا تتعلق بدولة دون أخرى[2].

[1] نفس المرجع ، ص 106
[2] نفس المرجع ،ص107

الخلاصة :

كشف الصراع على السلطة في الجنوب والشمال الضعف المتأصّل للمجتمع في مالي، والقوى المستحكمة المختلفة التي تؤثّر فيه، فبمجرّد تلاشي عدوّهما المشترك، أعادت القوى المتباينة في مالي رسم خطوط المعركة، وقد عجّل المجلس العسكري (الذي أطاح الحكومة 22 مارس 2012 في محاولة لإنقاذ سلامة الدولة ظاهرياً حسب منفذي الانقلاب العسكري)، في تفكّك الدولة، وأدخل الجيش و الدولة ككل في حالة من الفوضى . و يمكن تصنيف الصراع في مالي على أنه صراع داخلي كبير و عنيف بحكم تواجد أطراف داخلية و أخرى خارجية و استخدام الأسلحة ، وهو صراع سياسي واقتصادي داخليا بمعنى صراع على السلطة وصراع على الثروة ،و هو صراع أجندات خارجية في المنطقة عموما و في مالي خصوصًا .

فالعلاقة بين السلطة و الطوارق تكتنفها نوع من الغموض الريبة المتبادلة ، فقد تلاعبت السلطة بمطالب الطوارق و تهميشهم و نقد معظم الاتفاقيات المبرمة بينهم و ذلك بإتباعها سياسة القمع بحجة استتباب الأمن

أن الصراعات العرقية تعرقل بناء الدولة سواء في العالم كعموم أو إفريقيا بالخصوص حيث أن خصوصية القارة الإفريقية التي عاشت فترة استعمار طويلة خلف لها الدمار و الفقر و التخلف و التبعية ، و كذلك أنظمة حكم عميلة أو مستبدة و مسيطرة بالحكم و شعب عرفت كيف تزرع فيه بذور الفتنة و التفرقة و الحقد ، و ذلك بإعادة أحياء الجذور القديمة لكل القبائل، و أمام سياسة الولاءات التي ينتهجها الفرد بالقارة سواء للقبيلة أو للعشيرة أو لأنظمة حكم معينة غير دولتهم على حساب الوطن ، خلق شعور بالسوء و الفروق بينه و بين أفراد المجتمع الأخرى ، فبدأت الإحساسات لدى كل عرقية بالشعور بالاختلاف عن باقي العرقيات تحاول السيطرة على مقاليد الدولة ، و ذلك باعتبار أن المناصب السياسية بالقارة الأفريقية تمنح مصدر للثروة و الحكم ، مغيبة باقي فئات المجتمع الأخرى مهيمنة بالسلطة و ثروات البلاد ، فالسلطة تصبح تشريف و امتياز لا تكليف و مسؤولية .

و هذا الصراع الدائر بالقارة الإفريقية و بشكل مستمر و دوري نتيجة لحركات التمرد التي تعرفها معظم الدول الإفريقية و ذلك للتنوع داخل المجتمعات الإفريقية ، فقد شهدت إفريقيا لوحدها ما لا يقل عن 14 نزاع و صراع سنة 1996 وحدها حيث خلف هذا الصراعات ما يزيد عن نصف ضحايا الحروب علي الصعيد العالمي نهيك عن المشردين و اللاجئين

فمشكلة القارة الأفريقية الكبرى أنها لم تسترجع استقلالها بالكامل فتحكم الدول الاستعمارية بالدول المستعمرة سابقا لزال قائما و بطرق حديثة و أكثر نجاعة و أقل تكليف فأصبحت تسير الدول بأيدي عملائها و تسيطر على مصادر الثروات و المواد الأولية و في حالة اعتراض تحرك الصراعات العرقية و توصف الدولة بالضعف و الفشل و كذلك وجود التدخل تحت ذرائع إنسانية ، حقوق الإنسان ،رغم أن أزمات بناء الدولة في إفريقيا هي أنها لم تجد المساعدة و المؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير نفسها و الخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة . فالدولة في القارة الإفريقية لم تمر كغيرها من الدول بمراحل النشوء بل كانت من مخلفات الفترة الاستعمارية ولم تستجيب لمقومات الدولة و ذلك باتصالها بالدول الأوربية الذي نقل لها صورة سطحية و ناقصة عن الدولة .

وإذا أسقطنا الأمر على مالي موضوع الدراسة نجدها نموذج لإفريقيا المصغرة حالها حال باقي الدول بالقارة ، فلا يوجد اختلاف عميق بينها و باقي الدول ، فالصراع الذي تعيشه جمهورية مالي هو صراع متأصل و ذلك للضعف داخل المجتمع المالي ، فقد حولت مالي الإمبراطورية التي كانت بالقديم و التي تحولت بعد الاستقلال إلي حالة من الضعف و الاضطراب و الإنقلبات العسكرية إلى دولة فاشلة بكل المقاييس الدولة للدولة الفاشلة و ذلك من خلال حركات التمرد التي عاشتها بمرور الزمن ، لتتحول إلى احد البُئر المنشأ و الراعية للإرهاب و الجريمة المنظمة و كذلك الأمراض و الأوبئة و الفقر ،

و يمكن تصنيف الصراع في شمال مالي علي انه من الصراعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجدر ، نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة المركزية في باماكو مع المطالب الاجتماعية و الهوياتية لسكان الشمال في مالي ، حيث يثور بدو الشمال الطوارق ضد الحكومة التي يغلب عليها السود من الجنوب ، و قد هاجر حوالي مائة ألف لاجئ من مالي عبر الصحراء الكبرى إلي الجزائر و ليبيا و المغرب .

وهنا نستطيع أن نستنتج ما يلي :

1) أن أي صراع مهما كان لابد له من وازع حركه أو تسبب في نشوئه سواء كان سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو مطالب و حاجيات أساسية ، قوبل من الجهة الأخرى بالرفض و التجاهل و التهميش أو العنف و الاضطهاد و الإبادة ، فيضر هذه الفئة من المجتمع إلى الرد عن طريق العنف ليتحول الأمر من مجرد مطالب إلا توتر فأزمة لتصل للحرب الأهلية و تدمير البني التحتية للدولة لتصبح هذه الدولة عاجزة عن تلبية حاجيات مجتمعها الاساسية و هي الامن و الاستقرار .
2) أن الازمات و الصراعات التي تقوم بالقارة الأفريقية نتيجة للإختلال الحاصل بين الدولة و المجتمع ،حبث أن عدم تلبية مطالب و حاجيات المجتمع الأساسية من أمن و تنمية و مشاركة سياسية تؤدي إلى الأحقاد و الضغائن و تسبب في الأزمات و الحروب الأهلية العنيفة و الطويلة الأمد .

3) أن الصراع في جمهورية مالي الدائر بين الشمال و الجنوب أي بين الطوارق و الحكومة في باماكو هو صراع ممتد بكل معاييره و مفاهيمه فالإرث الاستعماري الذي زرع الفتنة و التفرقة و سياسة التمييز العنصري بين أفراد المجتمع الواحد باستحياء تاريخ التراث القديم لكل عرقية هو ما جعل البلاد تعرف هذا النوع من الأزمات و الانتفاضات منتهيا بانهيار الدولة و كذلك رد الحكومة المالية العنيف و الغير مدروس تحت ذريعة السيطرة على الإقليم و تحقيق الأمن العام للدولة .

✓ قائمة الكتب

1) إبراهيم سعد الدين ، تأملات في مسألة الأقليات ، القاهرة : دار السعاد الصباح 1992
2) أديجومبي سعد ، الدولة الديمقراطية و الأمن في إفريقيا ترجمة نهاد جوهر، القاهرة : مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،2003
3) بحر سميرة ، المدخل لدراسة الأقليات ، مصر: مكتبة الانجانو المصرية ، 1982
4) بعلبكي أحمد و آخرون ،الهوية و قضاياها في الوعي العربي المعاصر ، ط 1 ، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد 68 ، 2013
5) تشو مسكي نعوم ، الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية ،ترجمة سامي الكعكي ، ط ع ، بيروت : دار الكتاب العربي 2007
6) جواد سعد ناجي ، قضايا إفريقية معاصرة ، عمان زهران للنشر و التوزيع ط 1.
7) حمدي عبد الرحمان ، التعددية و أزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية ، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقي 1996
8) حيدر إبراهيم علي ، ميلاد حنا ، أزمة الأقليات في الوطن العربي حوارات لقرن جديد ، سوريا : دار الفكر
9) دبلة عبد العالي ، الدولة رؤية سوسيولوجية ،(القاهرة دار الفجر للنشر والتوزيع ،2004
10) دندان عبد الغالي ، النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية ، إطار نظري و إبستمولوجي
11) روجومامو سيفرين ، العولمة ومستقبل إفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة بحوث إفريقية،2002
12) رويرت جار تيد ، ترجمة مجدي عبد الكريم و سامي الشامي ،أقليات في خطر ط1 ، مكتبة مدبولي 1995
13) شتروس كلود ليقي ، ترجمة سليم حداد ، العرق و التاريخ ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع
14) شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات، الجزائر: دار هومة، 2002
15) عبد الباري نصر الدين ، تعددية الهويات في السودان و عدم انحيازية الدولة ، حقوق المواطنة في افريقيا (CRAT) ، 2013

16) العزب موسي عايدة ،جذور العنف في الغرب الإفريقي حالتا مالي و نيجريا ، ط 1 مصر: دار البشير للثقافة و العلوم 2015

17) عيد نايل إبراهيم ، السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب، القاهرة : دار النهضة العربية 1996

18) غليون برهان ، المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات ، ط 2 بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012

19) الغويل سلمان ، الدولة و القومية ، مشورات جامعة قاريونس 1999 ،

20) فوكوياما فرانسيس ، ترجمة مجاب الإمام ، بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين ، الرياض : العبيان للنشر ، 1428 هـ

21) قارودي روجي ، في سبيل حوار الحضارات ، ترجمة عادل العوا ، ط'4، عويدات للنشر و الطباعة بيروت 1999، ص 53

22) ماك كرون ديفيد ، ترجمة سامي خشبة ، علم اجتماع القومية ، ط 1 ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2008

23) مالك خالد و آخرون ، تقرير التنمية البشرية 2013 ، نهضة الجنوب ،الاسكوا ، 2013

24) محمود هشام الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009

25) هايدي فيريل ترجمة. محمد القاسم القيروتي ، الإدارة العامة من منظور مقارن، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985

26) وظفة علي أسعد ، تحديات الهوية الوطنية و الشعور بالانتماء الوطني لدي عينة من طلاب جامعة الكويت ، كلية التربية جامعة الكويت ، الكويت : سلسلة الإصدارات الخاصة ، العدد 34 مارس 2013

27) وهبان أحمد ، الصراع العرقي و استقرار العالم المعاصر المعاصر ،دراسة في الأقليات والحركات العرقية ،الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر 2004

28) وهبان أحمد ، *الهوية الوطنية* ، (الجزائر دار الأمة ، 1999

29) كانتي مادي إبراهيم ، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991، مصر: المكتب العربي للمعارف ، ط 1، ، 2016

✓ كتب و مقالا أجنبية

1) André Salifou, La Question des Touarégue au Niger ,(paris :karthala,1993)
2) Charles Tilly, «War Making and State Making as Organized Crime», In: Bringing the State Back in. edited by P. Evans, D. Rueschemeyer and T Skocpol. Cambridge, UK: Cambridge University Press,1985
3) Conlition des Altenative Africanes Dette et Développement Mali « Laudit citoyen de la dette du Mali », Bamako, November 2008
4) Crisis Group Africa «Islamist Terrorism in the Sahel: Fact or Fiction?,» International Crisis Group, Report , no. 92 (31 March 2005)
5) Katia voltlina , léclatement de la fédération du mali 1960 : dune fédération rêvée au choc des réalités ,RAHIA Recherches en anthropologie& en histoire de l'Afrique(Marseille : centre d Etude des des Mondes AfRICANS N° 23-été 2007 .
6) Mathias Kuépie , Multiples dimensions de la pauvreté gouvernance et démocratie ,Paris ,Développement Institutionet Analse de long terme, 2008
7) Mellen Immergut, The Theoretical Core of the New Institutionalism Politics & Society, Vol.26, No.01, March 1998
8) Modibo keita,La résoulustion du conflict touareg au mali et au niger,groupe de recherche sur Les interventions de paix dans les conflits inter ethniques,GPRPCI,canada,juiet 2006
9) Moussa Mara , Létat au Mali ; bamako bibliothéque nationale , tome 1, 2010
10) Overseas Development Institute, «State-building for peace: navigating an arena of contradictions: Donors need to understand the links between peace-building and state building»..August, 2009,
11) Patrig Gourdin ,touaregs du Mali.des hommes bleus dans une zone gris,diploweb.com,mai2013

12) Petter Hall, and Rosemary C. R. Taylor, »Political science and three new institutionalism», MPIFG Disccussion Paper 96/6, See link
13) Shahar Hameiri, Regulating Statehood: StateBuilding and the Transformation of the Global Order,UK: Palgrave Macmillan,2010

1) أزمة مالي و التدخل الخارجي ، سلسلة : تقدير موقف ، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، فبراير 2013،ص 02
2) بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص ص25،26 .
3) التمبكتي،الطوارق عائدون لنثور،(منشورات منظمة تمايونت
4) جمال حطابي ، حست طارق ، الجهوية و التنمية ، المجلة المغربية للسياسات العمومية REMAPP العدد 6 ، 2010
5) جمال حطابي و حست طارق ، الجهوية و التنمية ، المجلة المغربية للسياسات العمومية REMAPP العدد 6، 2010.
6) الحافظ النويني : أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا حالة الدولة الفاشلة(نموذج مالي مركز دراسات الوحدة العربية)
7) حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا : الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل مجلة قراءات إفريقية ، العدد الأول ، أكتوبر 2004
8) خالد حنفي علي : "النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، ع ،2006
9) دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا BADEA
10) روبرتي روتبرغ ، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية ،(الثقافة العالمية العدد 117مارس 2003)
11) سعد المهدي ، قضية الطوارق في مالي ، مجلة قراءات إفريقية العدد 13 سبتمبر 2013)،

12) سفيان فوكة ومليكة بوضياف، «الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية»، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: بين الواقع والتحولات العميقة، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة الشلف،16–17 ديسمبر 2008

13) شمامة خير الدين ، التدخل العسكري الفرنسي بين خصوصية الأمة المالية ، و المصالح الإستراتيجية و الشرعية القانونية ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد الثاني ،ديسمبر 2014،

14) صلاح سالم زرنوقة ،إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة ، مجلة حمورابي للدراسات العدد 12 ديسمبر 2014

15) عبد الكبير يحيا ، تقسيم التراب و السياسة الجهوية بالمغرب : نحو اعتماد جهوية سياسية ، مقال من سلسلة مؤلفات و أعمال جامعية .

16) عز الدين شكري،" أزمة الدولة في إفريقيا، "السياسة الدولية"، ع 110 .أكتوبر 1992

17) عزت سيد إسماعيل ، سيكولوجية الإرهاب و جرائم العنف (الكويت ، منشورات ذات السلاسل للطباعة و النشر و التوزيع 1988

18) علي بكر ، القاعدة الإفريقية : مستقبل "بوكوحرام " في شمال نيجيريا ، السياسة الدولية ، جريدة الأهرام ،25 أبريل 2017

19) غير معروف ، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1996

20) كامل أبو ضاهر ، مفهوم الدولة و نشأتها و مراحل نموها و نظامها السياسي ، محاضرات

21) كاهي مبروك ، مشروع الدولة الازوادية بشمال مالي و ابعادها الامنية على المنطقة المعاربية ، الملتقي الدولي الأول : التحديات و الرهانات الامنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء و مخاطر الانتشار ، جامعة سكيكدة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014

22) كلير كاستليليو، بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع، (ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان :تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011

- ✓ **مجلات و مقالات :**

23) محمد الأمين بن عائشة : الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار و التغيير ، المجلة العربية للعلوم السياسية

24) المعتصم صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، التي قُدِّمت إلى :**إشكالية بناء الدولة الأفريقية في ظل الصراع في المجتمع الأفريقي :أوراق المؤتمر العلمي (الكتاب الثاني)**الخرطوم :جامعة أفريقيا العالمية 2006

25) نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط.1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002

26) نيكول توبرفين ، ستايت كونسيس اللامركزية ، الحكم الذاتي الاقليمي الخاص ، (مفاوضات السلام ، أسس وساطة السلام CSS، 2005

27) وليد محمود عبد الناصر، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، (مجلة السياسة الدولية، ع 124، أفريل 1996

✓ **أطروحات و مذكرات**

1) إبصير أحمد طالب ، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، (كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2010/2009

2) إيدابير أحمد ، التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي . دراسة حالة مالي ،(مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية و الأعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2012/2011)

3) سامية شابوني،" النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية"، (مذكرة ماجستير" : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الأعلام ، جامعة الجزائر ،2010

4) سمية بلعيد ، النزاعات في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا ،(مذكرة ماجستير، كلية الحقوق منتوري قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسنطينة 2010/2009)

5) شنا فائق جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، (مذكرة ماجيستير، كلية القانون والسياسية قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2010)

6) عبد السلام صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، (أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)
7) عبد القوي بن لطف الله علي جميل ، أنماط الفساد و آليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية ، أطروحة دكتوراه (الرياض ، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية 2013
8) علي مدوني ،قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاستها على الأمن و الأستقرار فيها (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة محمد خيضر بسكرة (2014/2013
9) مرابط رابح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة دراسة حالة كوسوفو ، (أطروحة دكتوراه كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية ، باتنة ،جامعة لحاج لخضر 2009/2008،

✓ مواقع الكترونية

1) ـــــــــــ، الفقر و التخلف و الديكتاتورية أبرز تداعيتها 186 انقلاب عسكري تدخل افريقيا النفق المظلم ، www.al-forqan.net/articles/print -171.html

file:///F:/Nouveau%20dossier%20(4)/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%B9%D9%86%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20-%20%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9.htm

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/0/%D8%A7%D9%84%
http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec01.doc cvt.htm
www.web.uod/obutpresident-universty/peace-and-conflict

2) أنواع الدول و أنظمة الحكم www.admandaher.info/Files/pULICATIONs

3) تقرير الدولة الفاشلة ، المعرفة

www.marefa.org/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D8%B4%D9%84%D8%A9

4) الجزيرة ، مالي.. معلومات أساسية
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/2/11/%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF 20/ 2017/04 10:10
5) جلال حسن مصطفي و نوشيروان حسين سعيد ، الصراع العرقي : الأسباب و الحلول كركوك كنموذج ، منتدي كركوك نيو : مقال دكتورا جامعة نيوكاسل تم تصفح الموقع هي WWW.KIRKUKNOW.com/arabic/?P=11225 2017/04/15
6) الحرب في مالي : موقع المقاتل ، file:///F:/Al%20Moqatel%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A.html
7) سعيد و كريم لحرش ، الجهوية الموسعة بالمغرب ، نموذج مغربي على ضوء التجارب المقارنة
8) القومية ، عن جريدة هآرتس ، 1995/10/20 ،
9) لعله خير و أخرون ، أسباب نشوب الصراعات ، مركز دراسات السلام ، 2016/03/18 موقع
10) مالي من القبائل إلي الطوارق .
11) محمد الامين ولد الكتاب : أزمة مالي أسبابها و تداعياتها على موريتانيا و سبل مواجهة هذه التداعيات ،(موريتانيا ، موقع صحراء ميديا 1 سبتمبر 2013) ، https://t.co/vgjvs5kUW5
12) محمد روان ، تعريف الأمة ، موقع موضوع http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%،
13) محمد روان ، تعريف الأمة ، موقع موضوع http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%
14) مرض الإيدز في إفريقيا ، ويكيبيديا www.ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B1%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%A8%D8%AF%D8%B2%D9%81%D9%8A
15) المعاني ، تعريف و معني القومية في معجم المعاني الجامع معجم عربي . عربي ، www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
16) منتدى الشروق الجزائرية ، الخصوصية الإثنية في الدول الإفريقية ، www.chourok.net/vb/showthead

17) منتدى الشروق الجزائرية ،الخصوصية الإثنية في الدول الإفريقية، www.chourok.net/vb/showthead
18) منتدي موضوع ، معلومات عن دولة مالي